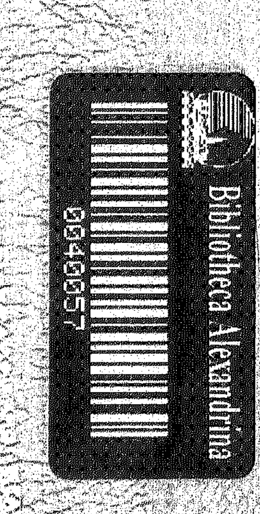

Bibliotheca Alexandrina
0040057

دراسات في تاريخ العراق وحضارته

المدينة والحياة المدنية

الجزء الثالث

نخبة من أساتذة التاريخ

بغداد - ١٩٨٨

المدينة والحياة المدنية

الفصل الاول

المدينة في القرون المتأخرة*

الدكتور عماد عبدالسلام رؤوف
كلية التربية ـ جامعة بغداد

* نشر هذا البحث اولا في موسوعة « حضارة العراق » ثم رات هيئة كتابة التاريخ ضرورة نشره ـ هنا ـ ليكمل حلقات تطور المدينة العراقية في العصر الحديث ، وتمهيد لظهور المدينة العراقية المعاصرة وقد اضاف اليه مؤلفه مباحث وحواشي عديدة .

المدن العراقية في عهود الغزاة

كان احتلال العراق من قبل المغول في القرن الثالث عشر بداية التدهور العمراني المستمر الذي حل بالمدن العراقيـة . ونهاية للحركة العمرانية التي شـهدتها تلك المدن ابان العهود العباسية .

وكنتيجة لفقدان الامن في البلاد ، وشيوع الاضطراب في النظم الادارية اخذت المدن المذكورة بالانكماش تدريجيا الى داخل اسوارها القديمة فهجرت بذلك الضواحي المحيطة بها ، واندثر كثير من معالمها الحضاريـة كالمساجد والاديرة والاسواق والبيارستانات .

وكان من ابرز النكبات تأثيرا في الحياة المدنية في العراق ، تلك الحروب الوحشية المريعة التي شهدتها مدن العراق وقراه على ايدي جيوش تيمو لنك في أواخر القرن الرابع عشر[١] وانفتاح العـراق امام غزوات الدول القبليـة المختلفة ، مثل دولتي التركمان القرهقوينلو والاق قوينلو[٢]،وحكومة موصلو

الكلهرية الكردية[٣] ، كما ساهمت حروب المشعشعيين[٤] في جنوبي العراق ووسطه مساهمة كبيرة في تخريب معالم المدينة في تلك الانحاء طوال القرن الخامس عشر ، وما ان حل القرن السادس عشر ، حتى كانت البلاد قد انتهت لتكون ساحة حرب بين دولتين قويتين مختلفتين ، هما الدولة العثمانية ، والدولة الصفوية الفارسية ، وهي حرب شغلت معظم القرن السادس عشر ،

ولعل أهم ما نتج عن هذه الفوضى السياسية والعسكرية ، هو الضعف الشديد في سلطة المراكز المدنية في البلاد ، التي كانت تفرضها على الريف ، وهو الذي يمثل في الوقت نفسه المجال الحيوي لتلك المراكز نفسها ،

وكان اضطرار المراكز المدنية في العراق الى الكف عن ممارسة دورها الاداري والحضاري على الريف ، قد ادى الى قيام القوى الريفية نفسها بملء الفراغ الناجم عن ذلك الانحسار ولظروف العراق التاريخية والجغرافية ، كانت القوة الاجتماعية الوحيدة المؤهلة لاداء ذلك الدور هي القبيلة ، باعتبار ان القبائل تلي بقوتها العسكرية قوة المدن مباشرة ، فضلا عن ان العصبية الاجتماعية في المجتمع القبلي اقوى مما هي عليه في المجتمعات الحضرية المتمدنة ، ذلك ان العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين اعضاء المجتمع القبلي الواحد كانت — على الدوام — ابسط واكثر ترابطا منها في مجتمع المدينة المعقد القائم على تعدد الطوائف والطبقات ، وعلى هذا ، فان ازدياد اهمية القبيلة على حساب المدينة ، كان في حقيقته غلبة المجتمعات البسيطة على المجتمعات المعقدة المتعددة الطبقات والمسؤوليات،وكان تغير البنية الاجتماعية هذا قد افسح المجال أمام القبائل للظهور على المسرح السياسي العراقي ، لتؤدي دورها في مقدرات المدن العراقية نفسها ، وكان هذا — في الواقع — عودة الى مرحلة متخلفة سابقة ، حين كانت القبائل تشكل القوة الاجتماعية الرئيسة قبل قيام المدن ونموها ،

ومع هــذا الوضع الاجتماعي ، كان على العثمانيين ان يتعاملوا : وان يقيموا سلطتهم السياسية في البــلاد المحتلة • ولم يكن للحكام الجدد من الرصيد الحضاري ما يمكن ان يقدموه للحياه المدنية في العراق ، حيث كان الحكم العثماني يقوم على قاعدة بقاء الاوضاع بصفة عامة على ما كانت عليه قبل السيطرة العثمانية ، دون تغيير حقيقي في جوهر العلاقات الاجتماعيــة والاقتصادية القائمة[٥] •

وتكشف لنا اعمال السلاطين العثمانيين الاوائــل في العراق عن طبيعة نظرتهم الى المدينة العراقية ، وهي نظرة ترتكز على تصور ان المدينة ليست الا حصنا او قلعة مهمتها الرئيسة حفظ الاراضي التابعة للسلطان[٦] ، ومركزا لجمع الضــرائب من تلك الاراضــي وارســالها الى السلطة المركزيــة في القسطنطينية • وطبيعي ان هذا التصور لمهمــة المدينة كان يستلزم ــ نظرا لامكانيات الدولة العثمانية ومركزها ازاء القوى السياسية المتاخمة للعراق ــ ان تمضي في سياسة اقرار الاوضاع القائمة فعلا مع محاولة الاستفادة من هذا الواقع الى اقصى حد ممكن • وعلى هذا ، فقد ترك السلطان سليم الاول مدن شمالي العراق • شهرزور والعمادية واربيل وراوندوز وغيرها بيد الاسر والسلالات القبلية الموجودة في عهده[٧] ، فاستمرت هذه القوى ــ وأغلبها قبلي تماما ــ في السيطرة على مقدرات تلك المدن عدة قرون من بعده • ولم يغير السلطان سليمان القانوني عندما فتح العراق في الثلث الاول من القرن السادس عشر ، شيئا من هــذه القاعدة ، فظلت مدن الشمال على وضعهــا السابق ، واستمر شيوخ قبائل اخرون وزعماء عشائريون ريفيون يسيطرون على المدن العراقية الواقعة في منطقة نفوذهم ، فعندما عرض زعيم قبيلة المنتفق القوية المسيطرة على البصــرة ولاءه للسلطان العثماني سنة ١٥٣٠م/٩٤٥هـ• أقره في حكمه ، على الرغم من أهمية البصــرة كمدينة ذات موقع عسكري واقتصادي هام[٨] • وتركت مدن كثيرة ومراكز تجمعات سكانية مختلفة في

جنوبي العراق ووسطه تحت سيطرة القبائل المجاورة ، التي سرعان ما اعلنت خضوعها الاسمي للسلطة الجديدة[٩]

وبلغ من خضوع المدن العراقية الى قوى القبائل والريف ، ان أميرا قبليا واحدا ، هو المعروف بابى ريشة ، ، كان يحكم مدينة هيت على الفرات ، ويمد سلطانه حتى مدينة بيرهجك في اعالي هذا النهر ، ويفرض ظله على سياسات مدن مهمة مثل بغداد وحلب وديار بكر[١٠] وامتد نفوذ اولاده من بعده جنوبا حتى اطراف مدينة الحلة[١١] . وعندما كتب السلطان مراد الرابع — بعد فتحة بغداد سنة ١٦٣٨م/١٠٤٨هـ مجددا الامان لسكان مدينة النجف، كان ذلك باشارة من الشيخ مدلج بن ابي ريشة « ملك العرب »[١٢] ، وذلك ان كلا من النجف وكربلاء ، كان يعد جزءا من ديرته القبلية الواسعة .

ورغم ان العثمانيين استطاعوا في سنة ١٥٤٦م/٩٥٣هـ ، فك البصرة من يد المنتفق ، الا ان المدينة بقيت — عمليا — خاضعة الى حد بعيد الى نفوذ هذه القبيلة القوية . وكان امر رجوع المدينة الى قبضة المنتفقين يعد احتمالا قائما في كل وقت ، وقد حكمت البصرة فعلا من قبل الشيخ مانع أمير المنتفق عام ١٦٩٠ م/١١٠٢ هـ وأسس فيها حكومة ضمت اليها مدنا مهمة في جنوبي العراق ووسطه ، على شاطىء دجلة والفرات[١٣] .

وفي اوائل ١٧٤١ م/١١٥٤ هـ قام المنتفقيون بمحاصرة البصرة والاستيلاء على المدن المجاورة من القرنة (على ملتقى دجلة بالفرات شمال البصرة) وحتى مدينة النجف نفسها[١٤].وكان في البصرة — دوما — اراض وعقارات مملوكة الى زعماء هذه القبيلة ، تديرها وتجبى اموالها[١٥] .

ويمكن القول بأن خضوع المدينة العراقية للقبائل البدوية والريفية ، كان — رغم بعض النواحي الايجابية القليلة — يعد تدهورا خطيرا لتلك المدينة ، وترديا واضحا في نشاطاتها الحضرية . واذا ما استثنينا الحكومات

المؤقتة التي أقامها المنتفقيون في البصـرة ، والتي حظيت ببعض التأييد والاحترام من قبل تجار المدينة وسكانها ، فان اغلب المدن كانت تعاني من ضغط القبائل عليها ، او فقدانها الامن اللازم لاستمرار نشاطها الحضاري . وكان الاختلاف القائم بين قيم القبيلة ومثلها وما تمثله من روح عسكرية متنقلة لاتعرف الاستقرار ، وبين قيم المدينة المرتكزة على نشاطاتها التجارية والانتاجية المستقرة ، يمثل هوة اجتماعية كبيرة يصعب تجاوزها الا على حساب المدينة نفسها . وبقيت المدن في نظر القبائل تعد عالما غريبا غير مألوف بالنسبة لهـا ، ولم تجد اغلب القوى القبلية انذاك حرجا في استغلال الفرص السانحة التي تمكنها من السيطرة على المدن المجاورة ، ففي اثناء عصيان حسين باشا والي البصرة على سلطان بغداد سنة ١٦٦٥ م/١٠٧٦ هـ انتهز اعراب شط العرب الفرصة فاستولوا على اجزاء من المدينة[١٦] . وعندما داهم الطاعون بغداد سنة ١٦٩٠ م/١١٠٢ هـ دخل بعض اعراب البادية الى المدينة واستولوا على بعض مرافقها الاقتصادية[١٧] ، وحينما طغى نهر دجلة واحاطت مياهه ببغداد اغتنمت القبائل الفرصة فاستولت على مدن : العرجة والسماوة وبني مالك والرماحية والجوازر[١٨] ، وزادت نشاطها فسيطرت على الحسكة ومدينة النجف ذات الاهمية الدينية الكبيرة[١٩] .

وكنتيجة لتدهور سـيادة المدينة وضعفها ، اهملت الاراضي الريفيـة الواقعة حولها ، وسرى الاهمال الى شبكة الانهار والمصارف اللازمة للري والزراعة ، وكان هـذا ــ بدوره سببا في تعاظم اخطار فيضانات الانهار ، وحدوث المجاعات التي انتهت بعزل المدن بعضها عن بعض وعـن القـرى وتدميرها ، او هجرة سكانها منها تدريجيا[٢٠] .

ومن اهم المدن العراقية التي اندثرت في اوائل العصر العثماني ، مدينة « واسط » الشهيرة ، ذات التراث الزاهر في القرون الوسطى ، وذلك حين ادى اهمال شؤون الري الى ابتعاد مجرى دجلة عن المدينة ، وتحوله الى مجراه

الشرقي المنحدر الى بلدة « القرنة » ، فعم الخراب سائر المدينة . وما ان حل القرن السابع عشر حتى كانت هذه المدينة تقوم وحدها وسط البرية[٢١] ، وكان النهر ــ الذي طالما اشتهر بقصبه الذي تتخذ منه الاقلام ــ قد جف[٢٢] . ولم تمض الا سنوات حتى هجرت المدينة برمتها ، وسجل اديب واسطي ــ هو السيد نعمةالله الجزائري ــ تاريخ نزوحه منها في عام ١٦٩٥م/١١٠٧ هـ ، وذلك لفقد اهلها وعامريها[٢٣] .

وللسبب نفسه ، اضطر اغلب سكان مدينة النجف ، على حافة الصحراء ، الى الجلاء عن مدينتهم ، حتى لم يبق من دور المدينة ــ في القرن السادس عشر ــ الا عشر ماكانت عليه من قبل ، ولم يبق من سكانها الا الخطيب والامام والموظفون وقليل غيرهم بينما تركها الاخرون . وكانت اسعار مياه الشرب باهظة الثمن[٢٤] ، حيث يضطر سكان البلدة الى نقل تلك المياه من نهر الفرات عند بلدة الكوفة[٢٥] .

ومثل ذلك ، ماحدث لمدينة « الرماحية » القريبة من النجف ، وهي من المدن القديمة التي يرتقي تاريخ انشائها الى القرن الرابع عشر[٢٦] . فقد ادى اهمال العناية بمجرى الفرات ، الى تشعب نهر جديد منه في سنة ١٦٨٨م/ ١١٠٠ هـ عرف بنهر ذياب ، واخذ يخترق تلك الانحاء متوسعا شيئا فشيئا ، ولما لم تكن ثمة سدود تمنع ذلك التوسع ، فقد ادى الى تحول مجرى الفرات نفسه ، وابتعاده عن نهر الرماحية الذي كان يأخذ مياهه منه . فأجدبت تلك الانحاء ، واضطر سكان الرماحية الى هجر مدينتهم ، ولجأوا الى الجزر التي نشأت في المناطق الغارقة ، ومنذ ذلك الحين خمل ذكر الرماحية وقل شأنها ، حتى زالت من الوجود تماما[٢٧] .

وفي اواخر القرن السابع عشر ، قلت المياه في نهر ذياب ، فاضطر اهل القرى التي تعتمد على مياهه الى ترك قراهم والهجرة الى مناطق اخرى . وكان من بين ماهجروه ، مدينة الحسكة ، التي طالما اشتهرت بخصب اراضيها ووفرة

انتاجها حتى وصفت بأنها « احسن ضياع العراق ، وانفع القرى على الاتفاق »[٢٨] ، فغدت بعد انخفاض مستوى الماء في نهر ذياب ، الذي تقع عليه ، وتحول مجرى الفرات ، ارضا قاحلة مجدبة ، تخضع لسلطة القبائل المجاورة[٢٩] .

ومثلما ادى التحول المستمر في مجاري الانهار في جنوبي العراق الى اندثار مئات المدن والقرى ، مما حفلت بذكر اوصافها كتب الجغرافيا العربية في القرون الوسطى ، فقد ادت عوامل اخرى في شمالي البلاد الى تدهور عدد كبير من المراكز المدنية هناك . وكان من اهم تلك الاسباب ، الاضطراب السياسي الذي شهدته المنطقة باعتبارها ساحة للصدام المباشر بين العثمانيين والصفويين ، وظهور عدد من القوى القبلية ، والامارات العشائرية ، وسقوط البلاد فريسة تطاحن مرير بين تلك القوى غير الحضرية .

ومن ابرز الامثلة على ذلك ، اندثار مدينة شهرزور ، ذات الماضي الزاهر في القرن السابع عشر . فقد نجم عن الحروب المستمرة بين العثمانيين والفرس ، وسيطرة امارة اردلان الكردية القبلية ، تدهور المدينة ثم اندثارها ، حتى لم يعد من الممكن تعيين موقعها الان . ولم يتبق منها سوى اسمها الذي اخذ يطلق على الاقليم فحسب .

وأدت النزاعات العشائرية الدموية بين القبائل القاطنة في سهل شهرزور والجبال المحيطة بها ، وتعرض المنطقة الى غزوات المحتنين المستمرة ، الى انحطاط مدن اخرى كان لها شأن في العصور الوسطى ، من اهمها مدينة اربيل ذات الماضي الزاهر وقد بلغ من تدهور احوال هذه المدينة انها امست في القرن العاشر بليدة صغيرة يتنازع عليها حكام الامارات العشائرية القاطنة في المنطقة ، ثم استقرت لتكون احدى توابع امارة سوران[٣٠] ، الامارة الصغيرة التي كانت تنافس امارة اردلان سيادتها على اقليم شهرزور القديم .

ولحق التدمير مدن التخوم العراقية القريبة من ايران ، فاندثرت مدينة « حلوان » الشهيرة[٣١] ، وتضاءل شأن « البندنيجين »[٣٢] ومدن منطقة « النهروان » التي طالما اشتهرت بالخصب والثروة الزراعية ، مثل بادرايا ، وباكسايا ، وغيرها[٣٣] .

وامتد الخراب والاهمال ليشمل مدن العراق الرئيسة نفسها ، فبقيت اسوار المدن الفخمة شاهدة على ازدهارها في العصور السابقة ، بينما انكمشت مساحة الرقعة المكونة داخلها ، الى حد ان نصف الموصل كان حتى أوائل العصر العثماني خرائب خالية من السكان . ووصفها بعض الرحالة في النصف الاول من القرن السابع عشر ، بأنها تبدو للمرء من خارجها فخمة بأسوارها الحجرية ، بينما هي في داخلها تكاد تكون برمتها خربة ، فليس فيها سوى سوقين معقودتين وقلعة صغيرة مطلة على دجلة يقيم فيها الباشا الوالي ، وخانين حقيرين ، وهي لا تحتوي — بوجه عام — على ما يستحق المشاهدة والالتفات[٣٤] .

اما بغداد نفسها ، فقد ادى تكالب الدول الغازية الى ان تفقد مجدها العباسي القديم كعاصمة لاهم اقليم من اقاليم الخلافة الاسلامية ، لتصبح منذ اواخر القرن الرابع عشر (الثامن الهجري) ، بلدة مدمرة ، تعيث بها الاقوام الغازية خرابا وتدميرا ، وكان غزو تيمور لنك لها سنة ١٣٨٣ م/٧٩٥ هـ بمثابة « قتل » حقيقي لها ، على حد تعبير معاصريه[٣٥] . واستمرت النكبات تترى على بغداد طوال القرون التالية .

وفي خلال القرن السادس عشر ، كانت بغداد مسرحا للصراع الدامي بين الصفويين والعثمانيين ، وهو صراع اودى بكثير مما تبقى للمدينة من اثار ومساجد ومعالم ، وعندما استولى الفرس على بغداد اثناء فتنة بكر صوباش الشهيرة عام ١٦٢٢ م/١٠٣٢ هـ ، كانت المدينة قد هوت الى الحضيض ، فقد اصاب الحصار كثيرا من المباني الكبرى فيها ، ولم يصلح من شأنها الا

القليل[٣٦] ، وزال بعض ما ابقى عليه الدهر من منشات عهد الخلفاء من قصور ومدارس[٣٧] ، وتقلصت حدود الاماكن الاهلة بالسكان ، وهجر الناس المحلات الواقعة في الجانب الشرقي من المدينة وتركوها اخربة وركاما . وكان الرحالة راوولف Rauwolf قد لاحظ بأن المدينة غدت في عهده (اواخر القرن السادس عشر) مجموعة من الازقة الضيقة والبيوت المتهدمة ، والعديد من الجوامع الخربة التي استحال لونها الى السواد[٣٨] .

ولبثت بغداد على هذا الوضع طوال القرن السابع عشر ، يجللها الركود والخمول والانزواء ، وقد وصفها الرحالة الفرنسي تيفنو Thévenot وصفا مؤلما عند مروره بها عام ١٦٦٥ م ، اذ ذكر بأنها اصبحت قليلة السكان بالنسبة الى سعتها ، تتخللها مساحات واسعة عديدة تخلو من السكان ، وفيما عدا السوق ، فان ما بقي من المدينة لا يعدو ان يكون شبيها بالصحراء .

وفي البصرة ، ادت اعمال العنف والتدمير التي تعرضت لها المدينة ابان القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، واهمال العناية بأنهارها العديدة ، الى شح المياه في تلك الانهار . ومن ناحية اخرى ، فقد ادى انكسار سد الجزائر (في منطقة البطائح الاهوار — شمال البصرة) الى احاطة مياه المستنقعات بها ، وانتشار الامراض فيها وخاصة وباء الطاعون[٣٩] . فأخذ اهلها يهاجرون تدريجيا ميممين وجههم شطر ارض البصرة الجديدة ، في ناحية « العشار » (الابلة القديمة) ، وكان ذلك في حدود القرن الخامس عشر (التاسع الهجري) فبنيت هناك ، على بعد سبعة اميال من البصرة القديمة ، البيوت والمساجد والمدارس[٤٠] .

وعلى الرغم من ان القرن السابع عشر كان بالنسبة الى ماسبقه من قرون ، بعد فترة استقرار نسبي وثبات في نظم الحكم لم تشهده البلاد من قبل ، الا ان الضعف الشديد الذي كانت تعانيه السلطة المركزية العثمانية في

العراق ، وغياب حكومات محلية قوية في مدنه الرئيسة ، لم يغير من اوضاع المدينة العراقية كثيرا • بل يمكن القول ان هذا القرن كان استمرارا للفترات السابقة فيما يتعلق بعمارة مدن العراق ونموها ما عدا ان العثمانيين اهتموا في هذا القرن بتحصين المدن والعناية بمرافقها العسكرية من ابراج وخنادق تحسبا من غزو ايراني مرتقب في كل حين(٤١) • فكان ذلك المظهر العمراني الوحيد الذي شهدته مدن العراق منذ اول العصر العثماني ، وحتى قيام نظام المماليك في العراق ، ونهوض الاسر المحلية فيه •

عوامل نمو المدينة العراقية :

تكتنف دراسة مدن العراق في العصر العثماني ، وفي عهد المماليك بوجه خاص ، صعوبات جمة ، لاسيما تلك التي تتعلق بتقديم احصاءات او تقديرات علمية ، لعدد المدن العراقية ابان ذلك العهد ، وعدد سكانها ولو على سبيل التقريب • وبهذا فان اجراء اية مقارنة احصائية عن نمو المدن في العهد الذي ندرسه تعد محاولة يجانبها كثير من التوفيق ، وترجع اسباب هذه الصعوبات الى ان فترات التدهور الحضاري التي تلت العصر العباسي لم تترك مجالا لقيام تلك الاحصاءات المهمة ، وان افترضنا اجراء احصاءات من هذا النوع ، فان الظروف العصيبة التي مرت على البلاد حالت دون وصول الوثائق المذكورة الينا •

وتعد السجلات التي وضعت في عهد السلطان سليمان القانوني في القرن السادس عشر ، والخاصة بالتنظيمات العثمانية للولايات العراقية الثلاث : الموصل وبغداد والبصرة(٤٢) • اول محاولة رسمية لتسجيل الملكيات الزراعية والعقارات المختلفة ، الا ان اهتمام واضعي السجلات المذكورة بالنواحي المالية دون غيرها ، جعل تلك السجلات غير مفيدة لمعرفة عدد المدن والقرى ، اذ لم يميز بينها وبين المقاطعات الزراعية على نحو واضح ، كما ان المحاولات العثمانية التالية لم تخرج عن هذا الاتجاه(٤٣) •

وكان افتقار العراق الى ادارة مركزية موحدة تضم اجزاءه ، قد ادى الى ان تجيء محاولات المؤرخين المحليين مبتورة وناقصة ، فبينما نجد مؤرخا موصليا مثل ياسين العمري يقدم قائمة بالمدن والقرى التابعة لمدينته في اوائل القرن التاسع عشر(٤٤) ، فان احدا في الولايات العراقية الاخرى لم يقدم لنا مايمكن اعتباره مكملا للقائمة المذكورة هذا فضلا عن ان ياسين العمري نفسه لم يكن يعني بالتمييز بين المدن والقرى القائمة في عهـــده ، وبين تلك التي اندثرت منذ عهد بعيد(٤٥) .

ومن ناحية اخرى ، فان عدم توافر احصاءات عن سكان كل بلدة ، جعل من العسير التمييز بين المدينة والقرية على اساس عدد السكان ، وهو ما دعى بعض الباحثين الى اتخاذ نوع الانتاج الاقتصادي الذي تقوم به البـــلدة ، اساسا لتصنيفها فكلما طغت الاعمال الزراعية في نشاطها كانت اميل لان تكون قرية ، وهي مدينة طالما كانت مجالا للتبادل واعمال التجارة . على اننا لانملك ــ ايضا ــ من المعلومات مايغطي انتاج جميع بلدان العراق في ذلك العهد ، كما ان كثيرا من القرى والتجمعات البشرية على الطرق التجارية كانت تمتهن تجارة القوافل ، الا ان وصف الرحالين لها لم يكن يخرجها من طور « القرى » او « القلاع » لا اكثر .

وفي تقديرنا ، ان عدد المدن العراقية ، مما تتوافر فيه صفة « المدينة » من اسوار وحصون واسواق واحياء اضافة الى تنوع نشاطها الحضري ، كان يبلغ نحو ثلاثين مدينة . وهذا التقدير اقرب الى ماذكره ياسين العمري حين عد من مضافات بغداد (وتشـــمل العـــراق برمته فيما عـــدا مدينة الموصل) اربعا وعشرين بلدة كل منها يشبه ان يكون مدينة عامرة(٤٦) . وقريب مما احصاه تيمور سنة ١٧٦٦ من المدن المهمة في باشوية بغداد (أي العراق ماعدا الموصل) ، ويبلغ نحو خمس وثلاثين مدينة ، مع ملاحظة ان عددا غير قليل منها كان لايحقق صفة المدينة بأي حال .

ويمكننا ان نعد مدن العراق في عهد المماليك ، على النحو الاتي :

١ ــ بغــداد   ٢ ــ الموصل   ٣ ــ البصرة   ٤ ــ كركوك
٥ ــ اربيــل   ٦ ــ ماردين[٤٧]   ٧ ــ الديوانية   ٨ ــ الرماحية
٩ ــ النجف   ١٠ــ كربــلاء   ١١ــ الكوفــة   ١٢ــ الحلة
١٣ــ سامراء   ١٤ــ تكريت   ١٥ــ عانــة   ١٦ــ هيت
١٧ــ كبيسة   ١٨ــ الوسة   ١٩ــ بندنيجين (مندلي) .
٢٠ــ بــدرة   ٢١ــ خانقين   ٢٢ــ العمادية   ٢٣ــ عقرة
٢٤ــ زاخو   ٢٥ــ راوة   ٢٦ــ تلعفر   ٢٧ــ السليمانية

وتتفاوت اعداد السكان بين هذه المدن على نحو كبير ، فقد تراوح عدد سكان بغداد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بين ٥٠ر٠٠٠ و ١٠٠ر٠٠٠ نسمة[٤٨] وبلغ عدد سكان الموصل ، في الفترة نفسهــا ، مابين ٤٠ر٠٠٠ و ٥٠ر٠٠٠ نسمة[٤٩] وقدر عدد سكان البصــرة بين ٤٠ر٠٠٠ و ١٠٠ر٠٠٠ نسمة[٥٠] وسكان الحلة نحو ٥٠ر٠٠٠ نسمة[٥١] . وفيما عدا المدن الاربع المذكورة ، فان سكان اية مدينة من المدن الاخرى لم يكونوا يتجاوزون بضعة الاف ، فكان سكان السليمانية في مطلع القرن التاســع عشــر زهاء ٥٠٠٠ نسمة[٥٢] . وبلغ عدد سكان خانقين (قرب الحدود الايرانية) ١٠ر٠٠٠ نسمة، وسكان كركوك نحو هذا العدد[٥٣] .

ولقد ادى قيام قوى البلاد المحلية ابان عهد المماليك بتأسيس سلالات حاكمة في المدن المختلفة ، الى تشكيل نوع من « حكومات المدن » تتمتع كل منها باستقلال شبه ذاتي في اغلب امورها الخاصة . فدفع ذلك الوضع ــ من

ثم — الى حيوية عمرانية جديدة ، ونشاط مدني متميز بدت اثاره على مدن العراق وقراه منذ اوائل القرن الثامن عشر •

وأدت عوامل عديدة ، اجتماعية واقتصادية وعسكرية دورا في نمو مدن العراق وتطورها في هذا العهد ، فكان منها مايتعلق بتشجيع الحكام ، ومنها ماجاء نتيجة لحوافز خارج سيطرة السلطة الحاكمة(٥٤) • وربما اجتمع اكثر من سبب في نشوء المدينة العراقية او نموها ، وهو ماحدث بوجه خاص لمدينة بغداد ، والموصل والبصرة ، ومدن اخرى اقل اهمية مثل السليمانية والعمادية وراوندوز في شمالي العراق ، والحلة والنجف والديوانية على شاطىء الفرات الاوسط •

ويمكن القول بأن عهد المماليك ، كان في احد جوانبه الرئيسة ، عهد نمو وتطور للمدينة في العراق • وشملت هذه الظاهرة مختلف انحاء البلاد تقريبا ، في المناطق الجبلية ، وعلى حافة الصحراء على حد سواء ويمكن تحديد عوامل هذا التطور الجديد بما يلي :

أ — العامل الاداري :

وكنتيجة لازدياد اهمية الحكومات المحلية ومحاولاتها الدائبة لفرض سيادتها الادارية على الريف ، ظهرت لدى السكان في هذا العهد ميول واضحة للتجمع حول المراكز الحكومية لما تتمتع به تلك المراكز من نفوذ متزايد على مجريات الاحداث حولها • فبالنسبة لبغداد مثلا ، ترتب على تأسيس حسن باشا وابنه احمد باشا لنظام المماليك فيها خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر ، وقيام اول حكومة مركزية عراقية تأخذ على عاتقها توحيد العـراق ، ازدياد اهمية بغداد وتعاظم حيويتها الحضرية ، باعتبارها مركزا اداريا رئيسا ، ومقرا لاكبر سلطة سياسية في المنطقة ، وما يستتبع ذلك من وجود مؤسسات حكومية ودوائر رسمية عامة ترتبط بها مصالح عـدد كبير من السكان •

وينطبق هذا القول على كثير من المدن العراقية القديمة التي اخذت تستعيد اهميتها الادارية السابقة .

ومن ابرز الامثلة على اهمية العوامل الادارية في نشأة المدن في هذا العهد تأسيس مدينة السليمانية في منطقة سهل شهرزور شمالي العراق ، حين اقام البابانيون سرايا للادارة والحكم سنة ١٧٨٢م / ١١٩٦هـ(٥٥) ، سرعان مانمت حوله المرافق الحضارية الاخرى من دور واسواق وخانات ومدارس علمية ، فتكونت بذلك مدينة السليمانية الحديثة ، وانتقل اليها الناس تدريجيا حتى صارت من اهم المدن العراقية في شمالي البلاد(٥٦) .

وتعتبر مدينة « الديوانية » على الفرات ، من المدن التي نشأت ـ في هذه الفترة ـ بدافع اداري حكومي . حقيقة انها قامت اول الامر كدار ضيافة (ديوان) لرؤساء الخزاعل وليقيم بها وكيلهم لجباية الضرائب(٥٧) ، الا ان حكومة المماليك في بغداد اتخذتها مركزا اداريا لها ، يقيم فيه نائب للوالي ويشرف على جمع الضرائب في منطقة واسعة تمتد من الحلة حتى البصرة ، وليكون رقيبا قويا ازاء مشيخة الخزاعل القائمة هناك(٥٨) . ولقد تحول هذا المركز الاداري المحض ليكون مدينة وعاصمة لحكومة الحسكة . ولنفس الاسباب المتقدمة ، نشأت مدينة « كوي‌سنجق » التي يفصح اسمها عن طبيعة مهمتها ، فهي قرية « امير السنجق » الذي يحكم الاراضي الزراعية جنوب مدينة اربيل ،.ويتبع اداريا والي بغداد ، وقد أسست لتكون مركزا مشرفا على منطقة سهل شهرزور المهمة(٥٩) .

ب ـ عامل التجمع القبلي :

ومثلما كانت المدينة تمثل في حقيقة وجودها ، مظهر سيادة الدولة ، فأن القلاع الكثيرة المنتشرة في طول البلاد وعرضها ، كانت تمثل ـ في واقع الامر ـ مظهر سيادة القبيلة على الريف ، ذلك ان القبيلة بتكوينها مجتمعا

مستقلا يمارس سلطات متنوعة عسكرية واقتصادية ، كانت تحتاج الى شيء من مظاهر تلك السلطات ، فكان للقبيلة قلعة او قلاع يتحصن فيها شيخها واتباعه عند الملمات ، و « دار ضيافة » يستقبل فيها ضيوفه وضيوف قبيلته وفيها تنعقد المحالفات وتدبر الامور ، وسجن يلقى فيه بخصومه او اسراه من القبائل الاخرى • ومن هنا فقد ظهرت « القلعة » كضرورة ملازمة لوجود القبيلة نفسها ، وهي تكشف في الوقت نفسه عن جوهر التركيب القبلي للريف ، حيث كانت القبيلة الواحدة تشكل مايكاد يكون شبيها بوضع الطبقة الاجتماعية في المدن ، لذا هي تحتاج الى ما يستلزمه هذا الوضع ، من ادوات حكم ومظاهر سلطة •

وليست ثمة معلومات دقيقة عن مباني تلك القلاع ، وان كنا نعلم ان بعضها كان يشيد بالطين ، او بالاجر[٦٠] ، وان قسما منها كان يحصن بالمدافع[٦١] • وكانت مواقعها تتسم دائما بالمناعة الطبيعية ، كأن تبنى بين فروع الانهار ، او على التلال والروابي المرتفعة، او عند ضفاف المستنقعات[٦٢] ، فمن تلك القلاع المشهورة ، يمكن ان نذكر قلعة « لملوم » على الفرات ، بالقرب من منطقة المستنقعات (البطائح) ، وكان شيخ الخزاعل قد بناها في القرن الثامن عشر لتكون عاصمة له[٦٣] • وقد وصفها تيمور عام ١٧٦٦ بانها قرية كبيرة ، وان بيوتها ليست الا اكواخا من الطين والقصب •

وفي حوالي سنة ١٨١٦ م/١٢٣٢ هـ اسست مدينة « الحي » الحالية بالقرب من اثار واسط القديمة ـ على ايدي آل علي خان ، احد زعمائها ، واهل النفوذ فيها وفي عام ١٨٤٨ م/١٢٦٥ هـ شيد الشيخ مجيد الخليفة قلعته التي عرفت فيما بعد « بلدة سعيدة »[٦٤] •

وتعد مدينة « الكوت » نموذجا للقلاع القبلية[٦٥] ، فقد اسسها بنولام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لتكون عاصمة احكمهم ، وكان

موقعها على شاطىء دجلة حصينا الى درجة كافية للسيطرة على الطرق النهرية في دجلة . ولقد ترك لنا الرحالة الانجليزي كيبل Keppel في كتاب رحلته سنة ١٨٢٤ وصفا لهذه البلدة حين قال « الكوت قرية صغيرة حقيرة مبنية من الطين يحميها سور ارتفاعه لا يتجاوز ستة اقدام وهي الموقع الوحيد الثابت الذي رايناه بعد القرنة وفيها يقيم شيخ بني لام القوي الذي يمتد نفوذه من القرنة الى بغداد[٦٦] . وقد ازدادت اهمية هذا الموقع خاصة بعد ان امر والي بغداد سليمان باشا الكبير بتحصينه في اواخر القرن الثامن عشر[٦٧] ، وظلت الكوت مركزا قبليا مهما حتى بعد نزوح بني لام عن المنطقة ، اذ اتخذتها قبائل ربيعة عاصمة لامرائها ، وعرفت بكوت الامارة نسبة لامارتهم ، التي كانت تبسط نفوذها على الاراضي الواقعة بين جهة الكوت الشماليـــة وحتى نهر الغراف جنوبا[٦٨] .

وشبيه بما تقدم ، كان وضع قرية السماوة « على الفرات ، حيث كان شيوخ الخزاعل يجبون فيها الضرائب على السفن المارة ، وكانت بيوت هذه البلدة ــ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ــ مشيدة بالطين المجفف في الشمس وذات منظر مزري للغاية[٦٩] ، وهي محاطة بسور من الطين[٧٠] .

اما مدينة العمارة فكانت « قرية تسكنها الاعراب ، وفيها قلعة[٧١] » ومثلها بلدة « البغيلة » (وتعرف اليوم بالنعمانية) التي نشأت حول قلعة من الاجر شيدها شفلح شيخ قبيلة زبيد ، وقد وصفها كيبل في سنة ١٨٢٤ بأنها قلعة مبنية بالاجر يقيم فيها شيخ زبيد الزعيم العربي القوى الذي تمتد ديرته من الضفة اليمنى لشط الحي (الغراف) الى بغداد[٧٢]

وكانت للقبائل الكبرى قلاع عند حدود اراضيها تدافع منها عن ملكيتها وسيادتها ازاء غزوات القبائل الاخرى ، فعندما اعلن فيصل ابن خليفة رئيس عشيرة آل ابو محمد الثورة على بني لام ، امر الحدادين « فصنعوا له اثنى عشر مدفعا وألف ومائتين قنبلة ووزع هذه المدافع على قلاع الحدود »[٧٣] .

ج ـ العامل التجـاري :

ان استقرار الحياة الحضرية في المدينة العراقية منذ مطلع القرن الثامن عشر وتعاظم اهمية نشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية،قد زاد من حدة التباين والاختلاف بين الانتاج الريفي البسيط ، المرتكز على الزراعة والرعي ، وبين انتاج المدينة القائم على الصناعة والتجارة • وكلما ازداد هذا التباين ، ظهرت الحاجة الى اسواق تباع فيها منتجات الريف والمدينة على حد سواء ، وتتوافر فيها ما تحتاج اليه القبائل الرعوية والمزارعة ، موا يحتاج اليه التجار والصناع في المدينة نفسها •

لقد ساعدت هذه الحاجة الاقتصادية الناشئة على تشييد مخازن الحبوب والاصواف والمقاهي ، والمنشات الدينية كالمساجد ، فأدى ذلك الى ظهور بعض المدن داخل المناطق الزراعية وعلى الحدود بينها وبين البادية[٧٤] • وشجع استقرار بعض القبائل التدريجي على نمو هذه الاسواق وازدهار الحركـة التجارية فيها • ومن الامثلة على المدن التي نشأت بهذه الطريقة ، مدينـة « سوق الشيوخ » التي مازال اسمها يدل على الوظيفة التي كانت اساس وجودها • وقد عرفت هذه المدينة اول الامر بسوق النواشي ، حيث كـان افراد قبيلة « النواشي » وبعض القبائـل الرعوية الاخرى يحصلون على ما يحتاجون اليه من الطعام والبضائع من هذه السوق قبل رحيلهم الى البادية•

يبدو ان هذه السوق كانت موسمية ، فقد خلت كتابات الرحالين منأي ذكر لها[٧٥] وعندما استقر آل السعدون ، وهم شيوخ المنتفق ، في المنطقة ، واخذوا يترددون عليها اشتهرت هذه السوق باسم « سوق الشيوخ » نسبة اليهم • وقد اتخذها هؤلاء على عهد الشيخ ثويني في اواخر القرن الثامن عشر مركزا ثابتا لهم ، ومخزنا لذخيرتهم ومكانا لتجمعهم[٧٦] • حتى قيل ان ثويني كان يقرض تجار مدينته مبالغ كبيرة لغرض تشجيع تجارتهم وانمائها[٧٧] • واتت هذه السياسة أكلها ، حين بلغ عدد بيوت المدينة المذكورة زهاء ٢٠٠٠٠

بيت ، منتشرة على جانبي نهر الفرات[٧٨] ، ثم سرعان مانمت واتسعت حتى غدت مركز المنتفقيين الرئيس قبل انشاء مدينة الناصرية .

وبالاضافة الى نمو الاسواق باعتبارها مراكز تبادل تجاري بين الريف والمدينة فأن حركة التجارة هذه ، قد ادت ايضا الى احياء الطرق التجارية القديمة وتأمينها ضد اللصوص والمعتدين ، وتوفير الخانات اللازمة لنزول التجار ، وخزن بضائعهم . وكانت حركة القوافل الدائبة تقتضي توفير اعداد من الادلاء والحراس والدواب لعدد كبير من التجار والمسافرين ، كما تتطلب توفير وسائل الراحة من ماء وطعام ومأوى ، فكان طبيعيا ان تنشأ بعض القرى والمدن حول عدد من خانات الطرق ، في اماكن مناسبة لتستطيع تقديم مثل هذه الخدمات الضرورية .

ويمكن القول وأن عهد المماليك في العراق كان فترة ازدهار ورعاية لهذه النوع من الخدمات ، فانتشرت الخانات والمحطات على مختلف الطرق ، وبخاصة في الاماكن التي تتباعد فيها المدن والقرى ، فكانت على طريق النجف ـ وهو طريق الحجاج ايضا ـ مجموعة متصلة من الخانات الكبيرة ، مثل خان الكهيا في الجنوب من بغداد ، وخان ازاد ، الذي انشىء ليتسع لنحو خمسمائة شخص . وقد احاطت بالخان الاخير قرية صغيرة سكنها الاعراب من أهل الناحية ، ومازال هذه القرية عامرة . ومن تلك الخانات المهمة ايضا ، خان الاسكندرية المشيد في حدود سنة ١٨٠٠ م ، وهو يتسع لالف شخص مرة واحدة ، وتتوافر فيه كل وسائل الراحة في ذلك العهد ، من حظائر فخمة للماشية ، وغرف للمسافرين ، ومسقفات مرتفعة ، واسطبلات للخيول ، واماكن للطبخ ، وبئر . اما خان المحمودية ، فيرتقي الى القرن السابع عشر ويماثل خان الاسكندرية من حيث الفخامة والاتساع ، ومثله خان المحاويل . وفي اوائل القرن التاسع عشر هذه الخانات قد تحولت جميعها الى قرى تجارية

مهمة يسكنها العرب ، ويديرون فيها امورهم دون تدخل يذكر من جانب الحكومة المركزية .

وعلى طريق بغداد ــ كرمنشاه التجاري المهم ، شيدت مجموعة من الخانات والمحطات ، من اهمها خان بني سعد الذي انشأه والي بغداد عمر باشا سنة ١٦٨٨ م/١١٠٠ هـ ليتوسط المسافة بين مدينتي بغداد وبعقوبة ، وهو شبيه بالخانات السابقة(٧٩) . وقد احاطت به ، فيما بعد ، بلدة صغيرة يعمل اهلها على توفير الراحة للمسافرين .

ومثلما ادى النشاط التجاري الى حركة ملموسة في مجال انشاء المحطات والقرى والمدن على طول طرق القوافل البرية ، فأنه ادى في الوقت نفسه الى قيام عدد كبير من التجمعات البشرية على ضفاف الانهار ، حيث كانت المواصلات النهرية تمثل ركنا اساسيا في النشاط التجاري انذاك . وكانت هذه المحطات تقدم للسفن التجارية ما تحتاج اليه من خدمات، كما تقوم بدور السوق المحلي الذي يتم فيه تبادل ماتحمله السفن بمنتجات الريف . ومن الملاحظ ان اغلب مدن وسط العراق وجنوبه يقع على ضفاف الانهار .

تخطيط المدينة :

امتازت المدن العراقية في العصر العثماني ، وبخاصة في عهد المماليك : بعدة ميزات واضحةاقتضتها طبيعة الظروفالعسكرية والاجتماعية والاقتصادية للعهد المذكور كما اقتضتها ايضا النظرة العثمانية لتخطيط المدن ، المرتكزة اساسا على الجانب العسكري الدفاعي فيها . ولقد انعكست هذه المؤثرات على تخطيط المدينة العراقية فشملت بذلك أهم مرافقها الرئيسة ، كالقلاع والاسوار وسراى الحكم والاسواق والدور والميادين العامة .

وسنحاول فيما يلي ان نستعرض أهم سمات هذا العهد بالنسبة لمرافق المدينة العراقية ، محاولين بذلك استخلاص الامور المشتركة لاساليب تخطيط المدن انذاك .

١ ـ القلاع :

وتعتبر القلاع في المدن العراقية من اهم المرافق واكثرها حيوية ، ولقد تميزت في العصر العثماني بأنها انشئت على ضفاف الأنهار التي تقع عليها مدنها ، وذلك لتسهيل اتصالها بالمدن الاخرى ، ولتيسير خطوط دفاعها في حالات الحصار والحروب او انها كانت تنشأ في اكثر اركان المدينة منعة وحصانة[٨٠] . ففي بغداد مثلا كانت القلعة تشغل مربعا كبيرا في ركن المدينة الشمالي ، يحدها سور المدينة من اعلاها ونهر دجلة من غربها ، اما الضلعان الاخران فيحصنان بسور خاص معزز بعدد من الابراج ، يفصلها عن احياء المدينة نفسها ، ويمتد فيحيط بالقلعة من ناحية النهر ايضا[٨١] .

ومن المفترض ان تكون القلعة اكثر الاماكن في المدينة تحصينا ومنعة ، الا ان تدهور الاوضاع العسكرية العامة في الدولة العثمانية وتفسخ نظام الانكشارية،اديا الى تدهور احوال تلك القلاع وفقدانها مكانتها الكبيرة في المدن العثمانية انذاك . ويصف اوليا جلبي[٨٢] قلعة بغداد ، بأنها جميلة مربعة الشكل ، مشيدة بالحجر والاجر وحولها خندق ولها باب في جانب القبلة يواجه داخل المدينة ، وباب اخر مقفل ، كان قد تسلل منه جنود بكر صوباشي في فتنة سنة ١٠٣١ هـ ، فأغلق بعد ذلك، وفي القلعة مخازن الاسلحة والبارود وارزاق الجنود[٨٣] ، وتوجد فيها بيوت مكشوفة يبادرون الى تغطيتها بالتراب اثناء حوادث الحصار .

وكان في القلعة مسجد قديم عرف بجامع القلعة ، وحمام عمومي ، ومجاز لتصريف المياه[٨٤] .

ويذكر رحالون زاروا المدينة في القرن الثالث عشر الى ان مهمة القلعة الفعلية اقتصرت على ان تكون دارا للصناعة ومخزنا للبارود ، ولم يكن يقيم فيها الا حرس من الانكشارية . وكان من الممكن ان يدخلها أي شخص دون صعوبةتذكر[٨٥] . ولاحظ ايفرز ، الذي زار بغـداد بعد ذلك ، ان ابراج القلعة مزودة بمدافع طويلة جدا ومزاغل لاطلاق الرصاص . وان اتصالها بدور بغداد يجعل من السهل الاستيلاء عليها عند الاستيلاء على المدينة[٨٦] .

ولا تختلف مهمة القلعة في الموصل عن مثيلتها في بغـداد ، فقد انشأها العثمانيون في واقت واحد تقريبا . وكانت قلعة الموصل ـ كالتي ببغداد ـ تقع على ساحل دجلة وتحميها اسوار عالية من اطرافها الاربعة ، وخاصة من ناحية النهر . ويحيط بها من الغرب والجنوب خندق يأخذ مياهه من دجلة عند باب شط القلعة ، ثم يصب في دجلة ثانية شرقي جامع الاغوات[٨٧] ، فيفصل الخندق بذلك القلعة عن مدينة الموصل ، على خلاف الامر بالنسبة الى قلعة بغداد . وتضم القلعة ، كسابقتها ، مخزنا للذخيرة وثكنات للمدفعيـة ، ومسجدا كبيرا ، ومرافق اخرى مهمة[٨٨] .

ولقد كان الغرض من انشاء هذه القلعة ، كما هو الحال في بغداد ، ان تكون مقرا لحامية المدينة ، وللوالي نفسه . وقد اقام فيها الولاة فعلا ابان القرن السابع عشر على مايؤكده نافرنييه[٨٩] . ورغم كثرة التعميرات التي شهدتها هذه القلعة في عهد حسين باشا الجليلي سنة ١٧٤٤ م/١١٥٧ هـ وعهد احمد باشا الجليلي سنة ١٨٢١م/١٢٣٧هـ[٩٠] ،الا انها فقدتمهمتها الاساسية، فقد فضل الولاة الجليليون الاقامة في « السراي » التي اقاموها خارجها ، في نفس الوقت الذي ترك فيه ولاة بغداد من المماليك الاقامة في قلعة مدينتهم ، مفضلين الاقامة في قصورهم الفارهة خارجها[٩١] .وكان هذا يعني ان عهـد المماليك في العراق كان يمثل في احد جوانبه فقدان السلطة الحاكمة لصفتهـا العسكرية الصرف ، والانتقل الى الصفة المدنية العادية . ومن الملاحظ ان هذه

القلاع بقيت حتى قيام الحكم العثماني المباشر بانتهاء عهد المماليك والاسر الحاكمة ، رمزا لهيبة الجيش الينكجري العثماني السابقة ، وان كان تأسيس جيش المماليك ببغداد ، وتحول اورطات الينكجرية في الموصل الى فرق محلية موصلية ، قد حولا الثقل العسكري الى مؤسسات السراي ومرافقه خارج اسوار القلاع التقليدية[٩٢] .

٢ ـ السراي :

لقد تميزت مدن العراق في عهد المماليك ـ بصفة خاصة ـ بازدياد اهمية « السرايات » الرسمية ، حتى غدت اهم مؤسسات المدينة على الاطلاق . ويلاحظ في هذا الصدد ان انشاء سرايات الحكم كان قريبا من القلاع الداخلية، كما هو الحال في بغداد والموصل . فسراي بغداد مثلا ، الذي انشىء في النصف الاول من القرن السادس عشر كان جنوب القلعة على شاطىء دجلة ، واصبح مقرا عاما للوالي واتباعه تتجمع فيه دور الحكم ، ودوائر الدولة ، وكان متسع الارجاء ويضم مرافق كثيرة .

ويذكر اوليا جلبي ان سراي الباشا كان اشهر قصور وجهاء المدينة واعيانها ، ففيه نحو مائتي غرفة ، وحمام ، وحديقة تتخللها اشجار الصنوبر[٩٣] ـ ووصف روسو سراي بغداد في حدود سنة ١٨٠٩ بانه « فسيح ، يحتوي في داخله على منازل جميلة والبذخ الظاهر في تأثيثها لا يكذب ما يعتقده الاوربيون عن الابهة الاسيوية »[٩٤] .

وكانت قصور السلاطين العثمانيين في القسطنطينية تمثل دائما نموذجا جديرا بالاحتذاء عند كل محاولة للعناية بفخامة سراي بغداد ، وهو امر انعكس في كتابات الرحالين المعاصرين .

ويمكن ان نتصور سراي مماليك بغداد على النحو الاتي : مجموعة من القصور الضخمة المشيدة في فترات مختلفة دونما تخطيط مسبق[٩٥] ،

ويشغل بعض هذه القصور اسر المماليك من الولاة السابقين ، في حين تشغل القصور الاخرى دوائر الحكومة نفسها ، وتتخلل هـذه المؤسسات حدائق جميلة ترويها قنوات خاصة تأخذ مياهها من نهر دجلة[٩٦] .

ويعد سليمان باشا الكبير (١٧٠٨ ــ ٢ ١٨) من المماليك الذين اولوا السراي اهتمامهم ، فقد اثر عنه انه ، هدم دار الامـارة ، وعمرها تعميرا لائقا بالوزارة[٩٧]

وفي سنة ١٨٢ م / ١٢٢٦ هـ اصلح والي بغداد داود باشا بناية السراي، مراعيا فيها النقوش والزينات[٩٨] ، وافتتح السراي بأبهة كبيرة وسط احتفال حضره الوالي نفسه[٩٩] .

ومثلما اهتم مماليك بغداد بالسراي باعتباره المركز المدني الجديد فقد اهتم الجليليون في الموصل بسرايهـم ، وكانوا قد شيدوه في جنوبي المدينة ، قرب السور الاسفل . ولقد اثبت نيبور في مخططه للموصل عام ١٧٦٦ م / ١١٨٠ هـ موقع هـذا السراي بالقرب من باب لجش[١٠٠] ووصفه سيستيني عام ١٧٨١ م / ١١٦٩ هـ بأنه مكون من عشـرين حجرة مستطيلة الشكل ، عرض كل منها ثمانية امتار[١٠١] .

وذكر الرحالة الفرنسي دوبريه Dupré الذي زار الموصل انذاك انه « كان يبدو آية في الجمال »[١٠٢] .

اما في البصرة ، حيث لم تكن ثمة قلعة داخلية ، كما هو الحال في بغـداد والموصل فقد شيد العثمانيون فيها بعد فتحها سـنة ١٥٦ م / ٩٥٣ هـ سرايا خاصا اختير موقعه على الضفة الجنوبية من نهر العشار داخل مدينة البصرة ، وقد عرف فيما بعد بـ (حوش الباشا) . وكانت تحيط بهـذا السراي بعض بيوتات الجاليات الاجنبيـة بينها داران للقنصل الانجليـزي ودار القنصل

وتبرز اهمية مؤسسة (السراي) في السليمانية ، المدينة التي اتخذها البابانيون عاصمة لامارتهم سنة ١٧٨٤ — ١٧٨٥ م/١٩٩ — ٢٠٠هـ، حيث سبق انشاء السراي في المدينة نفسها • وكان محمود باشا الباباني قد شيد سرايا سنة ١٧٨١ م/١١٩٦ على حدود قرية ملكندي القديمة ، ثم سرعان ما اصبح هذا البناء نواة لمدينة السليمانية ، فقد قام قريبه ابراهيم باشا الباباني امير الامارة البابانية ببناء بعض الدور حوالي السراي المذكور ، وجامع ، وحمام ، وسوق، ونزل[١٠٣] • فوضع بذلك اسس عاصمة بلاده الجديدة ، وانتقل اليها من (قلعة جوالان) العاصمة القديمة التي لم تكن تزيد على كونها موقعا عسكريا فحسب[١٠٤] •

الفرنسي ، وتحيط به من جهته الجنوبية ثكنات عساكر المدفعية ، ومن جهته الشمالية دائرة جمرك البصرة •

٣ ــ الســـوق :

وكان من مظاهر الحيوية التي اتسمت بها مدن العراق في عهد المماليك ذلك النشاط المتزايد للسوق ، الذي كان غالبا مايكون قريبا من منطقة سراي الحكم • وتتفرع من السوق ــ عادة ــ مجموعة من الاسواق المتخصصة في ضروب التجارة المختلفة ، وتؤلف بمجموعها حيا تجاريا كبيرا ، فكان في بغداد مثلا اسواق عديدة يختص كل منها بتجارة نوع او انواع معينة من البضائع وهي تحمل اسماء كثيرة ، مثل ســوق الجبوقجيه ، وســوق التوتنجية ، (باعة التبغ) ؛ وسوق التحميس ، وسوق الطول ، وسوق الجوخجية وسوق الصباغين ، وسوق اليمنجية (صناع الخفاف) ، وسوق الكبابجيــة وســوق الجايف وسوق القز ، وسوق البزازين ، وسوق الخياطين ، وسوق السريرجية (باعة الاسرة)[١٠٥] ، وكلها موزعة حوالي الميدان والسراي وتمتد جنوبــا حتى وسط المدينة • وتكتظ هذه المناطق عادة بخانات التجار ، والمقاهي ، والجوامع ، والمدارس الدينية ، وباعة الكتب والوراقين •

ويمكننا ان نلاحظ ان اغلب تجمع السكان في المدينة العراقية ـ كبغداد مثلا ـ كان في منطقة الاسواق وحواليها ، وان كثافة السكان تقل تدريجيا كلما ابتعدنا عنها ، باستثناء مناطق المزارات الدينية الكبرى وهي قليلة . ويعزز هذا الرأي ان جميع اسواق الموصل كانت ، ابان عهد الجليليين ، محصورة بين ميدان القلعة شرقا ، وسراي الحكم جنوبا والجامع النوري (الكبير) شمالا أي في الركن الجنوبي الايمن من المدينة ، حيث تتجمع المراكز العسكرية والادارية والتجارية والدينية معا وتكتظ اكتظاظا شديدا ، فكان سوق السراي ، وهو من اكبر اسواق المدينة ، واقع امام سراي الحكومة ومنه اشتق اسمه ، وكانت هناك اسواق اخرى لسائر اصناف التجار والحرفيين ، مثل سوق السراجين ، ويقع ضمن السوق الاول ، وسوق اليمنجية (صانعو الاحذية) ، وسوق العطارين ، وسوق باب الجسر وسوق الصفارين وسوق الملاحين (قرب باب الطوب) ، وسوق العلوة (قرب الجامع المنسوب اليه) ، كما كان هناك سوق عند ميدان القلعة الداخلية ـ كما هو الحال في بغداد ـ يعرف بسوق الميدان ، وغير ذلك(١٠٦) .

اما في البصرة ، فتتجمع الاسواق والخانات في المنطقة المحصورة بين السراي من جهة ، ودار الجمرك من جهة اخرى ، وتعتبر اماكن تفريغ السفن من المواقع ذات الاهمية التجارية في المدينة ، فمنطقة (السراجي) التجارية المهمة لم تكن الا محلا لرسو السفن القادمة الى البصرة وتفريغ شحناتها ، وتحميل البضائع الى خارج العراق ، وكان العثمانيون قد بنوا بقربها قلعة كبيرة مزودة بالمدفعية للدفاع عن المنطقة(١٠٧) ، وكان كل من سوق السيمر ، وسوق كاظم أغا . مملوء بالبضائع الافريقية ، وكان السوق الاخير من احسن واكثرها تنظيما ، وفي وسطه يقع احد جوامع البصرة الكبيرة(١٠٨) .

وفي المدن الدينية ، كالنجف وكربلاء ، حيث تكون المراقد المقدسة مبعث تجمع السكان ومحور حياتهم ، تحيط الاسواق بالمنشآت الدينية التابعة

لتلك المراقد ، وتمتد امام مداخلهـا ، بحيث لايمكن للزائـر الا ان يمر من خلالها . وكان لمبنى مرقد الامام علي بالنجف ايام المماليك اربعـة ابـواب ، اكبرها الذي من جهة الشرق ، وينتهي الخارج منه بخط مستقيم الى خـارج البلد[١٠٩] ، وتحيط بهذا الطريق الدكاكين والاسواق وتكتظ عنده ، وبذلك تتجمع المؤسسات التجارية والدينية معا ، واذا مالاحظنا ان السلطة الادارية للمدينة هي نفسها السلطة الدينية ، لاحت لنا الطبيعـة الاقتصادية التي كان يقوم عليها مجتمع المدينة العراقية في تلك العهود .

٤ ـ المساجد والمشاهد :

نشطت حركة تشييد الجوامع الكبرى وتعمير المساجد والمشاهد القديمة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، دون ان يقتصر نطاق ذلك النشاط على مدينة او فئة معينة . ولاريب ان المـدن الكبيرة كانت اكثر من غيرها تأثيرا بهذه الحركة العمرانية . ففي بغداد مثلا ، اهتم الولاة والطبقة الموسرة من السكان بانشاء جوامع كبيرة ذات مظاهر باذخة لم تكن تعرفها المدينة منذ زمن طويل . وكان اغلب تلك المنشات في الجانب الشرقي من بغداد ، وبخاصة في المنطقة الشمالية منها ، حيث تقع المؤسسات الحكومية وتحتشد الاسـواق ، ويعتبر جامع السراي الذي جدده ووسعه حسن باشا سنة ١٧٢٢ م / ١١٣٣ هـ تقريبا « وصرف مبلغا وافرا على عمارته »[١١٠] ، فاتحة اعمال عمرانية مشابهة شهدتها بغداد ، فقد اثر عن سليمان باشا المعروف بالكبير (١٧٨٠ ـ ١٨٠٢ م / ١١٤٩ ـ ١٢١٧ هـ) اهتمامه الشديد بالعمران ، من ذلك تعميره لجامع الامام الاعظم ، وطلاء منارته بالذهب ، واصلاحه لمساجد القبلانية والفضل والخلفاء وكلها في شرقي بغداد[١١١] .

وحفل عهد والي بغداد الشهير داود باشا باعمال عمرانية فخمة متعددة ، منها تشييده لجامعه الكبير الذي عرف بجامع الحيدرخانة ، ولجامع الازبك قرب القلعة ، وجامع الاصفية عند جسر بغداد من الجانب الشرقي ، وجامـع

السيف في الكرخ ، وجامع الاحساني (التكية الخالدية) قرب محكمة بغداد ، فضلا عن اصلاحه لعدد كبير من المساجد والمعاهد الاخرى

ونشط اخرون ، من مماليك وتجار واعيان ، في تشجيع مثل هذه الحركة، فشيد احمد افندي ، وكان يشغل منصب (مصرف) في حكومة داود باشا جامعا عرف باسمه ، وانشأ خضر بك من آل عبدالجليل امراء الحلة مسجدا ببغداد واوقف عليه اوقافا عديدة سنة ١٧٨٥م / ١٢٠٠ هـ[١١٢] وعمرت عائشة خانم بنت احمد باشا وزوجة عمر باشا والي بغداد جامع « قمرية » العباس القديم بغربي بغداد[١١٣] ، وشيد آل الباجهجي تجار بغداد جامعيهم الكبيرين ، جامع أمين الباجهجي سنة ١٨٢١ م / ١٢٣٧ هـ ، وجامع نعمان جلبي الباجهجي سنة ١٨٢٠م /١٢٣٦ هـ . وكلاهما في حي الاسواق والخانات ببغداد[١١٤] وشاركت نساء بغداديات في حركة تشييد المساجد والمدارس والوقف لها ، من امثال منورة خاتون زوجة سليمان باشا الصغير ، ونائي خاتون زوجة سليمان باشا الكبير ، ونازندة خاتون زوجة علي باشا[١١٥]

وكانت مساجد بغداد ــ حسب ماذكره نيبور سنة ١٧٦٦م /١١٨٠ هـ ــ تبلغ ٢٠ مسجدا ذوى منائر ، عدا المساجد التي لا منائر لها ، ويؤكد ويلستيد وفريزر اللذان زارا بغداد في اواخر حكم داود باشا ان عدد مساجد بغداد كان يزيد على المئة[١١٦ب] .

اما في الموصل ، فقد كثرت المنشات الدينية والثقافية في هذا العهد بسرعة بالغة وقام الولاة الجليليون ــ باعتبارهم قمة الهرم السياسي والاجتماعي في الولاية ــ بنصب كبير في ذلك المجال ، فكانت اغلب المدارس الكبيرة والمساجد الضخمة من منشآتهم ، كما ساهمت الاسر الغنية في المدينة بانشاء مساجد كثيرة اخرى ، حتى صار التسابق بين الاسر في حقل العمارة الدينية والوقوف عليها ، احدى سمات هذا العهد المتميزة .

واول جامع بناه الجليليون في الموصـــل ، كان جامع الاغوات سنة ١٧٠٣م / ١١١٤ هـ ، أي قبل تولي اسماعيل باشـــا ، اول ولاتهم السلطة في الولاية[١١٧] . وانشأ الوالي محمد امين باشا عام ١٧٥٥ م/١١٦٩ هـ بوصية من ابيه حسين باشا الجليلي جامعا كبيرا عرف بجامع الباشا ، وتبرز اهميته خاصة لموقعه المتوسط بين اسواق الموصل الكبيرة[١١٨] .

ثم سرعان مانشطت هذه الحركة العسرانية ، فانشأت رابعة خاتون بنت اسماعيل باشا الجليلي سنة ١٧٦٦ م/١١٨٠ هـ جامع الرابعية .

وشيد سليمان باشا الجليلي سنة ١٧٧٩ م/١١٩٣ هـ جامع الزيواني ، وهو جامع كبير ، « غرم عليه اموالا كثيرة »[١١٩] . وبنى احمد باشا الجليلي سنة ١٨١٥ م/١٢٣١ هـ جامعا كبيرا فخما على المشهد المنسوب للنبي شيت خارج سور الموصل ، وفي عام ١٧٩٧ م/١٢١٢ هـ هدم نعمان باشا الجليلي مسجد السراجخانة الصغير ووسعه حتى غدا من اكبر جوامع المدينة ، وبنى فيه مدرسة واوقف عليها الكتب[١٢٠] .

وساير كثير من الاسر الغنية ووجهاء البلدة واصحاب المناصب الرفيعة في الولاية هذه الروح التي عمت عصرهم ، فنشطت حركة تشييد المساجد والمدارس بشكل لم يسبق له مثيل ، قام حســـن افندي ابن الحاج شعبان الراوي (كتخذا محمد امين باشا الجليلي فيما بعد) بهدم مسجد صغير وبناه جامعا كبيرا ، ثم اكمله من بعده ابنه بكر افندي سنة ١٨٧٢ م/١٢٠٧ هـ[١٢١] .

وقام التاجر الحاج عبدالحافظ الموصلي سنة ١٧٦٧ م/١١٨١ هـ بهدم جامع سوق العلوة مشيدا مكانه جامعا كبيرا واوقف عليه مايكفيه . وفي سنة ١٧٩٧ م/١٢١٢ هـ جدد بكر افندي بن يونس افندي كاتب ديوان الانشاء بناء جامع جمشيد العتيق . وفي عام ١٨١٤ م/١٢٣٠ هـ جدد عبدالله بطال جامع باب الطوب تجديدا شاملا وبنى فيه مدرسة[١٢٢] ، وعمر الحاج عثمان الخطيب

مسجد الخلوتي سنة ١٨٢٠ م/ ١٢٣٦ هـ واتخذه مدرسة يدرس فيها ، وقام اخرون باعمال عمرانية مشابهة ، من بناء مسجد ، او تجديد اخر ، او تشييد مدرسة ، او اقامة مشهد .

ويقدر المؤرخ الموصلي امين العمري عدد دور العبادة والثقافة بـ ١٨ جامعا و ٣٠٠ مسجدا ، و ١٤ مدرسة[١٢٣] . في حين يذكر بكنجهام انها تبلغ زهاء خمسين مسجدا ، منها ثلاثون صغيرا ومتوسطا ، وعشرون كبيرا[١٢٤] ، ويذهب بادجر الى انه كان يوجد في الموصل ـ على ايامه ـ اكثر من ١٩ جامعا و ٢٥٠ مسجدا و١٢ مدرسة[١٢٥] .

وشهدت مدن الفرات الاوسط ، وخاصة مدينة النجف وكربلاء ، في هذا العصر نشاطا حضريا خاصا ، وذلك ان الاستقرار النسبي الذي شهده العراق في هذا العهد وتوافر حد ادنى من الامن وضعف الادارة العثمانية المركزية ، قد ادى ذلك كله الى زيادة الفعالية المحلية للمدينتين ، وبخاصة النجف ، ولذا عمرت او انشئت مساجد في اماكن متعددة ، الا انها ـ كلها تقريبا ـ متصلة بالاسواق الرئيسة في المدينة ، منها مسجد سوق المسابيج الذي عمر سنة ١٨١٥ م/١٢٣١ هـ ، وهو احد شعب السوق الكبير ، ومنها ايضا مسجد الشيخ الطريحي ، وهو من المساجد الكبيرة الشهيرة في النجف وقد عمر في عام ١٧٩٨ م/١٢١٣ هـ ، ومسجد صفة الصفا الذي جدد واوسع في القرن الثامن عشر (ق١٢هـ) ومسجد الشيخ باقر قفطان ، وهو من المساجد القديمة المشهورة في النجف[١٢٦] .

٥ ـ الشوارع العامة والازقة :

وقد ادى العمران المتزايد ، في مدن العراق اثناء هذا العهد ، مع عدم نشوء وعي مدني حديث يعنى بشؤون المدن وتنظيمها تنظيما يتفق وتلك الزيادة ، الى تكدس واضح في المؤسسات الدينية والرسمية واكتظاظ التجمعات السكنية وازدحامها في بقع معينة داخل المدن ، دون ان يكون ثمة

اتجاه نحو توسيع الرقعة المسكونة الا قليلا • وتثبت مقارنة خرائط الرحالين للمدن العراقية قبل هذا العهد وبعده ان حدود المدن نادرا ما تغيرت ، وان ما بقي غير مأهول في القرن الثامن عشر ـ مما رسمه نيبور ـ ظل كذلك حتى القرن التاسع عشر ، كما يظهر من خرائط جونز ورشيد الخوجة وغيرهما من اهل هذا القرن •

وكان ازدياد كثافة المناطق المأهولة بالسكان قد ادى بطبيعة الحال الى تلاصق دورها وحاراتها ، كما ادى ببعض الناس الى اقتطاع اجزاء من الطرقات العامة والبناء فيها ، او توسيع دورهم على حساب الميادين والساحات[١٢٧] ، حتى لم يبق في بغداد شارع مستقيم تقريبا •

ويفسر الامام الالوسي هذه الظاهرة بأنها نتيجة لشروع الناس باختطاط مساكنهم على حسب مايشتهون دون ان تتمكن الحكومة من تدارك الخلل[١٢٨] • وفي الواقع يمكننا ان نضيف الى ذلك سببا اخر ، هو ان ضيق الطرق والتواءها له صفة دفاعية حيث يعطي المدينة شكلا محتشدا يساعد على صد الغارات وحصر الاعداء في اوقات الازمات• كما ان من شأن الطرق الضيقة ان تحمي السكان من اشعة الشمس المحرقة التي يتصف بها المناخ الصحراوي في العراق خلال اشهر الصيف • اما صفة الازقة غير السالكة او المغلقة ، فيمكن ان تعزى الى سهولة حصر الغزاة والسيطرة عليهم اذا ما تعرضت المدينة الى هجمات خارجية او تمرد داخلي[١٢٩] •

وكانت شوارع بغداد ، كغيرها من المدن الشرقية الاخرى ، ابان القرن التاسع عشر ، ضيقة غير مبلطة ، تقوم على جانبيها بوجه عام جدران صماء تخلو غالبا من اية نوافذ مطلة على الطرق ، بينما تكون ابواب الدخول المؤدية الى المساكن صغيرة حقيرة وفيما عدا بعض الاسواق وخطوطها التي غير المنتظمة ، وبعض الفسحات المكشوفة ، فان داخلية المدينة ما هي الا متاهة من الازقة والممرات

٦ ـ المحلـــة :

تعتبر « المحلة » الوحدة الاساسية المكونة للمدينة العراقية ، فيها تظهر ملامح التضامن الاجتماعي ، وتتجلى العصبية المدنية • وتتكون كل مدينة ـ عادة ـ من عدد من المحلات ، وتتألف المحلة الواحدة من شارع عريض نسبيا ، وأزقة ضيقة تابعة له ومتصلة به : تعرف « بالعقود » ، وفي نهاية هذا مداخلها الى هذه العقود ، او الى الشارع الرئيسي نفسه ، وفي نهايــة هــذا الشارع ، بوابة قوية تغلق كل ليلة[١٣٠] •

وعلى هذا النحو ادت « المحلة » دور قلعة داخل قلعة ، وكانت لكل منها مهامها الدفاعية في حالات الطوارىء وخاصة في حالات الصدامات الناشبة بينهـــا •

وعلى الرغم من ان كثيرا من تلك المحلات احتفظ ، لفتــرات طويلة ، بملامح التجمعات الحرفية القائمة فيها ، وان تقاليد العون والمساعدة المتبادلة كانت تنقل في المحلة من جيل الى آخر ، فان نظام المحلات هذا لم يكن منطبقا على نظام الاصناف[١٣١] الا نادرا ، بمعنى ان اهل المحلة الواحدة لم يكونوا يختصون بحرفة معينة ، ولا يجمعهم صنف بذاته ، وانما كانت المحلة تشكل وحدة اجتماعية اعم من الصنف واشمل منه • ويمكن القول بأنه اذا كانت المحلة تشكل الوحدة الاجتماعية في المدينة ، فان الصنف كان يمثل الوحدة الاقتصادية فيها وان المحلة قد تشمل عدة اصناف ، بحسب ضخامتها وكثافة سكانها •

ويختص الصنف ـ عادة ـ « بعقد » معين في المحلة ، التي تتكون من مجموعة من « العقود » ، فتضم كل محلة بذلك عدد من الاصناف داخلها ، وهو يعكس الطبيعة المستقلة للمدينة في العراق ، واكتفائها النسبي بذاتها في كثير من الامور • ويمكننا ـ في هذا الصدد ـ ان نلاحظ كثرة عدد العقود

المنسوبة الى مهن معينة مثل ، عقد السقاقي (جمع سقاء) ، وعقد العلاوي (جمع علوة ، وهي مكان عرض المحاصيل الزراعية بالجملة) ، وعقد التبانة (المشتغلين بالتبن) ، وعقد المجارية (المكارين) وعقد الصابونجية (صانعي الصابون) . وعقد النجاجير (النجارين) ، وعقد الصندوقجية (صانعي الصناديق) ، وعقد الحياج (الحاكة) ، وعقد الاكمجية (باعة الطعام) ، وعقد التنكهجية (صانعي القلل) ، وعقد العبايجية (صانعي العباءات) ... الخ .

وكان في كل محلة ، او عقد ، مسجد ، ومقهى خاص بأهل الحرفة المجاورة ، تتم فيها الصفقات التجارية، وتتوثق العلاقات الحرفية . كما كانت توجد في اغلب المحلات سقايات (سبيل خانات) عامة ، تأخذ مياهها ــ كما في بعض احياء بغداد ــ من قنوات في قناطر تجري فوق العقود ، ويرفع اليها الماء بدواليب خاصة من شاطئ النهر وفي السقايات الاخرى ، البعيدة عن تلك القناطر ، كان يكتفي بتخصيص سقاء معين يقوم بملء حوض السقاية يوميا .

وكان من المحتمل ان تنسب « المحلة » برمتها الى مهنة معينة غالبة على نشاطها الاقتصادي ، فكان ببغداد ، مثلا ، محلات منسوبة الى الطوبجية (القائمين على المدافع) ، والدنكهجيه (صانعي الاعمدة المستعملة في البناء ، والصفافير (صانعي الاواني) ، والشواكة (باعة الاشواك المستعملة في الوقود)[١٣٢] . وفي البصرة ، كانت هناك محلات ، مثل محلة الحدادة (المشتغلين بأعمال الحديد) ، ومحلة الحكاكة (المشتغلين بصقل المعادن) ، وقد نشأت هاتان المحلتان ، وهما من اكبر محلات البصرة ، في القرن الثامن عشر[١٣٣] .

ومن المحتمل ان تنسب المحلة أو العقد ، الى العشيرة أو الجماعة التي سكنتها وقد قسم العثمانيون ، بغداد منذ اول احتلالهم لها في منتصف القرن

السادس عشر ، على هذه القاعدة[١٣٤] . ويكشف هذا التقسيم عن تأثير النظام القبلي في تركيب الاحياء السكنية،حيث ان كل عشيرة او قبيلة تحتل محلة خاصة بها من المدينة ، وبهذه الطريقة تصبح كل محلة وحدة ادارية ذات سمات مدنية ــ قبلية في الوقت نفسه . وكان الهدف من اقرار هذا الوضع ، هو بالدرجة الاولى الرغبة في تسهيل الادارة وجمع الضرائب من السكان ، اذ كان من المعتاد ان تصبح كل جماعة مسؤولة بالاجماع عن منطقتها برعاية احد الاشخاص البارزين . ويلاحظ في هذا الصدد ، ان النظام المذكور هو نفسه النظام المطبق في الريف ، حيث يتولى رئيس كل عشيرة ادارة عشيرته المتضامنة في زراعة الارض والرعي فيها ، كما انه ينسجم الى حد كبير مع نظام الملل العثماني ، الذي يجعل للرئيس الديني حق الاشراف والادارة لطائفته من الناحية الاجتماعية الصرف ايضا . وكانت كل محلة يرأسها شخص يتمتع بلقب كتخذ[١٣٥] . واذا ما زاد عدد ابناء العشيرة على ان تضمهم محلة واحدة ، قسمت الى اكثر من قسم ومنح لكل رئيس منها اللقب نفسه ، فجماعة شهر لو شاه مثلا كانت تنقسم الى ثلاث محلات يرأس كل منها كتخذا، وغالبا ما نسبت المحلة الى اسم رئيسها ، فمحله عبدالرحيم ابن سلعان ، كان يرأسها كتخذا يحمل الاسم نفسه ، ومثلها محلة يوسف بن بدر الدين ، ومحلة زين الدين كوردكجي ، ومحلة سعدي قباط ومحلة ناصر حسام ، ومحلة غولو ، ومحلة سالم بن جمعة ... الخ .

وواضح ان هذه الاسماء لم تبق معروفة في العهود التالية ، والظاهر ان تسمية المحلات باسماء رؤساء الجماعات والعشائر كان للاغراض الرسمية والمالية التي ذكرناها ، وانها لم تستعمل على النطاق العام . وعلى اية حال ، فان بعض المحلات والعقود ظلت ــ حتى القرن التاسع عشر وما بعده ــ محتفظة بأسماء الاقوام التي سكنتها ، مثل عقد الدجيلاويين ببغداد (نسبة الى دجيل بالقرب من سامراء) ، وعقد الجنابيين (عشيرة عربية) ، وعقد العجيليين ، وعقد المهدية (عشيرة عربية كانت تمتهن جزارة اللحوم[١٣٦] ، وعقد الدوريين

(نسبة الى الدور، بلدة بين بغداد وسامراء)، وعقد الكرد، ومحلة الهيتاويين (نسبة الى هيت بلدة على الفرات) ، ومحلة الجعيفر (نسبة الى عشيرة الجعافر العربية) .

وكانت الموصل، نموذجا واضحا لهذه الظاهرة الاجتماعية، فلقد عرفت فيها منذ اول العصر العثماني — هذه التسميات، فكانت هناك محلة آل طارق[١٣٧] ومحلة آل يتيم ، ومحلة متفرقة (اسم لفرقة عسكرية عثمانية)، كما حافظت على الفرات) ومحلة التكارتة (نسبة الى تكريت في شمال بغداد على دجلة)[١٣٨] .

ومن المحتمل ان تنسب المحلة او العقد، الى أي شيء بارز فيها، كقبر احد الاولياء ، او مسجد مهم ، او دار كبيرة معروفة . او سوق وفي المدن العراقية أسماء كثيرة تدل على هذه الظاهرة .

ولم تكن ثمة قاعدة محددة تنقسم المدن على اساسها الى المحلات ، فبغداد مثلا كان فيها في القرن التاسع عشر، على ما لاحظ بيترمان، ثماني عشرة محلة ، ولكنها غير متساوية في السعة ، فمنها ما يتألف من الفي دار ، ومنها ما لا يزيد عدد دوره عن[١٣٩] خمسين فقط . وفي الوقت نفسه نجد ان جونز يجعل عدد محلات بغداد نحو ستين محلة ، ربعها في الجانب الغربي ، والباقي في الجانب الشرقي منها[١٤٠] .

اما البصرة ، فكان فيها كما رأى نيبور في القرن الثامن عشر ، زهاء سبعين محلة يتراوح عدد بيوت كل منها ٢٠ و ٤٠٠ بيت . ومن الواضح ان عدد هذه المحلات كان يزيد او ينقص بحسب تغير الظروف .

٧ — الميادين العامة :

ومن المظاهر العمرانية التي اتسمت بها مدن العراق في ذلك العهد ، وجود فسحات مكشوفة داخل اسوار المدن نفسها، وقد عرفها العراقيون باسم

« الفضوات » • وكانت هذه الفسحات تمثل مجالا رحيا لمختلف النشاطات الاجتماعية فكادت تباع فيها بعض انواع السلع ، حتى عدت ــ احيانا ــ اسواقا قائمة بذاتها ، مثل سوق الموسلين ، وسوق الحنطة وكلاهما ببغداد ، وغير ذلك • وهذه الفسحات تمثل ــ فضلا عن اهميتها التجارية ــ مجمعا لاهالي الاحياء المجاورة ومتنفسا لهم ففيها تجتمع النساء ويلعب الاطفال ، وتنصب ادوات التسلية في ايام الاعياد •

ومن « الفضوات » الشهيرة ببغداد انذاك ، فضوة « الصدرية » القريبة من جامع الشيخ عبدالقادر الكيلاني ، وفضوة عرب القريبة منه ايضا[١٤١] • واكبر تلك الفضوات مساحة واهمية « ميدان القلعة » ، وهو ميدان المدينة الكبير[١٤٢] ، حيث تعرض فيه الخيول للبيع ، ويجلس الناس على اختلافهم للاستمتاع بشرب القوة والتدخين في المقاهي المحيطة به • وهو في الوقت نفسه الميدان العام لاستعراض الجيش ، وتنفيذ عقوبات الاعدام ، ولكل شيء تقريبا ، ويشغل اكثر من ٦٠٠٠ متر مربع •

ويطل على الميدان جامع فخم شيده احمد باشا الكتخدا سنة ١٧٩٥ م/ ١٢١٠ هـ ، وكان امامه فسحة متسعة من مرافقه ، تحتوي على سقاية وحوض كبير ، الا ان الاهمال سرعان ما خرب هذه المرافق ، فبقيت الساحة ــ على مايذكر الالوسي ــ « خالية من البناء » ، فلم تزل كذلك الى ان احدث عليها بعض الناس اكواخا ونحو ذلك ، وشرعت الباعة تجلس فيها حتى صارت مجمعا للاقذار والانذال •• وقد جاس السوقة والباعة على قارعة الطريق منها ، ووضع باعة التبن احمال التبن ، وباعة الحطب حطبهم فيها والدواب • تعرض على البيع هنالك[١٤٣] •

تتميز الدور العراقية ، بوجه عام ، بخصائص انشائية وتخطيطية ذات طابع واحد يتمثل في توزيع المسقفات السكنية حول الساحة الوسطية

المكشوفة التي يطلق عليها اسم « الحوش » وهو الفناء المكشوف او الرحبة الداخلية للدار ، وتتألف المسقفات ـ عادة ـ من طابقين ، في كل منهما صف من الغرف التي تطل على الباحة المذكورة • وفي وسط هذه الباحة حديقة مظللة بأشجار الليمون والبرتقال او باشجار النخيل(١٤٤) • وتحت حجرات الطابق الاسفل ، توجد حجرات واسعة تحت مستوى الارض ، تعرف بالسراديب وتستخدم صيفا للوقاية من الحر ، في حين تستعمل سطوح الدور ، لتناول العشاء مساء ، وللنوم عليها ليلا • وعلى الرغم من التأثيرات الواضحة التي تركتها تقاليد فن العمارة الفارسية والتركية ، والتي كانت اقرب ، في نظر بعض الرحالين ، الى طراز العمارة الغوطى(١٤٥) ، الا ان التخطيط الاساسي للبيت في بغداد والمدن العراقية الاخرى ، لم ينله التغيير خلال العهود المتعاقبة، بل ظل محافظا على سماته الاصيلة(١٤٦) •

وتميزت دور الموصل ، في عهد الجليليين ، بأنها كانت طراز واحد تقريبا وان بعض دور سراتها كان على النسق الذي عرف في ديار بكر • وكانت المادة التي تستعمل في بناء المنشات المدنية تتكون عادة من الصخر والطابون (الاجر) والجص • وقد استخدم الرخام في الموصل بكثرة نظرا لقرب محاجره منها ، وكان يتخذ في تزيين المداخل وفي صنعة الاعمدة الرخامية داخل الدور ، وفي رصف الحجرات ، وصنع المحاريب ، اما الجدران الخارجية فكانت تبنى بالاجر الاحمر •

ومن الملاحظ ان معظم مدن العراق الاخرى ، وخاصة تلك التي تقع في وسطه وجنوبه ، كان مشيدا بمواد اقل جودة واردأ حالا ، فكانت السماوة مثلا مبنية باللبن غير المحروق ، ومثلها الرماحية والديوانية والعرجة ، وسوق الشيوخ ، بل ان عامة دور البصرة نفسها كانت مبنية باللبن ، وبجذوع النخيل ، مما يجعلها اشبه بالاكواخ •

وبينما تتصل منشات المدن العراقية بناحية من سورها الخارجي ، تبتعد عنه من نواح اخرى ، وذلك نتيجة لانكماشها عن تلك المناطق ، وظهور مناطق فضاء بين مراكز التجمع السكني وبين الاسوار . ففي بغداد تتجمع الدور والمنشات في المنطقة المجاورة لسور المدينة الشمالي،وسبب ذلك يرجع الى وجود القلعة الداخلية هناك وما يليها من منشات الحكومة كالسراي ودور الموظفين . اما في الموصل فقد كان مسار الحركة العمرانية — خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر — يتجه جنوبا . ففي الوقت الذي اغلق فيه الحاج حسين باشا الجليلي الباب العمادي في اعلى البلدة سنة ١٧٣٤ م/١١٥٦ هـ ، كانت المساعي مبذولة لفتح ابواب جديدة في الاجزاء الجنوبية من المدينة ، كما انشئت المباني الحكومية ، وكثير من القصور والمساجد في تلك النواحي ، في حين بقيت الاقسام العليا مهجورة . وكانت الدور تزدحم عند اسوار المدينة الجنوبية حتى اصبحت تشكل قسما من السور نفسه .

اما في البصرة ، فقد كان اتجاه العمارة يسير نحو النهر — في هذا العهد — على نحو ملحوظ ، ذلك ان البصرة التي نشأت اول مرة في منطقة بعيدة عن النهر قريبة من البادية ، وازدهرت طوال العصور الوسطى ، بدأت بالاضمحلال التدريجي واخذ الخراب يزحف اليها سريعا حتى لم يبق منها سوى اثار جامعها الشهير ، وقبر الزبير بن العوام وسط الصحراء (حيث ستقوم بلدة الزبير فيما بعد) ، وهاجر من بقي من اهل البصرة القديمة تدريجيا نحو منطقة تبعد عن مدينتهم نحو سبعة اميال . وفي حدود القرن الخامس عشر كانت البصرة الجديدة قد برزت الى الوجود ، فبنيت فيها البيوت والمساجد والمدارس(١٤٧) . وفي القرن التالي ، شيد الافراسيابيون سور البصرة الحديثة موصلين اياه الى النهر ، فدخلت ضمن الاسوار كل الحدائق والحقول التي كانت خارجة عنها قبلا(١٤٨) .

ومالبثت المدينة الجديدة ان ضمت اليها قريـة « المناوى » الصغيرة الواقعة على ضفة شط العرب مباشرة • فتشكل من ذلك تجمع سكني امتد على ضفتي قناة البصرة المتفرقة من شط العرب، بغير كثافة كبيرة• وكان مركز ذلك التجمع يبعد عن الشط زهاء ميل تقريبا[١٤٩] • حيث تحتشد الدور في القسم الجنوبي من القناة •

٩ ـ اسـوار المدن :

وكانت مدن العراق في هذا العهد ، كغيرها من مدن الشـرق ، محاطة بأسوار تحميها مـن الغزوات المتكررة ، وتطيل فترة صـمودها في أثنـاء الحصـارات المتعاقبـة •

ولقد اهتم العثمانيون، منذ اول عهدهم بالبلاد في القرن السادس عشر ، بتعزيز تحصينات مدن العراق واسوارها ، فكانت بغداد ، على ماراه الرحالة التركي محمد ظلي المعروف بأولياجلبي : قلعة تدخل الرعب والهيبة في نفس كل من نظر اليها من جوانبها الاربعة ، وان اسوارها تشمخ بالمتانة وقـوة البنيان ، تدعمها من الداخل دعائم قوية ، ويبلغ ارتفاع الاسوار زهاء ستين ذراعا ، وعرضها من اعلى عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعا ، ويحيط بالمدينة من جهة النهر سور ايضا معزز بالدعائم[١٥٠] •

ويلتف حول اسوار المدينة ، من جهاتها ، الثلاث، عدا جهة النهر، خندق عميق يبلغ عرضه ستين ذراعا تقريبا ، ويأخذ مياهه من نهر دجلة[١٥١] •

وللمدينة اربعة ابواب ، الاول في الشمال الغربي يدعى « باب المعظم »، لانه مفض الى الطريـق المـؤدي الى ضريح الامام الاعظـم ابـي حنيفـة النعمان[١٥٢] ، والثاني في اعلى السور الشرقي ، هو الباب الاوسط[١٥٣] ، والثالث في الجنوب منه ، ويعرف بباب الطلسم[١٥٤] ، وقد اغلق بعد فتح مراد الرابع لبغداد في اواسط القرن السادس عشر ثم باب في الجنوب الشـرقي

يعرف بالباب الشرقي . وبين كل باب واخر يوجد عدد كبير من الابـراج والاستحكامات اختلف الرحالون في تقدير عددها[١٥٥] .

ولقد شهد عهد المماليك اهتماما خاصا بأحكام اسوار بغـداد والمدن العراقية الاخرى . ففي عهد والي بغداد سليمان باشا الكبير (١٧٨٠ـ١٨٠٢م) تم تعمير سور بغداد وترميم ماتهدم منه ، كما استحدث لضاحية الكرخ في الجانب الغربي من دجلة سور من الآجر واللبن عرضه نحو خمسة اذرع[١٥٦].

وشملت حركة التسوير مدن عراقية اخرى ، كانت قد تعرضت لغزوات الوهابيين ، او لمضايقات الايرانيين ، فبنى سور لمدينة (بند نيجين) القديمة ، وعمر سور مدينة الحلة على الفرات، وجدد بناء سور ماردين، وكان قد تخرب منذ غزوات تيمورلنك[١٥٧] ؛ واستحدث سور قوي لمدينة الزبير الواقعـة جنوب البصرة على حافة البادية[١٥٨] .

وكان للبصرة سور من اللبن يحيط بها من جميع جهاتها ، وشيده حكام البصرة من آل افرسياب في القرن السادس عشر ، تم اصلح وجدد في عهد سليمان باشا الكبير[١٥٩] وكان فيه خمسة ابواب ، اهمها باب بغداد ؛ الذي يؤدي الى وسط المدينة ، والى اعظم قسم مأهول فيها .

اما الموصل، فقد تولى الولاة الجليليون العناية بتعمير سورها وصيانته، ففي عام ١٧٤٤ م/١١٥٧ هـ شرع الوزير حسين باشا الجليلي ببناء سور جديد للموصل « مكين البناء ، راسخ الجوانب ، ثابت القواعد والاساس »[١٦٠] . وتوالى تعمير الولاة لهذا السور ، وخاصة في عهد محمد باشا الجليلي سنة ١٨٠١ م/١٢١٦ ، وعهد احمد باشا الجليلي سنة ١٨٢١ م/١٢٣٧[١٦١] . وكان للسور عدد كبير من الابواب ، اهمها الابواب الجنوبية ، حيث تزداد كثافة التجمع السكاني ، والمؤسسات الحكومية في القسم الجنوبي من البلدة[١٦٢].

الهوامـــش

(١) غزا تيمور لنك العراق مرتين الاولى سنة ١٣٩٣ م — ٧٩٦ هـ والثانية سنة ١٤٠١ م — ٨٠٤ هـ وقد دمر معظم ما مر به من مدن ونهبها . انظر ابن عربشاه : عجائب المقدور في اخبار تيمور ص ٥٠ — ٩٠ .

(٢) القرد قوينلو : دولة تركمانية حكمت ايران ، وجـزءا من الاناضول في القرن الخامس عشر . وضمت اليها بعض اراضي العـراق بين سنتي ١٤١٠ و ١٤٦٨م ، وكان اول امرائها قره يوسف . والاق قوينلو دولة تركمانية ايضا ورثت سابقتها في امد والموصل ، واستطاع اميرها طور على ان يضم اليه معظم العراق . احمد القرماني اخبار الدول ص ٣٣٦ ومرتضى نظمي زاده : كلشن خلفا ص ١٧٢ .

(٣) موصلو : قبيلة كردية شهيرة استطاع رئيسها (ذو الفقار) ان ينتزع بغداد من يد الفرس في عهد الشاه طهاسب ، وان يعلن نفسه حاكما عليها نيابة عن السلطان العثماني ، الا ان الشاه تمكن من استعادة بغداد سنة ١٥٢٩م / ٩٣٦هـ مرتضى نظمي زاده : المصدر السابق ص ١٨٦—١٨٨ .

(٤) انشا المشعشعيون دولة قوية في منطقـة عربسـتان وضموا في القرن الخامس عشر معظم العراق الجنوبي

(٥) جب وبوون : المجتمع الاسلامي والمغرب ج ١ ص ٥٣ .
وانظر Lewis, B. : The Emergence of Modern Turkey, p. 27.
ومحمد انيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ص ٩٠ .

(٦) يرد اصطلاح قلعة بغداد . او الموصل ، او البصرة ، في المدونات الرسمية العثمانية في هذه الفترة ، وخاصة في الفرامين السلطانية وفتاوى الجهاد.

(٧) مرتضى نظمي زاده : كلشن خلفا ص ٢٠٤ — ٢٠٦ وشرفخان البدليسي : شرفنا ص ٢٥٠ — ٢٧٠ .
وانظر : جب وبوون : المجتمع الاسلامي والغرب ج ١ ص ٢٨٨ .

(٨) كلشن خلفا ص ٢٠١ .
Hammer, J. : Histoire de L'Empire Ottoman, Tome 9, p. 165.

(٩) ومن تلك المدن يمكن ان نذكر : المدن الواقعة في منطقة الجزائر (البطائح) والغراف ، وهيت وعانة على الفرات .

(١٠) Della Valla, p. : The Travels of Sig Petro Della Valla, p. 266.

(١١) Teixeira, P. : Cit., p. 72.

ويعقوب سركيس : مباحث عراقية ج ٢ ص ٣٤١ .

(١٢) المصدر السابق عن الاب باسفيك الكبوش الذي قدم للعراق سنة ١٦٢٨ .
Pacifique de Provins : Relation du Voyage de Perse, p. 239.

(١٣) تاريخ راشد ج ٢ ص ١٨١ وكلشن خلفا ص ٢٩٨ وكاتب جلبي : تقويم التواريخ ص ١٣٨ — ١٤٤

(١٤) (سليمان عزي : تاريخ عزي ص ١٩٨ ورسول حاوي الكركوكلي : دوحة الوزراء ص ٤٣ ويذكر الا ير ان المتفقيين بزعامة الشيخ سعدون تمكنوا من حصار الحلة وبث الدعاية له بين الناس قائلا : انا السلطان الثاني فما الوزير والعسكر العثماني .

(١٥) تحدث احمد نور الانصاري قاضي البصرة عن تفاصيل هذه الاراضي والعقارات في كتابه « النصرة في اخبار البصرة » ص ١٩—٢٢ .

(١٦) مرتضى نظمي زاده : كلشن خلفا ص ٢٦٧ .

(١٧) كلشن خلفا ص ٢٩٨ .

(١٨) كلشن خلفا ص ٣٠١ وتاريخ راشد ج ٢ ص ١٨١ .

(١٩) كلشن خلفا ص ٣٠٩ .

(٢٠) عن انهار العراق وريه في هذه الفترة انظر :
Al- Feel, M.R. : The Historical Geography of Iraq Between the Mongolian and ottoman Conquests Vol. I, pp. 138-173.

(٢١) يعقوب سركيس : مباحث عراقية ج ٢ ص ٤٠ .

(٢٢) ليسترنج : بلدان الخلافة الشرقية ص ٦٠ عن كاتب جلبي : جهان نما .

(٢٣) يعقوب سركيس : مباحث عراقية ٢/٤٠ .

(٢٤) من سنان باشا والي بغداد الى السلطان مراد الثالث . عريضة ارسلت الى استنبول بين ١٥٨٦و١٥٩٠ ووردت في (دستور الانشاء ـ مخطوط) . انظر مباحث عراقية ٣/٤٠ .

(٢٥) Rousseau, L. J. : Description du Pachalick de Baghdad, p. 78.

(٢٦) ورد ذكر الرماحية لاول مرة عام ٦٩٣هـ (١٢٩٤م) ، والظاهر انها انشئت في اخريات القرن الثالث عشر ، وترددت اخبارها بكثرة منذ

القرن الخامس عشر . ومر بها رحالون عديدون ، واعتبرها العثمانيون لواء (سنجقا تابعا لولاية بغداد وهي اليوم من المدن الدارسة في العراق . انظر مجلة لغة العرب البغدادية (١٩١٣) ص ٤٦١ .

(٢٧) مرتضى نظمي زاده : كلشن خلفا ص ٣٠٧ .

(٢٨) عبدالرحمن السويدي : حديقة الزوراء (مخطوط) .

(٢٩) وداي العطية : تاريخ الديوانية ص ٦٢ .

(٣٠) المكرياني : تاريخ امراء سوران ص ٩ .

(٣١) من اكبر مدن العراق في العصر العباسي ، وقد وصفها ياقوت بقوله « مدينة عامرة ليس بارض العراق بعد الكوفة والبصرة وواسط وبغداد وسر من رأى اكبر منها » (معجم البلدان ٢٩١/٢) ، وقد اندثرت هذه المدينة وشات قربها بلدة صغيرة عرفت بـ « درتنك » ما تزال قائمة ، الا انها في الاراضي الايرانية اليوم .

(٣٢) قال ياقوت (٩٩/١) عنها انها بلدة مشهورة في طرف النهروان من ناحية الجبل من اعمال بغداد « خرج منا خلق من العماء ، محدثون وشعراء ونقهاء وكتاب » . وتعرف هذه البلدة اليوم بمندلي .
انظر يعقوب سركيس : مباحث عراقية ٢٦٢/١ وقاموس اعلام ٤٤٤/٦) .

(٣٣) محمود شكري الالوسي : اخبار بغداد . الورقة ٧٥ (مخطوط) .
Al-Feel, M. R. : Op. Cit., Vol. I, pp. 138 - 178.

كان النهروان يتألف من ثلاثة انهار الاعلى والاوسط والاسفل ، وعدت في العصور الوسطى « من اجل نواحي بغداد واكثرها دخلا واحسنها منظرا . وابهاها مخبرا » ياقوت / معجم البلدان ج ٨ ص ٢٤٧ (القاهرة ١٩٠٦) .

(٣٤) مذكرات دومنيكولا نزا ص ١٢ ورحلة تافرنييه ص ٥٨ (حاشية) .

(٣٥) عبدالله الفياثي : التاريخ الفياثي ص ٢١ (مخطوط) .

(٣٦) Hammer, J. : Op. Cit., Tome 9, p. 212.

(٣٧) محيي الدين العباسي : تاريخ بغداد (مخطوط نشر نبذا منه الشيخ محمد صالح السهروردي في جريدة العراق البغدادية ٢٧ يونيو ١٩٣٠) والمؤلف معاصر للاحداث . وقد ابدى اسفه على الآثار العباسية المدمرة وقدر عدد قتلى الجانبين واهل الارياف والضواحي بنحو ثلاثة وخمسين الف نفس ، بينما يقدرهم العمري في غاية المرام (ص ١٧٢) باكثر من اربعين الف نفس .

(٣٨) Rauwolff, L. : Intineray into the Eastern Countries, as Syria, Palestine...., Vol. I, P. 179.

(٣٩) ابراهيم فصيح الحيدري : عنوان المجد في بيان احوال بغداد والبصرة ونجد ص ١٥٩ وخورشيد اغا باشا : سياحتنامه حدود ص ١٢ .

(٤٠) رحلة تافرنييه ص ٩٤ .

Mignan, R. : Travels in Chaldea, P. 287.

وعبدالقادر باش اعيان : البصرة في ادوارها التاريخية ص ٥٥ .

(٤١) نصوح مطراقي زاده : صورة بغداد سنة ١٥٣٧ (نشرها احمد سوسة : اطلس بغداد ص ١٢) ورحلة تافرنييه ص ٨٩ .

Thévenot, M. D. : Op. Cit., Tome II, p. 211.

(٤٢) هي المعروفة باسم Basvekalet Arsiv Dairesapu defteri ومحفوظة في استانبول — تركيا . ومنها عدة نسخ مصورة في الجامعات العراقية ، وفي المكتبة القادرية ببغداد .

(٤٣) انظر قائمة عين علي افندي المسماة قوانين آل عثمان در مضامين دفتر ديوان وقد الفها سنة ١٦٠٩م / ١٠١٨هـ مستندا الى سجلات الدفتر الخاقاني . (نشرها ساطع الحصري : البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢٣٥ — ٢٣٨) .

(٤٤) ياسين العمري : منية الادباء في تاريخ الموصل الحدباء ص ١٢٨ — ١٦٨ .

(٤٥) ذكر في صدر الفصل الخاص بهذه القائمة ، انه « ذكر ما كان للموصل من القرى والحصون في الزمان القديم ، مما ذكر في معجم البلدان ، وكذا ما في عصرنا هذا » (منية الادباء ص ١٢٧) .

(٤٦) غاية الحرام في تاريخ محاسن بغداد السلام ص ٥٠ — ١٠٠ .

(٤٧) كانت ماردين جزءا مهما من ولاية بغداد . انظر عبدالسلام المارديني : تاريخ ماردين . الورقة ١٣٨ (مخطوط) .

(٤٨) لانملك من تقدير لعدد السكان ، سوى ما ذكره السياح الاوربيون انظر :

Rousseau, L. : Description du Pashalik de Baghdad, p. 8

Olivier, G. : Voyage dans L'Empire Ottoman, II, P. 389.

Buckingham, J. : Travels in Mesopotamia, II, P. 193.

Porter, K. : Travels in Georgia, Persia, Armenia, P. 260.

Dupre, A. : Voyage en Perse, I, P. 174.

ويظهر ان عدد السكان ازداد زيادة كبيرة في الفترة الاخيرة من عهد المماليك حيث يذكر من سائح ان هذا العدد بلغ ما بين ١٢٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ نسمة .

Wellested, J. R.: Travels to the city of the Caliphs, Vol. I, P. 295.

Fraser, J.B. : Travels in Koordistan, Vol, II, P. 224.

Sestini, J.: Voyage de Constatinople à Bassora, p. 149.

Heude, A. : Voyage up the Persian Gulf, P. 218.

Buckingham, J.: Op. Cit., II, P. 33.

Grant, A.: The Nestorians, P. 28.

Badger, G. P. : The Nestorians, p. 84.

Niebuhr, K;: Op. Cit., P. 180.

Buckingham, J.: Travels in Assyria, Media, Persia, Vol. II. P. 145.

ويذكر زومر ان عدد سكان البصرة كان يقل ، سنة ١٨٢٥ ،عن ٦٠،٠٠٠ ، الا ان هذا العدد انخفض سنة ١٨٣١ (بعد طاعون هذه السنة) الى النصف .

Zwemer, S.M.: Arabia, The Gradle of Islam, P. 120.

(٥١) محمد بن احمد الحسيني : رحلة المنشي البغدادي ص٩٠ ، حيث يذكر

(٥٢) ان عدد بيوتها نحو ثمانية الاف بيت (البيت = ٥ او ٦ اشخاص) .

Fraser, J. B.: Op. Cit., Vol. II, F. 153.

(٥٣) بكنكهام : رحلتي الى العراق ج٢ .

(٥٤) عبدالرزاق عباس : نشأة مدن العراق وتطورها ص٤٩ .

(٥٥) محمد امين زكي : تاريخ السليمانية ص٩٤-٩٥ .

(٥٦) تاريخ السليمانية ص ٩٥ ومحمد الخال : معروف النودهي البرزنجي ص ٦١ ويذكر المنشي البغدادي ان السليمانية « قاعدة حكومة ديار الكرد » . وباشوات بابان حكام الكرد رحلة المنشي البغدادي ص ٥٩ .

Heude, A. Voyage. up the Persian Gulf, P. 200.

(٥٧) عبدالرزاق الحسني : العراق قديما وحديثا ص٧١ .

(٥٨) Ives, E.: V oyage from England to India, P. 252.

(٥٩) كوي سنجق ، بلدة ما زالت قائمة حتى اليوم ، وكان فيها في عهد المماليك قلعة منيعة ، اشار اليها المنشي البغدادي في كتاب رحلته (رحلة المنشي ص٦١) .

وتقع هذه البلدة بين مدينة اربيل وبلدة الطون كوبري التي على الزاب ، وكان الباشا الحاكم فيها يخضع لوالي بغداد ويقدم له الجزية سنويا .

(٦٠) ما تزال بعض اثار تلك القلاع ماثلة في انحاء مختلفة من الريف العراقي .

(٦١) عبدالكريم الندواني : تاريخ العمارة وعشائرها ص١١٤ .

(٦٢) اشار خورشيد باشا الى عدد من تلك القلاع في جنوبي العراق ، مثل : قلعة العنيدة ، وقلعة الخضر ، وغيرها (انظر سياحتنامه حدود ص ٥٠ وما بعدها) ويلاحظ ان جميع سكان المناطق التي تقع فيها تلك القلاع هـم مـن الفلاحين .

(٦٣) Ives, E.: A Voyage from England to India, P. 322
وخورشـيد باشا : سياحتنامه حدود ص٥٤ .

(٦٤) عبدالرزاق الحسني : العراق قديما وحديثا ص٢٠١ .

(٦٥) الكوت : كلمة هندية الاصل ، يراد بها القلعة ، او مخزن الذخيرة ويبنى من القصب والبواري ، او من الطين واللبن ، وقد يبنى وحده او تبنى حوله بعض الاكواخ . انظر : الحسني ص١٩٧ .

(٦٦) Keppel, G.: Personnal Narrative of a Journey.., Mignan, R.: Travels in Chaldea, Vol. I, PP. 24-25.

(٦٧) ابن سند : مطالع السعود (مخطوط) ومختصره لامين الحلواني ص٧٧ .

(٦٨) يعقوب سركيس : مباحث عراقية ج١ ص٢٧٢-٢٧٣ .

(٦٩) Niebuhr C. : Voyage en Arabie, Ii, P. 250.
ورحلة المنشي البغدادي ص٩٢ .

(٧٠) Ives, E.: A Voyage from England to India, P. 250.
وخورشيد باشا : سياحتنامه حدود ص ٥٠ .

(٧١) مباحث عراقيـة ج١ ص٢٦٧ .

(٧٢) Keppel, G.: Personal Narrative ..., P. 114.
ويذكر ريتش الذي زار القلعة سنة ١٨٢١ م / ١٢٣٧ هـ ان لشـفلح مضارب خيام خاصة به خارج اسوارها ، وان وجود القلعة الى جانب الخيمة ، هو في جوهره نموذج على تطور المجتمع القبلي من حياته البدوية المتنقلة الى الحياة الريفية الاكثر استقرارا .
Rich, C.: Narrative of a Residence in Kurdistan ..., II, P. 164.

(٧٣) عبدالكريم الندواني : تاريخ العمارة وعشائرها ص١١٤ .

(٧٤) عبدالرزاق عباس : نشأة مدن العراق وتطورها ص٥٤ .

(٧٥) يعقوب سركيس : مباحث عراقية ج١ ص٣٩ وفي الخريطة التي رسمها لطريق رحلته من البصرة الى بغداد سنة ١٧٥٢ اشارة الى « سـوق النواشي » هذه .
Ives, E.: A Voyage from England to India, P. 242.

والنواشي قبيلة تتبع بني سعيد احد القبائل الثلاث المكونة لاتحـــاد المنتفق (خورشيد باشا : سياحتنامه حدود ص ٤٩) .

(٧٦) عبدالرزاق الحسني : العراق قديما وحديثا ص ١٦٧ .

(٧٧) سليمان الدخيل : سوق الشيوخ (مجلة لغة العرب البغدادية ٢ ــ ١٩١٢ ص ٢٤٥) .

وتشير بلنت الى وجود قبائل ، في سوق الشيوخ ، تحترف التجارة دون غيرهـــا .

Blunt, A. : Bedouin Tribes of the Euphrates, Vol. II, P. 200.

(٧٨) مباحث عراقية ج ١ ص ٣٩ .

(٧٩) ما زالت آثار هذا الخان ماثلة حتى الآن .

(٨٠) ويمكن ملاحظة هذا الاسلوب العثماني في تخطيط المدن في العديد من المدن الاناضولية ، مثل ديار بكر مثلا ، حيث تقع القلعة في ركن المدينة ، مثل بغـــداد تماما انظــر : Islam Ansiklopedidist, Vol. 3, p. 612.

(٨١) انظر خريطة مدينة بغداد كما رسمها الرحالة الدانيمركي نيبور في ملاحق هذه الرسالة .

(٨٢) اوليا جلبي سياحتنامه س ج ٤ ص ٤١٩ .

(٨٣) ويذكر ان القوة الموكل اليها امــر الدفاع عن القلعــة لم تكن تزيد علــى ثلاثمائة انكشاري . رحلة تافونييه ص ٧٩ .

وانظر : Thévenot, M. : Relation d'un Voyage fait au Levant Vol. II, P. 211.

Evers, S. : A Journal Kept on a Journey from Bassora to Baghdad, P. 48.

(٨٤) اوليا جلبي : سياحتنامه سي ج ٤ ص ٤٢٠ .

(٨٥) Wellsted, J. : Travels to the City of Caliphs, Vol. I, p. 254.

Porter, K. : Travels in Georgia, Persia, Armenia ..., II, p. 101.

(٨٦) انشاها بأمر من العثمانيــين ــ والي الموصل بكر باشــا بن اسماعيل بن يونس الموصلي سنة ١٦٢٥م / ١٠٣٥هـ انظر امــين العمري : منهــل الاولياء ج ١ ص ١٣٦ .

(٨٧) وفي وقفية جامع الاغوات المؤرخة سنة ١٧١٦م / ١١٢٩هـ ما يشير الى ان هذا الجامع كان يقع على حافةالخندق تجاهالقلعة انظر وقفية جامعالاغوات

(٨٨) سعيد الديوه‌جي : قلعة الموصل (مجلة سومر ١٠ (١٩٥٤) ص ١٠٧ ــ ١٠٨) .

(٨٩) رحلة تافرنييه ص ٥٨ .

Vol. I, pp. 138-173.

(٩٠) امين العمري : منهل الاولياء ج١ ص ١٥٨ ، وزبدة الاثار الحلية ص ٩٩ .
وعماد عبدالسلام رؤوف : الموصل في العهد العثماني ص ٤٣٣ .

(٩١) ذكر الرحلة هوول عند وصفه قلعة الموصل سنة ١٧٨٨ قائلا :
ان رداءة مواد بنائها جعلها غير قادرة لان تكون حصنا قويا .
انظر : Howel, T. : Voyage en Retour de inde, P. 54.

(٩٢) يذكر Thévnot في كتاب رحلته ان حراسة القلعة منوطة بفرقة قابوقولى
اي حرس الباب ، وهـي فرقة ينكجرية كانت ترسل من استانبول كل
سنة وتتميز عن الجنود الوطنيين الذين يسكنون في المدينة ذاتها .
Thévenot, M. D. : Op. Cit., Tome II, P. 211.

(٩٣) اوليا جلبي سياحتنامه س ج ٤ ص ٤١٩ .

(٩٤) Rausseau, J. : Description du Pachalik de Baghdad, P. 25.

(٩٥) Welsted, J. : Travels to the City of Caliphs, I, P. 254.

(٩٦) بكنكهام ، رحلتي الى العراق ج ١ .
وناجي معروف : خطط بغـداد او طبوغرافية بغداد (بغداد مجلة كلية
الاداب جامعة بغداد عدد ٤ (١٩٦١) .

(٩٧) عباس بن جواد البغدادي : نيل المراد في احوال العراق وبغداد ص ٢٨٣
(مخطوط) .

(٩٨) اطنب ويلستيد في وصف تلك الزينات ، من ارائك مذهبـه ، وستائر
وبسط نفيسة وسقوف سطلية Wellsted, J. : Cit., I. P. 255.

(٩٩) الكركولي : دوحة الوزراء ص ٢٩٣ ص ٢٩٣ والعراق بين احتلالـين ج
٢٦٨/٦ – ٢٦٩ .

(١٠٠) انظر مخطط الموصل من عمل نيبور في رحلتـه
وباب لجيش من ابواب الموصل الجنوبية ، وهو يلـي الباب المعروف
جديد ، بباب ، وقد فتح الجليليون في اواخر القرن الثامن عشر بابا يلى
باب السراري ، لانه يجاوره . انظر عمـاد عبدالسلام الموصل في العهد
العثماني ص ٤٣٢ .

(١٠١) Sestini : Voyage de Constantinople, p. 128.

(١٠٢) Dupré, A. : Voyage en Perse, P. 147.

(١٠٣) تاريخ السليمانية ص ٩٥ ومحمد الخـال : معروف النودهى البرزنجي
ص ٦١ .

(١٠٤) كان سبب ترك قلعة جوالان ان موقعها في واد صخري ضيق جدا . وهذا يمنع تحولها من قلعة الى مدينة ادارية متسعة .

(١٠٥) Jones, F. : Selections from the Record of Bombay Government, P. 313.

(١٠٦) نيقولا سيوفي : مجموع الكتابات المحررة على ابنية مدينة الموصل ص١٢٣

(١٠٧) Texeira, P.: The travels of ..., P. 35.

(١٠٨) البازي : البصرة في الفترة المظلمة ص١٢٥ .

(١٠٩) جعفر آل محبوبة : ماضي النجف وحاضرها ج١ ص٥٦ . وانظر

Loftus, W.K. : Travels and Researches in Chaldea, Suseane, Vol. II, P. 49.

وكان لوفتس قد زار النجف في منتصف القرن التاسع عشر .

(١١٠) محمود شكري الآلوسي : مساجد دار السلام بغداد ص١٨ (مخطوط) .

(١١١) الكركوكلي : دوحة الوزراء ص٢١٩ .

(١١٢) وقفية جامع خضر بك ، والدروبي : البغداديون ص٣٤٠ .

(١١٣) كتابة على القاشاني في صدر الجامع .

(١١٤) جريدة البلد البغدادية ، بحث للمؤلف : مسجد نعمان الباججي ١٩٦٧/٣/٧ .

(١١٥) الآلوسي : مساجد بغداد دار السلام (مخطوط) واخبار قضاة بغداد (مخطوط) وجامع الخاتون في بغداد ، بحث للمؤلف ، في جريدة البلد البغدادية ١٩٦٧/١/١٧ .

(١١٦) Niebuhr, K.: Voyage en Arabia, II, P. 250.

Wellsted, J. Travels to City of the Caliphs, I, P. 254.

(١١٧) جوامع الموصل ص١٨٠ وداود الجلبي : مخطوطات الموصل ص٤٦ .

(١١٨) سيوفي : مجموع الكتابات ص١٠ وجوامع الموصل ص١٩٦ ومخطوطات الموصل ص١٦٨ . ومجموعة وقفيات الموصل للمرحوم محمد الجليلي (مخطوط) .

(١١٩) منهل الاولياء ج٢ ص٢٠٠ ومنية الادباء ص١١٣ واحمد بن الخياط : ترجمة الاولياء في الموصل الحدباء ص٩٨ .

(١٢٠) جوامع الموصل ص٤٦١ و٢٤٣ ، ومجموعة وقفيات الموصل (مخطوط) .

(١٢١) مخطوطات الموصل ص١٨٨ والديوه‌جي : « مدارس الموصل » في (مجلة سومر ج١٨ عام ١٩٦٢) .

(١٢٢) جوامع الموصل ص٢٣٢ ومخطوطات الموصل ص٤٥ .

(١٢٣) منهل الاولياء ج١ ص٦٢ .

(١٢٤) بكنغهام ، رحلتي الى العراق ج١ .

(١٢٥) Badger, G.P.: The Nestorians, I, P. 81.

Loftus, W.K.: Travels and Researches in Cnaldea, Susians,., in 1849-52, Vol. II, P. 57, 59.

(١٢٦) ماضي النجف وحاضرها ج١ ص١١١ و ١١٢ ١٢٢ و١٢٣ .

(١٢٧) احمد سوسة : اطلس بغداد ص١٥ و١٦ .

(١٢٨) اخبار بغداد الورقة ٤٩ (مخطوط) .

(١٢٩) عبدالرزاق حسين : نشأة مدن اعراق وتطورها ص٣٩ .

(١٣٠) سعاد العمري : بغداد كما وصفها السواح الاجانب ص٨٥ .

و Texeira, P.: Op. Cit, P. 66.

(١٣١) الاصناف : هي نقابات الحرفيين في الاصلاح الاسلامي . انظر الفصل الرابـــع .

(١٣٢) Jones, F.: Cit., PP. 312 - 339.

(١٣٣) عبدالقادر باش اعيان : البصرة في ادوارها التاريخية ص ٧٢ .

(١٣٤) سجلات ولاية بغداد . السجل المرقم ١٢٥٦ .

(١٣٥) سجلات ولاية بغداد ، السجلان ١٢٥٤ و١٢٥٦ .

(١٣٦) قال الحيدري (عنوان المجد ص١٠٩) عند حديثه عن عشائر العراق ، ومنهم المهدية ، وهم القصابون في بغداد ، وهم من زبيد الحميري ، فهي **المحلات التي تجمع بها صفة العشيرة ، والصنف معا .**

(١٣٧) سجلات ولاية الموصل . دفتر ٦٦٠ . لوحة ١٨٢ .

(١٣٨) نيقولا سيوفي : مجموع الكتابات المحررة على ابنيـــة مدينة الموصل ص٣٥ ، ١٥٢ و٨٢ .

(١٣٩) سعاد العمري : بغداد كما وصفها السواح الاجانب ص ٨٥ .

(١٤٠) Jones, F. : Op. Cit., PP. 312 - 339.

(١٤١) الكرملي : مزارات بغداد ص ٤٧ (مخطوط) .

(١٤٢) يطلق اسم « ميدان » في مدن العراق ، منذ العصور العباسية ، على ميدان استعراض الجيش فقط . في حين لا يختلف هذا الميدان عن سائر الفضوات بشيء يذكر .

(١٤٣) محمود شكري الآلوسي : اخبار بغداد وما جاورها من البلاد الورقة ٤٩. (مخطوط) .

(١٤٤) فوك : عربستان او بلاد الف ليلة وليلة ص ١٢٧ .
وعن وصف البيت البغدادي في القرن التاسع عشر : انظر
Ross, H.J. : Letters of Ross, 1837 - 1857, P. 32.
Layard, H. : Autobiography and Letters, Vol., I, P. 328.

(١٤٥) بكنكهام ، رحلتي الى العراق ج ٢ .

(١٤٦) محمد مكية : تطور فن العمارة في بغداد . بحث ضمن كتاب « بغداد » الذي اصدرته جمعية المهندسين العراقية ص ٢٢٨ — ٢٢٩ .

(١٤٧) رحلة ابي طالب خان الى العراق واوربة ص ٤٠٩ .
وعبدالقادر باش أعيان : البصرة في ادوارها التاريخية ص ٥٥ .

(١٤٨) Della Valla, P. : The Travels of Sig Petro Della Volla, P. 244.
Mignan, R. : Travels in Chaldea, P. 287.

(١٤٩) وقد واصلت عمارة البصرة زحفها نحو شاطيء شط العرب في العهود التالية وبخاصة في القرن الحالي ، فاتصلت بمنطقة العشار على الشاطيء، ثم اصبحت هذه المنطقة مركز ثقل البصرة الحديثة وما زالت .

(١٥٠) اوليا جلبي : سياحتنامة سي ج ٤ ص ٤١٩ .

(١٥١) المصدر نفسه . ويذكر ويلستيد ان خندق المدينة ليس الا حفيرا غير مبني بشيء من الآجر او غيره .
انظر Wellsted. J. : Travels ..., Vol. I, P. 254.
وما زالت بقايا من هذا الخندق موجودة عند الباب « الوسطاني » (متحف الاسلحة القديم سابقا) ، وعند الباب الشرقي ، (في الجنوب).

حيث تحول الخندق هناك الى حديقة غناء تنخفض عن مستوى الارض العادية بأكثر من ثلاثة امتار تقريبا .

(١٥٢) كان هذا الباب يعرف ابان العهود العباسية بباب السلطان نسبة الى السلطان طغرلبك السلجوقي ، وقد ظل باقيا حتى سنة ١٩٢٣ حين هدمته الحكومة العراقية ليتسع الدخول الى بغداد . انظر ناجي معروف: خطط بغداد ص ٤٣ .

(١٥٣) ويعرف ايضا بالباب الابيض (آق ـ قابو) ، ويذكر Huart انه كان على مقربة من هذا الباب محل للمدفعية الضخمة شيده احمد باشا . انظر : خطط بغداد ص ٤٥ .

(١٥٤) من الابواب العباسية ، وكان يسمى قديما بباب الحلبة ، وقد سمي برج الفتح لدخول السلطان مراد الرابع منه عندما فتح بغداد . وفي سنة ١٠٦٨ اصلحه محمد باشا السلحدار والي بغداد ، انظر : ناجي معروف: تعليقه على المقدمة الخططية لـ Huart (خطط بغداد ص ٤٥) .

(١٥٥) سعاد العمري : بغداد كما وصفها السواح الاجانب في الخمسة قرون الاخيرة ص ١٥ عن جهاتها للحاج خليفة .
Porter, K. : Travels.., Vol. II, P. 266.

(١٥٦) عبدالرحمن السويدي : حديقة الزوراء . الورقة ١١٨ (مخطوط) .

(١٥٧) وكان طول هذا السور ٥٫٨٠٠ ياردة .

(١٥٧) عبدالسلام المارديني : تاريخ ماردين . الورقة ١٤٥ (مخطوط) .

(١٥٨) حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسي ج ١ ص ٨٤ .

(١٥٩) رسول حاوي الكركوكلي : دوحة الوزراء ص ٢١٩ .

(١٦٠) سيوفي : مجموع الكتابات المحررة على ابنية مدينة الموصل ص١١٤ والدر المكنون ص٥٩٥ (مخطوطة) .

(١٦١) ياسين العمري : غرائب الاثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر ص٦٠ . ومجموع الكتابات المحررة ص١٣٧ .

(١٦٢) عماد عبدالسلام : الموصل في العهد العثماني ، فترة الحكم المحلي ص٤٣١ ـ ٤٣٢ .

المصادر

١ ـ ابو طالب خان : رحلة ابي طالب خان الى العراق واوربة سنة ١٢١٣ هـ /١٧٩٩ م . ترجمة الدكتور مصطفى جواد . بغداد ١٩٦٩ .

٢ ـ الاعظمي ، علي ظريف : مختصر تاريخ البصرة .

٣ ـ الانصاري ، احمد نور : النصرة في اخبار البصرة . تحقيق يوسف عزالدين بغداد ١٩٦٩ .

٤ ـ اولياجلبي ، محمد ظلي : اولياجلبي سيا حتنامه سي . استانبول ١٣١٤ .

٥ ـ البازي ، حامد : البصرة في الفترة المظلمة . بغداد ١٩٦٩ .

٦ ـ باش اعيان ، عبدالقادر : البصرة في ادوارها التاريخية . بغداد .

٧ ـ البدليسي ، شرفخان : شرفنامه . ترجمة محمد علي عوني . القاهرة ١٩٥٨ .

٨ ـ تافرنييه ، جان بابتست : العراق في القرن السابع عشر . ترجمة كوركيس عواد وبشير فرنسيس . بغداد ١٩٤٤ .

٩ ـ جب ، هاملتون ، وبوون ، هارولد : المجتمع الاسلامي والغرب . ترجمة احمد عبدالرحيم مصطفى القاهرة ١٩٧١ .

١٠ـ جلبي زاده ، اسماعيل عاصم : تاريخ جلبي زاده . استانبول ١٢٥٣ هـ .

١١ـ جواد ، مصطفى ، وسوسة ، احمد : دليل خارطة بغداد المفصل . بغداد ١٩٥٨ .

١٢ـ جواد ، مصطفى وآخرون : بغداد ، اصدرته جمعية المهندسين العراقيين بغداد ١٩٦٩ .

١٣ـ جودت ، احمد :تاريخ جودت . استانبول (١٢ج) ١٢٠٢هـ.

١٤ـ الحسني ، عبدالرزاق : العراق قديما وحديثا . صيدا ١٩٥٨ .

١٥ـ الحيدري ، ابراهيم فصيح : عنوان المجد في بيان احوال بغداد والبصرة ونجد ، بغداد بلات .

١٦ـ الديوهجي سعيد : سور الموصل . مجلة سومر السنة ٣ (١٩٤٧) .

١٧ـ الديوهجي : قلعة الموصل ، مجلة سومر السنة ١٢ (١٩٥٦) .

١٨ـ رؤوف ، عماد عبدالسلام : الموصل في العهد العثماني . النجف ١٩٧٥ .

١٩ـ رؤوف : تاريخ مشاريع مياه الشرب في بغداد .مجلة المورد ١٩٧٩ (ع ٤ مجلد ٨) .

٢٠ـ زكي ، محمد امين : تاريخ السليمانية . ترجمة محمد علي عوني . القاهرة ١٩٦١ .

٢١ـ سركيس ، يعقوب : مباحث عراقية . جزآن بغداد ١٩٤٨ ، ١٩٥٣ .

٢٢ـ سوسة ،احمد : اطلس بغداد ١٩٥٢ .

٢٣ـ الصائغ، سليمان، تاريخ الموصل الجزآن، ١ و ٢، القاهرة ١٩٢٨ وبيروت ١٩٤٠ .

٢٤ـ العزاوي ، عباس : تاريخ العراق بين احتلالين الاجزاء ٤ـ٨ بغداد ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦ .

٢٥ـ العطية ، وداي : تاريخ الديوانية قديما وحديثا . النجف ١٩٥٤ .

٢٦ـ العمري ، سعاد هادي ، بغداد كما وصفها السواح الاجانب . بغداد ١٩٥٢ .

٢٧ـ العمري ، ياسين : منية الادباء في تاريخ الموصل الحدباء . الموصل ١٩٥٤ .

٢٩ـ الكليدار ، عبدالجواد : تاريخ كربلاء وحائر الحسين . النجف ١٩٦٧ .

٣٠ـ الكليدار ، عبدالحسين : بغية النبلاء في تاريخ كربلاء . بغداد ١٩٦٦ .

٣١ـ لانزا ، دومنيكو : الموصل في الجيل الثامن عشر . ترجمة روفائيل بيداويد . الموصل ١٩٥٣ .

٣٢ـ ليسترنج ، غي : بلدان الخلافة الشرقية . ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد . بغداد ١٩٥٤ .

٣٣ــ المنشي ، محمد بن احمد : رحلة المنشي البغدادي . ترجمة عباس العزاوي .
بغداد ١٩٤٨ .
٣٤ــ الندواني ، عبدالكريم : تاريخ العمارة وعشائرها . بغداد ١٩٦٦ .
٣٥ــ نظمي زاده ، مرتضى : كلشن خلفا ، ترجمة موسى كاظم نورس ، النجف
٣٦ــ الهاشمي ، طه : مفصل جغرافية العراق . بغداد ١٩٢٠ .

37- Chiha, H. : Provence de Baghdad. Le Caire, 1908.

38- Fiey, J. : Mossoul Chretinne. Beyroth, 1960.

39- Hourani, A.H. & Stern, S.M. (eds.) : The Islamic City. Ozford, 1970.

40- Encyclopeadia of Islam.

41- Islam Ansiklopedisi - Istanbul 1945.

الفصل الثـــاني

عوامل نشوء وتطور المدينة المعاصرة في العراق

الدكتور خالص الاشعب
جامعة بغداد

اطار البحث :

العلاقة بين المدينة والحضارة العربية ، على مدى الوطن العربي ، بما فيه العراق ، علاقة جدلية ، فكل منهما يمكن ان يكون مصنعا أو نتاجا ، سببا أو نتيجة ، يتزامنان في مد الحضارة وجزرها • يصح ذلك على المدن الكبيرة ، بالصيغ نفسها التي يصح فيها على المدن الصغيرة التي تكون جميعا شبكة متصل حضري متكامل •

ومن هنا جاء هذا البحث محاولة جادة تكاد تبدأ من الصفر ، لعدم توافر أية بيانات او خرائط عن كوكبة من المدن الحديثة التي وضعها رحم الامة في أغنى وأعرق جزء من وطنه في أرض العراق ، الذي لم ينقطع عن ذاته ، ولاعن الحضارة العالمية ، حتى في أحلك ظروفه ، معبرا عن هذا التواصل بأنواع شتى من الابداع والعطاء الفكري ، والبناء والعمران الشاخص ، ممثلا بأكثر من جيل من المدن تتطرق الى (٤٢) مدينة منها (ملحق رقم ١) • شكل رقم (١) •

أعتبرت هذه المدن حديثة رغم نسبية مدلول المصطلح ، ورغم انتماء غالبية هذه المدن الى حظيرة المدن العربية التقليدية ، نشأة وتطورا ووظائف ونسيجا ومخططا ، مع خصوصية في التفاصيل لكل منها •

وفي ضوء المجال المتاح لهذا البحث فانه سيعتمد الاستنباط والاستقراء . المفاهيم والابعاد ، الانماط والمقومات ، لما يحاول ان يجعله قواسم مشتركة عظمى بين هذه المدن ، مع الاشارة الى أمثلة أينما كان الاستشهاد مبررا من هذه المدينة او تلك ، وذلك في عناصر البحث التي تشمل عوامل النشأة لمدن المراحل الاولى (١٩٤٧ ــ ١٩٢٠) والثانية (١٩٢٠ ــ ١٩٧٣) والثالثة (بعد ١٩٧٣) الطبيعية منها والبشرية لينتقل بعد ذلك الى التطرق لمواقع هذه المدن ، وعوامل التطور ، مما سيسهم في اختزال الجهد والزمن لازاحة الغبار عن نماذج لمدن ندرت الدراسات الاصولية عنها . أو في احسن الاحوال ، عن غالبيتها العظمى ، مع محاولة عدم التطرق الى مواضيع تتناولها مباحث أخرى من الكتاب ، الا بما تفرضه مشكلة البحث .

ان ظهور هذه المدن التي تشكل اكثر من ١٣٪ من مدن العراق الحالية بمراتبها المختلفة . يشكل بعثا لممارسة عربية ـ عراقية ، وهي اقامة المدن أينما ووقتما كان ذلك ضروريا ، حتى في فترات الانحسار أو التقوقع الحضاري .

اعتمدت المراحل الزمنية الثلاث لتمييز المدن على اساس ان البناء الوظيفي ومن ثم التشكيل العمراني ــ التخطيطي للمدن في المرحلة الاولى يكاد يكون واحدا ، على مستوى المدينة وعلى مستوى أجزائها (خلاياها) المكونة ، ذلك بحكم رتابة التطور(*) ووتائره ، مقارنة مع مدن المرحلة الثانية التي ظهرت بنماذج عمرانية ـ تخطيطية جديدة ، وان كانت الدوافع الوظيفية استمرت هي نفسها ، اذ ان التعبير عنها هنا جاء بلغة أقل تقليدية .

أما في المرحلة الثالثة فقد أظيفت نماذج عمرانية ـ تخطيطية جديدة اكثر تأثرا بالاحتكاك الحضاري مع الغرب .

ان إعتماد هذا المعيار (معيار البناء الوظيفي ــ العمراني ــ التخطيطي) لتحديد مراحل ظهور المدن مبرر لانه عطاء حضاري عربي ــ عراقي بكل أبعاد الحضارة حتى وان كان المتغاير السياسي وقتذاك يشد الحضارة الى

الجمود أو الانحسار ، فعضوية المجتمع وتغير متطلباته وتراثه وبأمكاناته الذاتية التي تستند على قابليات المواضع والمواقع ومواردهما ، هي المعين الذي لاينضب لبعث مزيد من المستقرات البشرية الحضرية ، وبرهان ذلك مدن هذه المراحل (الاولى والثانية) التي لم تأت بالصدفة • أو كما تفرض على وفق سياسات عمرانية تخطيطية مسبقة مقننة بشكل يقرب من الجمود، كما يحدث للمدن الخالية من بذورها العربية •

وبذلك لم يعتمد متغاير التواريخ التقليدية الا بقدر تقاربها مع المتغاير الحضاري الاشمل ، والذي اعتمده البحث لتمييز المراحل ، ذلك أن الاحداث تمر سريعة مقارنة مع العطاء العمراني ـ التخطيطي ضمن العطاء الحضاري الذي يشكل في الغالب وعاء الاحداث لانتاجا لها ، هكذا علمتنا حضارتنا العربية • لقد أعتمد عام ١٧٤٧ م حدا زمنيا يؤشر مرحلة ظهور المدن الحديثة، ذلك لانه يؤشر بدء مسيرة حضارية مازالت معالم نسيجها الحضري قائمة متفاعلة مع انواع النسيج الاخرى التي تطورت في هذه المدن • الى جانب سبب اخر هو ان المدن الاقدم قد تركت لمعالجات أخرى في هذا الكتاب • وهنا لابد من التوضيح بأن لاعتماد التواريخ صفتها النسبية طالما أنها اعتمدت من خلال التطور الحضاري ، وليس من تطور احداث منفردة سياسية أو أقتصادية أوعسكرية •

نشأت بعد عام ١٧٤٧ عوائل من المستقرات البشرية الحضرية لعوامل متعددة وبصيغ واصول مختلفة ، حيث جاء بعضها الاكبر بفعل ذاتية التطور ، تلبية لحاجات معينة محلية واقليمية ، منجذبة الى المواقع والمواضع المناسبة متجاوزة ما يمكن اعتباره الولادة بالصدفة[١] ، مقارنة مع بعضها الاقل الذي جاء بقرار ، أو توجيه مركزي • وفي مسيرة التطور ، ليس من الغريب أن يقوى أحد العوامل ، بما فيها العامل المسبب لظهور المدينة ؛ لتضعف عوامل أخرى • اذ أن عضوية المدينة تفرض تبادل مواقع الاهمية للعوامل المختلفة وفي اطار تكاملها •

عوامل قيام المدن المعاصرة (المرحلة الاولى) ١٩٢٠ ـ ١٩٧٣ :

استمر ظهور عوائل اخرى من المستقرات البشرية الحضرية في هذه المرحلة وذلك بتفاعل عدد من العوامل ، ولكن المبادرة في الغالبية العظمى هي من قبل الدولة • ومع ذلك يمكن اعتبار العوامل الاتية أهم العوامل وراء قيام تلك المدن •

١ ـ العامل الاداري :

تكونت الدولة العراقية في بداية هذه المرحلة ، الامر الذي تطلب تثبيت الحدود وحمايتها ، ومد يد الامن والاستقرار على مختلف أنحاء القطر مما سيضمن تنظيم استعمالات مياه الري في أراضيه الزراعية وحل المشاكل المتعلقة بالاراضي وريها • ومن اجل ذلك اقيم عدد من مراكز الشرطة ودوائر الكمرك وخاصة على امتداد المناطق الحدودية •

ان أهم المستقرات الحضرية التي قامت لاسباب ادارية هي الرطبة عام ١٩٢٦ وحصيبه عام ١٩٣٨ ، وهي مدينة كوع حيث يسهل عبور النهر[٢] والتي تحولت بعد نموها الى مدينة سوق تخدم اقليمها الزراعي • وتعتبر مدن الحدود مداخل رئيسة للعراق مما انعكس على بنائها الوظيفي ، حيث دوائر الشرطة والجوازات والكمارك ونقاط السيطرة والتفتيش • وتمثل مدن النخيب والشبيكة والسلمان والبصية وربيعة ، والتي أقيمت قبل عام ١٩٤٠ مدنا ادارية أخرى • لقد تطورت هذه المستقرات البشرية ـ الحضرية حول دوائر حكومية تتمثل بالدرجة الرئيسة بمراكز الشرطة ودوائر الكمارك وبعض المرافق الحكومية الاخرى •

وادى الطريق الرئيس دوره في تشكيل هذه المدن وتوزيع استعمالات الارض فيها ، كما أن نموها لم يأت في البداية وفق تصاميم أساسية متكاملة• وبالنسبة لمدن النخيب والشبيكة والبصية والرطبة فقد ادت دور الاماكن المركزية البينية الواقعة عند التقاء نوعين من التضاريس ، وحيث تتوافر

مصادر المياه الباطنية ممثلة بخط العيون الذي برر قيام سلسلة المدن هذه .
جاء هذا الخط موازيا لخط المدن التي تنتظم نهر الفرات . وهكذا توافرت
فرصة لاحتكاك المعمور باللامعمور بجيل المدن هذه .

٢ ـ العامل الطبيعي :

بالرغم من ان العامل الطبيعي متمثلا بالموضع والموقع يؤدي دوره في
مختلف انواع المدن ، ومهما كان سبب اقامتها ، فانه ادى في هذه الفترة دورا
اساسيا في اقامة مدن المصايف مثل صلاح الدين وذلك في الفترة التي
تلت الاستقلال . لقد تفاعلت مواصفات الموضع مع الموقع كما في منطقة
صلاح الدين ، موفرة مقومات المصايف التي تطورت الى مستقرات حضرية
حيث الجبال والغابات والشلالات والعيون والمناخ اللطيف وتطوير طرق
المواصلات التي سهلت من امكانية الوصول .

٣ ـ عامل النفط :

عمل النفط ليس على اقامة مدن جديدة فحسب ، كما في اكثر من قطر في الوطن
العربي ، بل ان عوائده عملت على تنمية المدن التي تصب فيها . بالرغم من
أن مدن النفط ليست من أقدم المدن ، فانها مؤهلة لان تنمو بسرعة كبيرة .
في ضوء ماتوفره من فرص عمل تستقطب اليد العاملة . وبذلك يكون
النفط عاملا أثر في تشكيل المظهر الحضري للعراق ، اذ أنه حيثما ووقتما
تفجر ، تكونت نوى الاستقرار مثل عين زالة على دجلة والزبير الجديد في
الجنوب والنفط خانه في الشرق ، وتجاذبت اليه أنشطة اخرى ، فهو كالماء
في الاراضي الزراعية لانه في جريانه يقدم أو يبرر تطور عناصر الحياة على
جانبي انابيبه .

ان أهم صفة في مدن التعدين هي انها قفزت على الزمن متجاوزة
عضوية التطور ، سابقة في ذلك القرى واستثمار الارض الزراعي ، خالقة

نماذج من العمارة والتخطيط ، غريبة في الغالب ، فهي تطور مقلوب ، اذ أن الزراعة واستعمالات أرض أخرى تتبع قيام هذا النوع من المدن .

ويغلب على النفط أن يكون قد خلق مظاهر حضرية في مناطق خالية ، سابقة وجود السكان الذين انجذبوا اليها . ان النفط حين ينفجر يعني في كثير من الحالات تطور صناعة نفطية ، هي الاخرى تؤدي دور الجاذب للسكان ولانشطة مكملة أيضا . وبالرغم من كون المستقرات النفطية مستقرات استهلاكية ، فان النفط يؤدي دور اهم (مصنع للمدن) وذلك من خلال اقامة شبكة الطرق التي تبدأ وتنتهي في عقد نفطية اخرى دون أي وراء سكاني[٣] . ولا تهتم مدن النفط بالموقع كثيرا مقارنة مع اهمية الموضع ، حيث تفرض بنيته الجيلوجية وجود النفط من عدمه ، مما يشكل نوعا من الحتم الجغرافي لتوقيع المستقر النفطي مثل عين زالة والبيجي.

وعلى امتداد أنابيب النفط تنسو الحياة جاذبة شرايينها متمثلة بطرق النقل وخطوط الهاتف ومراكز الحراسة ، وعلى امتدادها وبمراحل معينة تفرضها هيدرولوجية النفط ، تزخرف الصحراء بمحطات الضخ وتقويته مثل محطات ك١ ، ك٢ ، ك٣ ، ط١ ، ج١ ، ج٢ التي تحاكي واحات الصحراء مستقطبة العمال ومساكنهم ، الاداريين ومكاتبهم ، والحياة الاجتماعية بنواديها ، والخدمات المجتمعية بوحداتها . وعموما فهي في حالة الطرق مستقرات بشرية متواضعة الحجم ملازمة ومتزامنة مع خطوط الانابيب واستمرار تدفقها ، الذي في حالة توقفه تتحول الى مستقرات اشباح كما حدث لمحطة ج١ و ج٢ حيث توقف الضخ في انبوب النفط المار بهما . وفي حالات معينة في الطرق كما في محطة ك١ ، ك٢ ، ط١ و ك٣ فقد انتعشت مدن قائمة قريبة منها مثل كركوك والبيجي وحصيبة وحديثة وحقلانية وبروانه . وفي حالات معينة أخرى كما في محطة ك٣ قرب حديثة ، ظهرت

صناعة تكرير النفط ، التي بتوسعها تعمل على تنمية المحطة والمجتمع الحضري المتكون من حديثة وبروانه وحقلانية[٤] •

تفرض طبيعة وتوقيت اقامة الانشطة داخل المدن النفطية نماذج عراقية وتخطيطية (نسيج حضري) حديث ، وفي الغالب غريب عن البيئة التي تظهربها • انها من نوع مدن (الشركات) أو مدن (الضيافة) التي تظهر بسرعة وضجة وتختفي بسرعة وهدوء ، مقارنة مع مدن أساسها الاقتصادي الاول هو غير نفطي ولها تقاليد حضرية مثل كركوك التي وان كان النفط هو الذي عمل على توسعها ، هذا التوسع الهائل ، بحيث أصبحت من أهم المدن فانه حتى وان زال ستستمر مدينة سوق وعقدة مواصلات ومركزا اداريا •

عوامل قيام المدن الحديثة : (المرحلة الثانية) بعد ١٩٧٣ :

ان معالم هذه المرحلة هو قلة عدد المدن الحديثة التي ظهرت فيها • ذلك أن ماجرى فيها من تطور عام ، انما جاء ضمن مسارات خطط التنمية المعاصرة بابعادها المكانية والزمانية • وهكذا جاءت مواقع هذه المدن ضمن الخطوط العامة لتوزيع المدن في العراق والتي تحدد متى واين ينبغي ان تقام المدن الجديدة التي لابد أن تكون على وفق (مودة) العصر التخطيطية والعمرانية[٥] واسباب ذلك وفي هذا السياق فكثيرا ما وضعت نظرية (الاستقطاب) بنظر الاعتبار في محاولة لتنمية اقاليم بكر او متخلفة ، هذا بالرغم من أن عددا من المستقرات الريفية قد حولت بقرار الى مستقرات من مراتب اعلى ، حيث أصبحت مراكز نواح وفي اكثر من جهة في العراق • وعلى هذا الاساس يمكن القول بأن التخطيط هو العامل الرئيس الذي يقرر اقامة المدن مستوعبا لمتغايرات اجتماعية ـ اقتصادية عمرانية معينة •

ومن أمثلة المدن الحديثة المسبقة التخطيط ، مدينة عنه الجديدة التي ورثت عنه القديمة ، وتقع ضمن مايمكن اعتباره مدن التنمية . حيث اقامة

سد القادسية الذي غمرت مياهه مدينة عنه القديمة ، ومدينـــة (الايواء) الحبانية السياحية ومدينة العبيدي (السكنيه) في اعالي الفرات • وعـــلى نقيض ما يوجد في اغلب انحاء العالم ، حيث تكون هـــذه المدن جديـــدة تماما ، مما يشكل ظواهر حضرية جديدة ، فانها في العراق ، يندر أن تقام دون ان ترث بصيغة او اخرى مواضع حضرية اخرى ، أي ان الجـــذور الحضرية غالبا ماتكون قائمة وموثقة •

أقيمت مدينة عنه الجديدة على مسافة ١٤ كم جنوب شرقي عنه القديمة • جاء ذلك ـ كما أشير ـ لان مياه سد القادسية قد غمرت حوضا واسعا تقع فيه مدينة عنه القديمة التي غرقت جراء ذلك • لقد تم اختيار موقع المدينـــة الجديدة ووضع التصميم الاساسي لها من قبل هيئة التخطيط العمراني/وزارة الحكم المحلي • يتكون مخطط المدينة من أربعة احياء سكنية متماثلة الحجم سعة كل منها ٨٠٠ وحدة سكنية مما يضع حجم المدينة عند اكمالها بحدود ٣٢٠٠ وحدة سكنية، تخدمها منطقةمركزية تقدم الخدمات المجتمعية والادارية والترفيهية • يتوقع التصميم الاساسي ان تستوعب المدينة بعد اكمالهـــا ٢٠٠٠٠ نسمه •

تتكون الوحدات السكنية من ثلاثة حجوم في المساحة وعدد الفضاءات، واجهاتها ذات معالم تراثية عربيه اسلاميه • لقد انجزت المرحلة الاولى المتكونه من ١٦٠٠ دار وقد وزعت على المواطنين وسكنت عام ١٩٨٦[٦] •

أما مدينة الحبانية السياحية فقد كمل انشاؤها عام ١٩٧٩ على وفق تصميم فرنسي وبكلفة ٣٨ مليون دينار وبابعاد ٥ر١×٥ر٠ كم مما يجعل مســـاحتها ٧٥ هكتارا • ان مواصفات مناخ الحبانية حيث يبلغ مجموع الساعات المشرقة ٣٣١٥٠ ساعة يؤهلها لان تكون مشتى مناسبا حيث تقع على بحيرة الحبانيـــة ذات المساحة البالغة ٤٢٦ كم٢ • يشغل السكن من مساحة المدينة ٣ر٦ هكتار

(فندق و ٥٠٠ دار) وتغطي الشوارع ٥٠٫٣٪ من المساحة الكلية ٠ ان ذلك يجعل المدينة من نوع خاص حيث لاتوجد مثل هذه النسبة للشوارع في المدن من المراحل الاقدم ، وحتى بين مدن هذه المرحلة بسبب الطبيعة الوظيفية للمدينة التي تشغلها مساحة خضراء نسبتها ٢٦٫٧٪ من المساحة الكلية ٠ انها مدينة من نمط خاص حيث تمثل وظيفة الايواء المؤقت اهم وظيفة لها مقارنة مع المدن غير السياحية التي يأتي السكن بالمرتبة الثالثة بعد الوظائف المركزية والخدمات ٠

أقيمت مدينة العبيدي كمدينة سكنية للعاملين في منجم عكاشات لاستخراج الفوسفات ، الذي مدت اليه سكة حديد تربطه ببغداد ، والذي تطور حوله هو الاخر مجمع تعديني بمواصفات معينة ٠ تمثل مدينة العبيدي الجديد توأما لمستقر العبيدي القديمة وضمن مجمع القائم (حصيبة ، الكرابلة ، العبيدي ، الرمانه) ٠ ان مواصفات الموضع على أعالي الفرات والموقع حيث الطرق القديمة والجديدة ساعدت على نجاح هذا المستقر الذي جاء بتخطيط مسبق ، والذي سيتكامل مع مستقرات ريفية وشبه حضرية موجودة في المنطقة ٠ لقد خطط لهذا المستقر البشري ليتسع الى ٥٠٠٠٠ نسمة ٠

أما مجمع عكاشات الصناعي فانه يقع ضمن محافظة الرطبة على مسافة ٨٠ كم شماليها و ١٥٠ كم جنوب غربي القائم ، وقد ربط كل منهما بطريق بري مبلط وسكة حديد ٠ ويحتل الفوسفات ثاني اهم معدن في العراق بعد النفط ٠ وتسهيلا للعمل في عكاشات ، فقد وفر الماء من نهر الفرات اليها بانابيب[٧] ٠ وترتبط البنية الوظيفية لمجمع عكاشات بوجود المعدن ، شأنها شأن مدن التعدين التي قد يطول عمرها او يقصر[٨] ٠

واستمرارا لاقامة مدن جديدة فقد وضع تصميم أساسي لمدينة الثرثار بعد اختيار موقعها على بحيرة الثرثار ، علما ان المدينة الجديدة ستأتي ضمن

مسار تطوير اقليم خاص بها . جاء التصميم الاساسي موضحا حدود اقليم المدينة واستعمالات الارض فيها وتوزيع المساكن على المناطق السكنية ، وكذلك تحديد مناطق الخدمات المجتمعية والرقع الخضراء والخدمات التحتية[٩] .

اضافة الى ذلك فان العراق بصدد اعتماد سياسة تخطيطية اقليمية توجد من خلالها مدن التوابع حول مدن مثل الموصل والبصرة وبغداد، مما ستشكل قافلة جديدة من المدن الحديثة ، وفي الغالب ستوقع هذه المدن في حالة بغداد على مسافات تتراوح بين ٣٠-٧٠كم وبنفوس يتراوح عددهم من ٥٠-٣٥٠ألف نسمة . وفي كل الاحوال ستكون هناك بدائل تستقطبها محاور الطرق الرئيسة الممتدة من المدن الرئيسة باتجاه انحاء أقاليمها .

مواقع المدن الحديثة :

وقبل الدخول في العوامل المؤثرة على نمو المدن الحديثة ، ربما يكون مفيدا الايجاز على الانماط التوزيعية لمواقعها ، مما يلقي ضوءا يفيد في دراسة توسع تلك المدن . فبالنسبة للمرحلة الاولى يمكن ايجاد نوعين من المواقع حسب مصادر المياه هي المواقع النهرية وغير النهرية .

تقع (٢٢) مدينة من مدن المرحلة الاولى البالغة (٢٥) مدينة على الانهار والفروع وهو مايعادل نسبة قدرها ٨٨٪ من مجموع مدن هذه المرحلة ، وتقع (١١)مدينة منها بما نسبته ٤٤٪ من المجموع الكلي على نهر دجلة وفروعه مقارنة مع حوالي ٤٠٪ من مجموع المدن على نهر الفرات وفروعه . أما بقية المدن فقد وقعت في مواضع تتوافر فيها العيون والينابيع او ليست بعيدة عن مجاري الانهار .

وبالنسبة لتصنيف مواقع هذه المدن حسب قربها أو بعدها عن الجزء المعمور من العراق يظهر أن الغالبية العظمى لمدن هذه المرحلة داخلية أو داخلية التوجه .

اما في المرحلة الثانية فقد قلت أهمية المواقع النهرية بالنسبة لمدنها ، اذ لم يوقع على الانهار سوى ست مدن وهو مايعادل نسبة تقرب من ٤٢٪ من مجموع مدن هذه المرحلة • ان ذلك يضع نسبة المدن ذات المواقع النهرية بالنسبة لمجموع مدن المرحلتين البالغة (٤٢) عند ٦٤٪ من مجموع المدن التي اقيمت في المرحلتين (حتى عام ١٩٧٣) • الامر الذي يفسر اهمية عامل توافر المياه للري والاستعمالات الخدمية وللنقل احيانا بنفس الوقت ، مما يسهل أمر تطور أي مستقر بشري •

وعموما تتوزع المدن النهرية على كتوف الانهار ، وخاصة حيث تضيق، أو حيث يتفرع النهر أو عند التقاء فروعه أو عند نهايته أو في منعطفات معينة منه •

اما المواقع غير النهرية (الداخلية) فقد بلغ عددها في هذه المرحلة ثماني مدن وبما يعادل ٥٧٪ من مجموع مدن هذه المرحلة مما يؤشر توجها جديدا في عملية الانتشار الحضري • وقد ظهر تحول في مواقع مدن هذه المرحلة نحو الهامشية ، حيث بلغ عدد المدن الهامشية (هوامش الصحراء) وعلى امتداد خط العيون ، خمس مدن وبنسبة قدرها ٣١٪ من مجموع مدن هذه المرحلة ، الامر الذي يؤشر محاولة اعمار واستثمار اجزاء مهملة أو خالية في الغرب والجنوب الغربي معتمدة على مصادر المياه الباطنية والتساقط ومايشكله من مجار أحيانا • يساعد ذلك توفر الكفاية من المستقرات وبكثافة سكانية كانت تعتبر عالية بمعيار المرحلة •

وفي توزيع مدن هذه المرحلة والمرحلة التي سبقتها ، يمكن القول بأن أعلى تركز في المدن كان جنوب خاصرة الرافدين عند بغداد ، حيث تقترب دجلة من الفرات اكثر من اي مكان اخر ، مقارنة مع التوجه نحو شمال العراق وغربيه في المرحلة الثانية، مما تبرره صفات المواضع والمواقع والوظائف التي اقيمت من اجلها المدن • فبينما قامت مدن الجنوب لتؤدي دور السوق

للاقاليم زراعية ، قامت مدن الغرب لتؤدي دور السوق لسكان الصحراء وكمستقرات مراحل ، يضاف الى ذلك ظهور عامل المعادن مبررا لقيام بعض مدن المرحلة الثانية •

وهكذا فان مدن المرحلة الثانية في الغالب ذات مواقع متطرفة بالنسبة للحيز المعمور (الاكيومين) من العراق المتركز في وسطه وجنوبه • وفي هذه الشبكة تبقى بغداد ، القلب النابض لاكثر أجزاء العراق حيوية، وكأنها مركز الثقل والموازنة لميزان كفتاه شمال وجنوب العراق ، وتعمل كضابط ايقاع للتوزيع المكاني للظاهرات البشرية بما فيها الحضرية والاقتصادية ، مثلها اليوم كما كانت عبر حضارة العراق •

اما مواقع المدن الجديدة فقد جاءت بتوجيه مركزي حيثما دعت الضرورة الى تنمية بعض أجزاء العراق مثل عنه الجديده والعبيدي •

عوامل تطور المدن الحديثة :

تفاعلت ومازالت جملة عوامل ، محدثة التطور الذي مرّ ولايزال تمر به مدن العراق الحديثة ، والتي لوتوفرت عنها خرائط طوبوغرافية وبفترات منسجمة مع مراحل التطور المعتمدة في هذه الدراسة لامكن متابعة صيغ التطور واتجاهاته بصورة تفصيلية • تتمثل عوامل او ضوابط التطور بالنمو السكاني (طبيعي وبالهجرة) وضبط اخطار الفياضانات والتصنيع والعامل الاداري وتطور وسائل وطرق النقل والتخطيط مماله علاقة بالعامل الطبيعي (مواصفات الموضع والموقع) بما يفرضه من مركزية او تشتيت •

١ ــ نمو السكان :

تزايد عدد سكان المدن الحديثة عموما ، وان تباينت معدلات النمو من واحدة لاخرى ، وذلك ضمن مسار نمو سكان العراق ، على ضوء التطور الاجتماعي ــ الصحي ــ الاقتصادي. لقد تزايد عدد سكان العراق من٢٨ر١ مليون نسمة عام ١٨٦٧ الى اكثر من (١٢) مليون نسمة عام ١٩٧٧ مقارنة مع

السكان الحضر الذين كانوا لايشكلون سوى ٢٤٪ من مجموع السكان ، الا أن معدلات نمو سكان الحضر تسارعت بعد اربعينيات هذا القرن حيث تجاوزت نسبة السكان الحضر ٥٠٪ ولاول مرة عـــام ١٩٦٥ ، ليرتفعوا الى ٦٤٪ عام ١٩٧٧[١٠] .

وتجدر الاشارة هنا الى تباين النمو السكاني من مدينة الى اخرى فبينما يقل في مدن مثل قلعة سكر ، يرتفع جدا في حالات المدن الرئيسة مثل العمارة والسليمانية والكوت والناصرية والرمادي ، فلو اخذت مدينة العمارة عـــلى سبيل المثال فقد ازداد عدد ســـكانها من (٤٧٧٠٤) نســـمة عام ١٩٤٧ الى (١١٥٥٩٢) نسمة عام ١٩٧٧ وبما نسبته ٢٤٢٪ (شكل رقم ٤) .

وقد انعكس ذلك على توسع المدينة عمرانيا[١١] . وهو ماحدث لمدينة الرمادي التي ارتفع عدد سكانها من ٩٩١٩ نسمة عام ١٩٤٧ ليصل الى ٦١٢٩٩ نسمة عام ١٩٧٧ وبما نسبته اكثر من ٦١٧٪ مما يدل على قوة عوامل الجذب في حالة مدينة الرمادي مقارنة مع مدينة العمارة ، الامر الذي يفسر توســـع الرمادي وخاصة في المرحلة المعاصرة اكثر من اية مرحلة سابقة[١٢] .

وارتفع عدد سكان مدينة السليمانيـــة من (٤٣٠١٤) نسمة عـــام ١٩٤٧ الى (١٧٥٤١٣) نسمة عام ١٩٧٧ مما يعادل نسبة تزيد على ٤٠٧٪[١٣].

وقد تكررت ظاهرة النمو السكاني الكبير على مدن الديوانية والكوت والناصرية ، وبدرجات اقل من بقية المدن الجديدة ، وذلك تبعا لظروف كل مدينة ومؤهلاتها الاقتصادية والعمرانية ومرتبتها في شبكية المدن العراقية .

ومن الامثلة الاخرى على اثر السكان على توسع المدينة هي مدينـــة الســـماوة[١٤] . جـــاء النمـــو الســـكاني بفعـــل الزيـــادة الطبيعيـــة لســـكان المـــدن الجديـــدة اضـــافة الـــى عامـــل الهجـــرة مـــن الريف الى هذه المدن ، والتي تتباين في مفعولها هـــي الاخرى من مدينة الى اخرى ، مما له علاقة بخصوصية التطور الحضري لكل اقليم بما فيه من

مدن. وبالرغم من ان التوجه العام للمهاجرين هو نمو المدن الكبرى مثل بغداد والموصل والبصرة وكركوك ، فأن .دنا مثل الكوت والسليمانية والناصرية والعمارة قد استقطبت نسبا من المهاجرين مقارنة مع اغلبية المدن الجديدة الاخرى التي لم تكن مستهدفة من قبل المهاجرين الا بحدود ومن مسافات معينة. وبالنسبة للعمارة فأن ميزان الهجرة اصبح لصالحها منذ عام ١٩٨٠[١٥] مما يعكس اثر التنمية على توفير فرص العمل واستقرار السكان في مدنهم .

٢ ـ ضبط الفيضان :

لقد باشر العراق وانجز مشاريع كبيرة للري مكنته بعد عام ١٩٥٦ من حماية مدنه العديدة في السهل الرسوبي، بما فيها غالبية المدن الحديثة مما دفعها الى التحرر من التقوقع في مواضع معينة داخل سدادها ، مثال ذلك ماحدث لمدينة الرمادي ، التي بدأت مشاريع حمايتها من الفيضان مبكرة لتنتهي بربط بحيرة الحبانية بالفرات وتحقيق حماية تامة للمدينة مما مكنها من الامتداد في مناطق كانت اصلا مهددة باخطار الغرق . وحاليا فقد جاء سد القادسية ليضمن الحماية شبه التامة من اخطار الفيضان لكل من وسط وجنوبي العراق بما فيه من مدن .

٣ ـ التحصين :

ما ان تطورت التجمعات السكانية والاستيطانية لتصبح مستقرات مركزية حديثة لها دورها الوظيفي وتشكيلها العمراني المميز المعالم ، حتى بدىء بأتخاذ الاجراءات التدريجية لضمان تحصين وحماية تلك المستقرات ضد الغزوات الخارجية ، فأحيطت بالاسوار (سور أو سورين) والخنادق واقيمت الابراج والدعائم ووجهت مداخل المدن بما شكل انظمة شوارعها التي تفاعلت جاذبة ومنجذبة الى استعمالات الارض فيها. ان ضمان الحماية والامن عامل اساسي للازدهار الوظيفي ــ ومن ابرز الامثلة التي ادى بها عامل الدفاع دورا اساسيا في تشكيل المدينة الكوت والسماوة .

٤ ــ **التطور الوظيفي :**

أدت عملية التصنيع المعاصرة دورها في التشكيل النهائي لبعض مــدن الدراسة بما في ذلك توسعها وبنائها الاجتماعي ــ الاقتصادي ومخططها، حتى وان لم يكن عامل الصناعة في العراق ، وخاصة في المرحلتين الاولى والثانية، قادر على خلق مدن خاصة به[١٦] . وابرز الامثلة على ذلك تأثير الصناعة في مدينة السليمانية ، اذ التهمت الصناعة مع متطلباتها رقعا واسعة موفرة فرصا عديدة للعمالة التي انجذبت اليها في حالات كثيرة من الخارج (من الاقليم المباشر وغير المباشر) مما اسهم في نموها السكاني . ان ابــرز الصناعات المؤثرة والتي تعتبر من اكبر الوحدات الصناعية في المنطقة هي معامل السكر والســكاير والســمنت[١٧] .

هناك علاقة بين التصنيع والتحضر في العراق ، ولكن ليســت بذات الصيغ التي حدثت في اوربا او اليابان . اذ ان التحضــر ســبق التصنيع في حالة مدن الدراسة عموما ، وان كان التصنيع قد عمل على استقطاب اليد العاملة من مختلف الجهات ، اذ ما أن تقام الصــناعات في المدينة حتى تقام الدور السكنية للعاملين فيها بكل مستلزماتها ، كما حــدث في الســليمانية والكوت والرمادي والسماوة بكل تأثيراتها الاجتماعية على مستوى الفرد والعائلة والمجتمع ، وتأثيراتها الاقتصادية على مستوى اقتصاد الفرد والمدينة، وتنشيط الوظيفة التجارية فيها وخلق فرص للعمل جديدة والتي تزداد بفعل التجاذب الوظيفي .

اما تأثيراتها العمرانية التخطيطية فتتمثل بتطوير مناطق متخلفة واقامة ابنية وتطوير انماط جديدة للشوارع وما هو ضروري من خدمات تحتيه ، بلغ معدل النمو للسكان في السليمانية للفترة من ١٩٥٧ ــ ١٩٦٥ ما نسبته ٦٩٦٪ وقد ساعد على ذلك المعامل التي انشئت في هذه الفترة مما جذب اليد العاملة من المناطق المجاورة .

وتتباين اهمية استعمال الارض الصناعي اذ انها تشغل في السليمانيه مانسبته ١٢٫١٧٪ من مساحة المدينة (٣٦٢٫٦٤) هكتارا وهي نسبة تزيد على

ضعف ما افترضه مورفي حيث وضع النسبة عند ٥٪ من المساحة الكليـــة للمدينـــة[١٨] ٠

اما في الديوانية فقد ادى التصنيع دورا في تطورها وخاصة في الفترة التي تلت تشغيل معمل النسيج القطني فيها عام ١٩٧٩ والذي وصل عـدد المشتغلين فيه (٢٦١٨) شخصا ، مما يؤشر سعة فرص العمل التي اتاحها ٠

يضاف الى ذلك ان معمل النسيج القطني في الكوت بوحدتيه قد جذب استعمالات ارض مختلفة منها سكن العاملين فيه ٠ وقد تمكن من عرقلة الهجرة من محافظة واسط بدافع خلق الاستقرار السكاني حيث يشـــغل (٢١٥٠) عائلة عن طريق الاشتغال المباشـــر و ٥٠٠ عائلة اخرين عن طريق الاشتغال غير المباشر حيث تقدم الخدمات للفئة الاولى ٠

وانشىء معمل الحياكة والجواريب في الكوت موفـرا فرص العمـل لـ(٣١٩٠) عاملا في الاقسام المختلفة ، مما يعكس حجم التأثير على نمو المدينة وتوسعها ٠ حيث تم انشاء مدينة تعرف بحي العمال وبسعة (٤٨٧٠) دارا للعمال و (١١٠) دارا للموظفين العاملين فيه مع كافة المرافق الضـرورية كالمدارس والوحدات الصحية والاسواق والترفيه والهاتف والماء[١٩] ٠ ان كل ذلك قد شجع على تسريع نمو المدينة بأتجاهات هـذه المواقع ٠ وكـان لعامل التصنيع اثره في مدينة العمارة ايضا ٠ اذ نشأت في المدينة صناعات متنوعة مثل الثلج والكاشي والحدادة والطابوق والبلاســتك والزيوت النباتية والطحين ، وبالرغم من انها ليست صناعات ثقيلة فأنها اسهمت في تطوير المدينة ، حيث اشغلت مساحة قدرها (١ر١٠٠) هكتار بما يعادل ٣ر٩٪ من المساحة الكلية للمدينة للهيكل العمراني للمدينة[٢٠] وعمومـا تتـوزع الصناعات في المدن الجديدة ، اما في المراكز أو عــلى امتداد بعض الطرق الرئيسة أو عند الاطراف او حتى كما في بعض الحالات تقام ضواح صناعية كما في السليمانية ٠

وتعدى تأثير عامل التصنيع من المدن الكبيرة الى المدن الصغيرة مثل مدينة كبيسة التي انشيء معمل السمنت قريبا منها عام ١٩٨٤[٢١] • ويأتي توقيع الصناعات في مختلف انحاء المدينة بما في ذلك اطرافها على ضوء توفر مواصفات الصناعة وانتاجها[٢٢] •

٥ ــ العامل الاداري :

ادت الادارة دورا اساسيا في تطوير المدن الجديدة ، وهنا يمكن اعتبار العامل الاداري من اقدم العوامل المؤثرة على نمو المدن الجديدة ،مثال ذلك مستقر الصويرة الذي اصبح مركز ناحية عام ١٨٥٢ ثم رفع الى مرتبة مركز قضاء ١٨٨٤ مما انعشها ، لكن تنزيلها مرة ثانية في الفترة ١٩١٨ــ١٩٢٢ الى مركز ناحية ، اثر عليها سلبا ، لتعود فتنتعش عندما أعيدت لها مرتبة القضاء في الفترة ١٩٥٦ــ١٩٥٨ حيث اصبحت بلدية من الدرجة الثانية • وفي عام ١٩٧٦ أصبح القضاء يضم خمسة وحدات ادارية مما يزيد من مركزية المدينة ورفع كفاءتها الوظيفية حيث تتجاذب الوظائف الاساسية •

واثر العامل الاداري على مدن الكوت والسليمانية والرمادي التي اصبحت مراكز محافظات وكذلك الديوانية التي اصبحت مركز لواء عام ١٨٥٨ والسماوة التي اصبحت مركز محافظة عام ١٩٧١ ، مما زاد من مركزية هذه المدن ورفع من رتبها بكل المردودات الايجابية لذلك[٢٣] •

٦ ــ طرق النقل :

لاتزيد طرق النقل والمواصلات من مركزية المدينة حسب، بل تعمل على توسعها حيث ظهور استعمالات الارض ومايناسبها من عمران على امتداد الطرق الرئيسة ، كما حدث على طريق سليمانية كركوك الذي مد النمو لمسافة ١٠ كم • ويزداد اثر طرق النقل مع تطور تقنياته ، وان تباين التأثير ليكون ايجابيا على بعض المدن وسلبيا مع تلك التي تاسرها (تتجنبها) الطرق الحديثة بوسائل النقل الجديدة المستخدمة فيها ، حيث تغير مفهوم وحدة الزمن

ومدلولها . كما أن لدرجة عقدية المدينة التي تحدد درجة تشابك علاقاتها مع الاقليم أو الاقاليم التابعة اثرها على توسع المدينة واتجاهات هذا التوسع . فمدينة العمارة مثلا التي انشئت لعامل اداري تحولت الى عقدة للمواصلات حيث تفرع والتقاء عدة طرق فيها ، مثل طريق عمارة بغداد وعمارة بصرة وعمارة كحلاء وعمارة المشرح وعمارة البتيرة[٢٤] .

يؤثر التخطيط المعاصر بمراحله ودرجاته ومستوياته بشكل مباشر أو غير مباشر على توسع المدن . مثال ذلك تخصيص الاستثمارات في الصناعة او التجارة او السكن ، او بشق الطرق او بتوزيع وفرز الأراضي ، او بتعديل الحدود البلدية أو بالتصميم الاساسي والذي شمل الغالبية العظمى من المدن الحديثة ، والذي بدأ يعتمد ومنذ خمسينات هذا القرن لتوجيه وتنظيم نموها ، مثال ذلك التصميم الاساسي لمدينة العمارة الذي اشر ماينبغي ان تكون عليه مدينة العمارة ضمن السقف الزمني للخطة ، علما بأن اول تصميم اساسي لعمارة كان عام ١٩٦٩ . ثم اعتمد تصميما أساسيا ثانيا لان النمو في السكان والتوسع العمراني كان اوسع من تقديرات التصميم الاول . حيث كان مقررا أن تكون مساحة المدينة (١٢٠٠٠٠٠٠م٢) عام ١٩٩٥ اي ١٢٠٠ هكتار . الرقم الذي قاربته المدينة عام ١٩٨٣ والتصميم الثاني عام ١٩٧٦ الذي ارتأى أن تكون مساحة المدينة عند ٣١٤٥ هكتار عام ١٩٩٥ يسكنها سكان عددهم (٢٢٥٠٠٠) نسمة[٢٥] .

٧ ـ التخطيط :

وتأتي الكوت بنموذج اخر لمدن تأثر نموها بالتصميم الاساسي الذي وضع عام ١٩٧٨ ولغاية ٢٠٠٠ حيث وجه التوسع نحو الشمال تجنبا لضوضاء الصناعة وبعدها عن الطرق[٢٦] .

ويمثل المجر الكبير حالة اخرى لتوجيه نمو المدينة وتوسعه من خلال التصميم الاساسي الذي وضع عام ١٩٧٧[٢٧] .

وتتكرر هذه الحالة على مدينة السماوة الذي وجه تصميمها الاساسي (المعد عام ١٩٧٢) النمو ليكون اكثر من ضعف الرقعة المبينة يضاف الى ذلك عامل تخطيطي أخر هو تكوين الجمعيات التعاونية الاسكانية التي اسهمت اسهاما كبيرا في حل مشكلة السكن باقتناء وفرز الاراضي وتوزيعها على اعضائها مما وسع عددا من المدن الجديدة توسعا كبيرا كما حدث للديوانية في المرحلة المعاصرة من نموها[٢٨] ٠

مراحل النمو :

لم تصل المدن الحديثة ، شأنها شان مدن العراق الاخرى ، الى ما هي عليه الان دون المرور بمراحل نمو مميزة تخلقها المراحل الحضرية لمجتمعاتها ولمجتمعات اقاليمها في سياق تطور مراحل الحضارة العربية ٠ وهنا فلا داعي للكلام عن مفهوم المراحل ومعاييره وكيفية تحديدها[٢٩] ٠ اذ يكفي اشارة هنا الى ان لكل مرحلة بناءها الوظيفي المنعكس على نسيجها العمراني ـ التخطيطي ، مما يشكل بالنتيجة الكل الحضري للمدينة ذات العلاقة ٠ وفي حالة مدن العراق الجديدة فأن عدد المراحل وآماد كل منها وتواريخ بدئها وانتهائها ، تختلف من مدينة الى اخرى ، مما يحددها جملة متغايرات متفاعلة ضمن التطور التاريخي الاجتماعي ـ الاقتصادي لها ، وعموما فأنها تتباين من مرحلة واحدة كما في مدن المرحلة الثالثة ، والتي لم تمتلك البعد التاريخي لتطور نماذج جديدة تؤشر مرحلة ثانية بعد ، الى اربع مراحل كما في حالة الديوانية ، ضمن مدن المرحلة الاولى والتي تمثل اقدمها ٠ وتمثل مدن المرحلة الثالثة (بعد ١٩٧٣) مثل عنه والعبيدي والحبانية السياحية احدث المدن ، ومن ثم فأن نماذجها مسبقة التصميم ، وهيكلها مسبق التخطيط والاعداد ، لانها جاءت وليدة تقنيات معينة وامكانات اقتصادية معينة وكذلك باعتماد نماذج تخطيطية جديدة وبمعايير معاصرة ، قد تكون متأثرة بمعايير غربية عالمية ، او في احسن الاحوال تتجاوز كثيرا من خصوصيات البنية

الاجتماعية ـ الاقتصادية للسكان ذوي العلاقة . وهنا تكون النماذج للوحدات الوظيفية والعمرانية التخطيطية معدودة ، بغض النظر عن تفاصيل التباين في بنيات العائلة والمستويات الثقافية ـ الاقتصادية للسكان . الامر الذي لن يدوم لان مجتمع هذه المدن سيجد الصيغ التي من خلالها يجري التحوير اللازم والاضافات الضرورية على تلك الوحدات والتوسع خارج الرقعة المبنية على محاور مناسبة ، مما سيضفي على هذه المدن صفة عضوية متقدمة تفوق عضوية الاجزاء المسقطة وبدفعة واحدة على الارض . ان الناس في هذه المدن يتحركون في فضاءات رسمت لهم ولم يرسموها هم كما في المدن الجديدة ، وخاصة التي تنتمي الى المرحلة الاولى مثل العمارة أو الرمادي .

اما مدن المرحلة الاولى* (١٩٢٠ ـ ١٩٧٣) كما في حالة الرطبة وحصيبة وعكيكة والفيصلية والقادسية والنخيب والشبيكة والبصية والسلمان وعين زاله والزبير الجديده والبيجي وصلاح الدين وربيعة . فانها امتلكت من الوقت مايكفي لان يجعلها تمتلك مرحلتي تطور متكاملتين ، الاولى حول المراكز الحكومية التي مثلت نوى تلك المدن ، والثانية على امتدادات الشارع الرئيس والشوارع الفرعية التي تصب فيه أو تتفرع منه ، حول النوى المركزية أو ليس بعيدا عنها . وعلى ضوء ذلك فان هذه المدن تمتلك نوعين من الشوارع ونوعين من الوحدات السكنية وربما نوعين من صنع الاداء في استعمالات الارض التي تقدمها .

وتجدر الاشارة هنا الى أن عامل التخطيط المعاصر من خلال التصاميم الاساسية التي وضعت لهذه المدن قد أسهمت في التشكيل النهائي لها ، او على الاقل توجيه مسارات نموها والتدخل في تفاصيل معمارية معينة للوحدات التي ستقام على جانبي الشوارع وخاصة الرئيسة . ان ذلك يفسر كون هذه المدن تمثل المرحلة الانتقالية في درجة العضوية لنسيجها ككل ولوحداتها

المكونة • يمثل الشارع الرئيس في هذه المدن كما في حصيبة المحور الاساس لتطورها ، فعلى جانبيه تقع الانشطة الاساسية وتضمحل الوظيفة السكنية التي بدأت تستسلم أمام استعمالات الارض التجارية والخدمية بما فيها الادارية ، وتزداد كثافة الاستعمال والعمارة مع القرب من النواة التي تطورت المدينة جراءها وحولها • ومازالت هذه المدن تمتلك معيارا انسانيا في ابعادها ، اذ بمستطاع الانسان الانتقال الى اغلب انحاء المدينة مشيا على القدم ، كما اقيمت وحداتها العمرانية بابعاد تستوعب ظروف البيئة الى حد متقدم •

وعند الانتقال الى المدن التي سبقت المرحلة الاولى المتمثلة** بالديوانية والرمادي والناصرية والعمارة وقلعة صالح والسليمانية والحي والعزيزية وطويريج (الهندية) والشيخ سعد والمجر الكبير والمجر الصغير والكميت وابو صخير والصويرة وشقلاوة وسوق الشيوخ والسماوة ، يمكن ملاحظة نمطين من المدن ، الاولى هي التي تمتلك ثلاثة مراحل نمو أو أكثر وتمثلها مدن الديوانية والرمادي والناصرية والكوت والسليمانية ، ونمط اخر تمثله بقية المدن ومتكون من مرحلتين •

ومن أجل توضيح عضوية التطور ومساراته التي حددت التشكيل النهائي للمدينة فسيتم الايجاز عن مدن الديوانية والرمادي والتطرق الى صيغ نمو العمارة والسليمانية •

مرت مدينة الديوانية في اربع مراحل مميزة قبل ان تصل الى تشكيلها الحالي • ففي المرحلة الاولى (١٧٤٧-١٩٢٠) توسعت الرقعة السكنية حول سوق المدينة المنتعش ، حيث أقيم أول جسر ثابت في المدينة ، وأرتفعت مرتبتها الادارية ، كما استفادت من اقامة سدة الهندية عام ١٩١٣ ، وذلك بضمان وصول الماء اليها وحمايتها من اخطار الفيضان وغطت رقعتها مساحة قدرها (٢٥) هكتار يعيش فيها سكان بلغوا ٨٠٣٣ نسمة •

استمر توسع المدينة في المرحلة الثانية (١٩٢٠-١٩٤٠) حيث تم انشاء وحدات ادارية وخدمية وخاصة على محوري النهر وسكة الحديد ، هذا في الجانب الايمن . أما الجانب الايسر فقد كان أقل نموا ، وظهرت عدة محلات سكنية انسجاما مع تزايد اعداد السكان الذين وصلوا الى ١٩٧٤٩ نسمة . واصبحت مساحة المدينة (٧٤) هكتارا ، رافق ذلك تطوير لرفع كفاءة بنية المدينة .

وواصلت المدينة تطورها في المرحلة الثالثة (١٩٤٠-١٩٥٨) والتي تتميز بسرعة وكبر حجم النمو وخاصة على امتدادات الطرق في الجانبين ، حيث تحولت المدينة الى عقدة للمواصلات حيث انشىء جسر ثان للمدينة في هذه المرحلة . لقد ارتفع عدد سكان المدينة بهذه المرحلة الى ٣٣٤٣٣ نسمة يسكنون مساحة وصلت الى ١٦٠ هكتار .

أما في المرحلة الرابعة (بعد ١٩٥٨) فقد واصلت المدينة توسعها الكبير اذ بلغ سكان المدينة ١١٣١٨٣ نسمة عام ١٩٧٧ يسكنون مدينة وصلت مساحتها الى ٢٨٥٠ هكتار وهو مايعادل تسعة اضعاف مساحتها في المرحلة الثالثة(٣٠) .

لقد مرت مدينة الرمادي بثلاث مراحل نمو متكاملة امتدت الاولى منها للفترة من (١٨٦٩ — ١٩٤٠) حيث تطورت فيها المدينة حول نواتها التي اقيمت على أرض يصل ارتفاعها (٥١م) فوق مستوى سطح البحر لضمان الحماية من الفيضان . وفي بداية تطورها ، جاءت كمركز حضري يمارس وظيفة الامن والاستقرار على طريق القوافل القديمة المتجه نحو سوريا والاردن .

ومن العوامل المهمة في تطور المدينة في المرحلة الاولى دخول استعمال السيارة في العراق وفتح طريق ترابي مبلط بين بغداد ودمشق مرورا بالرمادي عام ١٩٢٣ ليؤشر مرحلة تطور وظيفي كبير ، انعكس على مساحتها التي وصلت حوالي ٥٧ هكتار عام ١٩٤٠ ، بزيادة قدرها ٦٢٪ من مساحتها البالغة (٣٥)

هكتار قبل فتح الطريق ، الذي من دونه لم يكن بالمستطاع تحقيق هذا النمو الذي نشطه التطور الوظيفي للمدينة ، كما أن محاولات مبكرة لضبط الفيضان قد جرت حيث ربط الفرات غربي المدينة بمنخفض الحبانية ، كما حفر مبزل شرقي المدينة .

واستمر التوسع في المرحلة الثانية (١٩٤٠-١٩٦٤) باتجاهات مختلفة ولعوامل مختلفه اهمها نمو السكان وبمعدل يزيد على ٦٪ مما يفسر نموهم الى ٢٩٠٠٠ نسمة تؤويهم مدينة وصلت مساحتها الى ٥٦ هكتارا . انعكس ذلك على البنية الوظيفية والعمرانية من أجل رفع كفاءة الاداء حيث ظهور استعمالات ارض جديده . ومما ساعد على ذلك استمرار المحاولات لمزيد من السيطرة على الفيضان ، حيث حفرت قناة الورار وردمت ترعة العزيزية لعدم قدرتها على تصريف المياه . واحيطت الرقعة المبنية بسداد محاذية للفرات وقناة الورار مما أمن القسم الشرقي من المدينة من أخطار الفيضان . هذا الى جانب تطور وسائل النقل واعتماد التخطيط ، حيث وضع أول تصميم اساسي للمدينة عام ١٩٦٣ مما يفسر استقطاب المدينة للمهاجرين من اقليمها .

وهكذا واصلت مدينة الرمادي توسعها في مرحلة نموها الثالثة (بعد ١٩٦٤) وخاصة بالسبعينات ، حيث بلغ معدل النمو السكاني فيها ٣ر٧٪ للفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٧ ، اذ وصل عدد سكان المدينة ٦١٢٩٩ نسمة عام ١٩٧٧ يعيشون في مدينة وصلت مساحتها الى ٣٢٩ هكتار . وقد حدث تطور نوعي في طرق المواصلات ووسائلها في هذه المرحلة حيث ازدادت وتوسعت علاقات المدينة بأقاليمها التابعة . كما تمت السيطرة على الفيضان بشكل يفوق ماحدث في المراحل السابقة . لقد نظم كل ذلك القرارات والاجراءات التخطيطية حيث وضع تصميم اساسي ثان للمدينة عام ١٩٧٣ ، تم من خلاله توزيع مزيد من الاراضي السكنية بعد فرزها وأقيمت مجمعات سكنية جديدة ، في وقت تحقق فيه خفض لمنسوب المياه الباطنية ، ووسعت

فيه الحدود البلدية ومورست سياسة التنطيق الوظيفي[٣١] وتكررت ظاهرة النمو على مدينة العمارة ، حيث ارتفع عدد سكانها من ١٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٠٥ الى ١١٥٥٩٢ نسمة عام ١٩٧٧ بمعدل نمو بلغ ٢ر٣٪ عام ١٩٧٠ ، وقد أهلها موقعها على طريق بغداد بصرة ؛ ووسط اقليم زراعي هام لمزيد من التطور . وفي تطورها فقد اسهمت تفاصيل موضعها ، حيث يخترقها ثلاثة انهار (دجلة وفرعاه الكحلاء والمشرح) بتشكيل المدينة التي اصبحت بمرحلتها المعاصرة متكونة من أربعة اشباه جزر . انعكس نمو سكان مدينة العمارة على توسع رقعتها المبنية التي وصلت الى ١٠٨٢ هكتار عام ١٩٨٣ مارة بثلاث مراحل ، الاولى (١٨٦١-١٩٥٠) والثانية (١٩٥٠-١٩٧٠) والثالثة (بعد عام ١٩٨٣) .

لقد أهلها موقعها المركزي وسط اقليم زراعي واسع ، والذي ازدادت مركزيته ، بتطور وسائل النقل وزيادة عدد الطرق الرابطة وتحسين نوعيتها، وبتوجيه من التخطيط المعاصر حيث وزعت مزيد من الاراضي السكنية ونظمت استعمالات الارض وارتفعت الاستثمارات الموظفة في مجال الخدمات المجتمعية والتحتية للمدينة[٣٢] .

ومارست مدينة السليمانية عملية النمو الواسع والسريع في عدد السكان والمساحة المعمورة . اذ ارتفع عدد السكان من ٤٣٠١٤ نسمة عام ١٩٤٧ الى ١٧٥٤١٣ نسمة عام ١٩٧٧ وبمعدل نمو زاد عن ٦٪ بعد عام ١٩٦٥ . ان استمرار توسع مدينة السليمانية هو الذي دفع تصميمها الاساسي المعد عام ١٩٨١ الى جعل مساحتها ٢٩٧٩ هكتارا . تفاعلت جملة عوامل وراء توسع مدينة السليمانية منها عملية التصنيع ، كما تمت الاشارة اليه ، حيث اقيمت بعض من اكبر المنشآت الصناعية في القطر مثل معامل السيكاير والسمنت والسكر ، مما وفر مزيدا من فرص العمل التي جذبت اعدادا متزايدة من المهاجرين . وقد ساعد على

١٧ـ وزارة التخطيط ، دائرة التخطيط والهندسة ، قصبة الشنافية ، ذلك تطور طرق النقل والمواصلات ورفع مرتبة المدينة الاداري • كما ان المدينة اصبحت عقدة مواصلات تتفرع منها خمسة طرق تتباين في اهميتها، هي الطرق المؤدية الى كركوك ـ بغداد والى دوكان كويسنجق ـ اربيل، والى دوكان ـ قلعة دزه ـ رانيه والى حلبجه ـ بنجوين ـ جوارتا • ان ذلك قد عزز مكانة السليمانية الوظيفي لتوسع اقليمها التابع داخل وخارج المحافظة[٣٣] •

اتجاهات نمو المدن الحديثة :

ان لاستيعاب اتجاهات نمو المدن الجديدة وخاصة المتوسعة منها أهمية بالغة ، ذلك ان تأثيراتها الاقليمية تزداد وتقوى ، مما يؤثر بالنتيجة على التشكيل النهائي لهذه المدن • وبالامكان معرفة اتجاهات النمو من خلال متابعة اثر عوامله المتمثلة بمحاور ونوى النمو وعامل التخطيط وبما تسهله او تعرقله مواصفات الموضع •

ان اهم محور من المحاور التي تؤشر وتحدد وتجذب النمو هي طرق المواصلات وخاصة الرئيسة منها ، ففي حالة العمارة مثلا امتد التوسع العمراني جنوبا والى مسافة ٦كم وبعرض ٤كم ، مقارنة مع اتجاه الشمال حيث امتد العمران مسافة ٥ر٢ كم • ان الشوارع الفرعية المتفرعة من مراكز المدن الجديدة هي الاخرى تعمل على جذب استعمالات الارض ووحداتها العمرانية• تنعكس اهمية طرق المواصلات ليس على التركيب الخارجي لمدن الدراسة بل حتى على بنيتها الداخلية • ولابد من التوضيح هنا بأن هناك تباينا في درجة التأثير ــ رغم اهميته في كل الاحوال ــ من مدينة الى اخرى ومن شارع الى اخر داخل المدينة الواحدة ، مما له علاقة بطبيعة موقع الشارع واهميته الوظيفية•

تمثل الشوارع في مدن الدراسة الشرايين التي توفر عناصر الحياة للاستعمالات المختلفة التي تجذبها ومن ثم للتشكيل العمراني للمدينة •

يحدث التوسع المرافق لتطور انظمة الشوارع بصيغة تتواءم ومراحل النمو التي تم التطرق اليها • ان الدلائل تشير الى ان ماجرى في حالة بغداد سيجري في المدن الحديثة وخاصة الكبيرة منها ، حيث يستمر النمو مستقطبا بالشوارع الرئيسة المتجهة الى جهات اقاليـــم تلك المدن ووفق تتابع زمني تتفاعل فيه الوظيفة بالشكل[٣٤] •

وبما ان غالبية المدن الحديثة مدن نهرية ، فأن للمحور النهري اثره على نمط النمو الذي كثيرا مايكون شريطيا او مستطيلا او مركبا من النظـــام المستطيل والشعاعي او شبه دائري ، وفي غالبية هذه المدن فقد ادت الطريق المتجه نحو العاصمة ومراكز المحافظات الاقرب دوره في تشكيل نمو المدينة المتوسع ، الذي يتوقع له الاستمرار ، وخاصة في حالة المدن الكبيرة كمـــا تشير كل الدلائل الى ذلك ، حيث ستتعلق مــــدن مثل الرمادي والسليمانية والكوت •

وادت بعض النوى التي تقع خارج المدن الحديثة وتؤدي دورها في جذب النمو . كأن تكون مؤسسات صناعية كما في السليمانية والرمادي والكوت أو مؤسسات تعليمية مثل المعهد التكنولوجي في العمارة • يضاف الى ذلك محاور المجاري المائية والتي يكون نهرا دجلة والفـــرات في مقدمتها ، حيث تقع عليها أغلب المدن الحديثة وفي المواقع التي يسهل عبورها ، وان مـــدن الرمادي والكوت والديوانية والعمارة تشـــهد باستمرار التوسع مع امتداد النهر سواء على جانب واحد ام جانبين • ذلك ان النهر يؤدي دور الشـــارع الشرياني الذي تحاول كل مدينة ان تطل عليه •

ان التوسع خارج المدينة قد يأخذ صفة انتقالية بين الحضر والريف ؛ او قد يأخذ شكل انطقة حواف تستقطب استعمالات ارض يهمها توفير مساحات واسعة من الارض وفي مواقع هامشية[٣٥] •

تدل المؤشـــرات ان نمو مدن الدراسة سيستمر ، وان كان بدرجات متباينة ، وبعمليات الزحف او القفز او التتابع وملء الفراغ ، وقد يأخذ ذلك صيغة الاشرطة او الشكل النجمي او الخطي او الدائري وشبه الدائري • ويسهم في تشكيل ذلك بصيغة او اخرى عامل التخطيط وخاصة في المرحلـة المعاصرة من نمو المدن الجديدة حيث انه يرسم توجهات النمو ومحاورها وذلك بعد استيعاب واقع حال المدن ومسارات توزيع استعمالات الارض فيها وتفاعل المتغايرات •

ذلك ان التصاميم الاساسية التي وضعت للمدن الجديدة حاولـــت أحيانا ان تستوعب الانتماء والابعاد الاقليمية لكل مدينة ، مما يضمن لكل استعمال ارض ما تحتاج اليه من اراض يغطيها في مراحل التصميم الاساسي المختلفة ، ويستند التصميم الاساسي في ذلك على توقعات لنمو السكان في مراحل التصميم ، وكذلك تقديرات المســـاحات المطلوبة لكل استعمال من استعمالات الارض والخدمات المطلوبة على ضوء نمو السكان المتوقع والتغيير في مستوياتهم الاجتماعية ــ الاقتصادية ، وفي كل ذلك فانه يؤكد على ضمان الموازنة المكانية في التوزيع • وتؤشـــر اغلب التصاميم الاساسـية المساحات المطلوبة الى التوسع المرتقب او المرغوب، الامر الذي يدعو الى تعديل الحدود البلدية وتوسيعها انسجاما مع ذلك •

وبذلك تكون اتجاهات النمو في المرحلة المعاصرة موجهة مقننة وبحدود معروفة مقارنة مع النمو غير الموجه الذي كانت تمارسه المدن سابقا وخاصة في المرحلة الاولى •

وفي كل ذلك يكون للجانب الطبيعي اثره عى صيغ توجه نمو المدن ، ذلك أن اغلب مدن هذه المرحلة جاءت وليدة بيئتها الطبيعية ، اي الموضـع والموقع ، اذ لايمكن ان يفهم أي من المتغايرين من دون استيعاب الثاني •

ان كل مايصيب الموضع والموقع من عوامل سلبية مثل الفيضانات او الاهمال تبعا لسعة العلاقات والظروف السياسية والاقتصادية او الاهمال..الخ ينعكس على المدينة . وبالعكس فكلما تطورت المدن وازدهرت تطـورت مواضعها ومواقعها .

لقد أسهمت مواضع هذه المدن بتشكيل نسيجها العمراني الذي جاء الاول للمهاجرين لهذه المستقرات البشرية الحضرية وكذلك الحيـز الـذي يجد فيه سكان الاقليم مايطلبونه من سلع وخدمات ، في وقت يوفر فيه الاقليم حاجة المدن من الانتاج(٣٦) الحيواني والنباتي يضاف الى ذلك ان الاقاليـم هي الحيز الذي نمت فيه وتوسعت هذه المدن وستستمر كذلك ، مما ينبغي ان يؤخذ بنظر الاعتبار من قبل اي ممارسة تخطيطية على مستواها القومـــي والاقليمي والمحلي بما فيه التصاميم الاساسية .

ملحق رقم (١)

المدن الحديثة حسب المراحل

مدن المرحلة الاولى (١٩٢٠ ـ ١٩٧٣) :

١ ـ صلاح الدين
٢ ـ عين زالـة
٣ ـ ربيعة
٤ ـ البيجي
٥ ـ عكيكة
٦ ـ الفيصلية
٧ ـ الزبير
٨ ـ القادسية
٩ ـ حصيبة
١٠ـ البصية
١١ـ الشبيكة
١٢ـ النخيب
١٣ـ الرطبة
١٤ـ السلمان

مدن المرحلة الثانية (بعد ١٩٧٣) :

١ ـ عنه الجديدة •
٢ ـ العبيدي
٣ ـ الحبانية •

ـ الهــوامش ـ

* ان هذه المدن تمثل اهم مدن المرحلة .

** تمثل هذه المستقرات الحضرية اهم مدن المرحلة .

١ ـ L. Munford, The City in History, Penguin Books London P. 2.

٢ ـ وزارة البلديات مديرية التخطيط والهندسة العامة ، خان بني سعد ، دراسة (٢٦) ، ١٩٧٤ .

٣ ـ د . جمال حمدان (١٩٦٤) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ ـ ٢١٤ .

٤ ـ جمال حمدان (١٩٦٤) المدينة العربية ، القاهرة ، ص ٦٢ ـ ٦٣ .

٥ ـ Hassan Mahmood Ali, Akashat Growth Pole Theory Development, A Thesis Submitted to the Centre for Urban and Regional Planning of the University of Baghdad, Baghdad p. 141.

٦ ـ M.J. Moseley, Growth Spatial Planning, Oxford,1974 pp.3-13.

٧ ـ المؤسسة العامة للاسكان ، دائرة التصميم والدراسات ، عنه الجديدة ، تقرير بدون تاريخ .

٨ ـ سعد عبدالرزاق القيسي ، مدينة الحبانية السياحية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداو ، ١٩٨٣ . ص ٧٢ ـ ٩٥ .

٩ ـ وزارة الري ، مسودة التقرير النهائي ، تخطيط إقليم أعالي الفرات واعادة اسكان اهالي خزان حديثة (القادسية) ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٧٩ ـ ٨٠ .

١٠ ـ Hassan Mahmood Ali, Op.cit.

١١ ـ د . عبدالرزاق عباس ، جغرافية المدن ، بغداد ، ١٩٧٧ ص ٣٢٢ـ٣٢٣ .

١٢ ـ Doxiadis Associates International Group S.A., Consultants on Development and Ekisticks, Dox, IRA. GA. 151.

١٣ ـ التعداد العام لسكان العراق ، ١٩٧٧ ، د . عبدالرزاق عباس (١٩٧٣) المصدر نفسه ، ص ٧٢ ـ ٧٣ .

١٤ ـ خضير عبدالعباس سبع الزبيدي ، دور العوامل الاجتماعية في عملية التوسع الحضري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ، ١٩٨٤ ، ص ٦٧ ـ ٦٨ .

١٥ـ حسن كشاش الجنابي ، الوظيفة السكنية لمدينة الرمادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافية ، كلية الاداب / جامعة بغداد ، ص ٥٦ ـ ١٠٨ .

١٦ـ فؤاد قادر احمد ، التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الصناعية ضمن النسيج الحضري في مدينة السليمانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨ ص ٤٦ .

١٧ـ وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، مدينة السماوة ، ١٩٧٩ .

١٨ـ خضير عبدالعباس سبع الدجيلي ، المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

١٩ـ J. J. Palen, The Urban World, New York, 1975 pp. 36-37.

٢٠ـ فؤاد قادر احمد ، المصدر نفسه ، ص ١ ـ ٥ .

٢١ـ فؤاد قادر احمد ، المصدر نفسه ، ص ٢٢ ـ ٣٢ ، ٥١ ، ٧٧ .

٢٢ـ خليل حسن الزركاني ، تحليل التوزيع المكاني للصناعات النسيجية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ص ١١٢ ـ ١١٥ ، ١٨٠ ـ ١٩٤ .

٢٣ـ خضير عبدالعباس سبع الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص ٩٥ .

٢٤ـ سلمان حميد الكبيسي ، المصدر نفسه ، ص ١١ .

٢٥ـ د . عادل عبدالله خطاب ، اختيار وتخطيط المناطق الصناعية في المدن . مجلة كلية الاداب ، العدد ، ١٤ ، بغداد ، ١٩٧٩ ص ٥٥ ـ ٥٦ ، د . مظفر علي الجابري ، التخطيط الحضري ، ج ١ ، ط ١ ، الموصل ، ١٩٨٦ ، ص ٣٢١ .

٢٦ـ طالب محمود جاسم ، الاهمية الاجتماعية ـ الاقتصادية للصناعات الريفية في تخطيط التنمية الريفية المتكاملة في ريف قضاء الصويرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، مدينة السماوة ، المصدر نفسه .

٢٧ـ خضير عبدالعباس سبع الزبيدي ، المصدر نفسه ص ١٠٠ .

٢٨ـ خضير عبدالعباس سبع الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

٢٩ـ خليل حسن الزركاني ، المصدر نفسه ص ١٩٢ .

٣٠ـ وزارة التخطيط ، دائرة التخطيط والهندسة ، قصبة المجر الكبير ، ١٩٧٨ .

٣١ـ وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، مدينة السماوة ، ١٩٧٩ (المصدر نفسه) .

٣٢ـ صفاء جاسم الدليمي ، متطلبات تخطيط المنطقة المركزية ضمن التصميم الاساسي لمدينة الديوانية وامكانيـة تطويرها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٤٣ .

٣٣ـ راجع د . خالص الاشعب ، د . صباح محمود ، مورفولوجية المدينة ، بغداد ، ١٩٨٠ ، د . خالص الاشعب ، المدينة العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، د . خالص الاشعب ، مدينة بغداد ، بغداد ، ١٩٨١ .

٣٤ـ صفاء جاسم الدليمي ، المصدر نفسه ، ص ٣٠ ـ ٥٠ .

٣٥ـ حسن كشاش الجنابي ، المصدر نفسه ص ٣١ ـ ٥٥ ، ٥٦ ـ ٩٤ ـ ١٠٨

٣٦ـ خضير عبدالعباس سبع الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص ٥٦ ـ ٦٤ ، ٦٧ ـ ٦٨ ، ١٠٤ ، ١٠٦ .

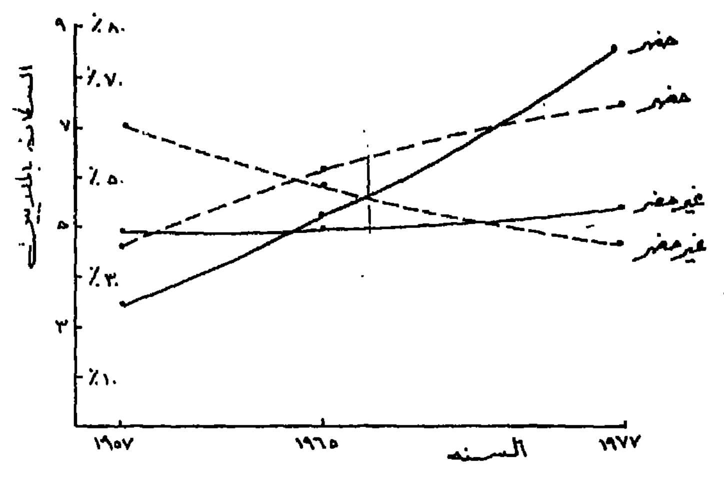
الفصــل الثالث

مظاهر النمو الحضري المعاصر في العراق

الدكتور خالص الاشعب
جامعة بغداد

ان العــراق هــو مهــد التحضــر ، اذ تزامنــت حضــارته مــع عملية التحضر التي عبر عنها بظهور اقدم المستقرات البشــرية الحضرية في العالم والتي كانت تمدها المستقرات البشرية غير الحضرية بالمعين البشري الذي يزيد من عملية النمو الحضري . وبانتقالهم نحو المستقرات الحضرية ، فانهم سيمارسون انشطة لا ترتبط بانتاج الغلة من الارض (الزراعــة) مما كان السبب لظهور طلائع المدن في العراق، وربما منذ الالف السادس قبل الميلاد حيث توفر فيض من الانتاج الزراعي بستطاعه اعالة اعداد من السكان تتركز في المدن لتمارس انشطة وفعاليات حضرية[1] . ان للنمو الحضري المعاصــر في العراق خصوصيته ضمن عملية التحضر الجارية في الوطن العربي والعالــم ومن ابرز معالم هــذه الخصوصية حداثته وسرعته وارتفاع وتيرته ومن ثم حجمه وكونه متقدما على عملية التصنيع[2] ، مما يتلطب تســريع وزيــادة

شمولية التنمية المكانية التي بدأها العراق ، وخاصة منذ سبعينات هذا القرن لتحقيق الموازنة المكانية في مجال توزيع السكان على مستقراتهم البشرية (الحضرية وغير الحضرية) وتنمية البنى الاقتصادية لهذه المستقرات ، وذلك باستيعاب واع لامكانات وحدة الارض وخصوصيتها ايضا ، ضمن مسيرة التحضر المعاصرة في العراق . اذ قد يكون التركيز على النشاط الصناعي في منطقة امرا محبذا ومبررا ولايكون كذلك في منطقة اخرى ، الامر الذي يبرر الدعوة بان مسيرة التحضر التي نريدها موجهة لا تكون بالضرورة نسخة اخرى لممارسة قام بها اي بلد مهما كانت درجة تطوره . بالرغم من ان عدد سكان العراق عام ١٩٧٧ ارتفع عما كان عليه عام ١٩٤٧ باكثر من (٢ر٥) مرة وبمعدل مرتين للنمو السكاني السنوي البالغ (٣ر٣٪) سنويا وهو معدل عال مقارنة مع معدلات النمو في العالم، فان معدل النمو السنوي للسكان الحضر قد فاق ذلك كثيرا حيث كان حوالي (٦٪) مما يشكل زيادة تقارب ضعفي معدل النمو في مصر للفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢[٣]. لقد جاء النمو الحضري المعاصر هذا على حساب تراجع نسب السكان غير الحضر ، فبينما كانت نسبة السكان الحضر عام ١٩٤٧ اقل من (٢٩٪) من مجموع سكان العراق ، ارتفعت الى (٣٥٪) عام ١٩٥٧ والى حوالي (٥٠٪) عام ١٩٦٥ لتصبح حوالي (٦٤٪) عام ١٩٧٧ .



شكل رقم (١) ـــــ نمو السكان في العراق بين ١٩٥٧ - ١٩٧٧

- - - - النسبة المئوية للسكان الحضر وغير الحضر بين ١٩٥٧ - ١٩٧٧

ان ذلك لا يعني ان السكان غير الحضر هم في حالة ثبات ، اذ انهم في حالة نمو ايضا • لقد تضاعف عدد السكان الحضر بين ١٩٥٧ و ١٩٧٧ اكثر من ٣ مرات(٤) استقطبت منه بغداد اكثر من (٥٠٪) من مجموع السكان الحضر • ان المدن سيما الكبيرة منها تمتص دوما اغلب هذه الزيادات ، وبذلك تكون الهجرة الكبيرة والسريعة (النمو الميكانيكي) عاملا فاعلا في النمو الحضري المعاصر في العراق ، هذا بغض النظر عن اسباب الهجرة التي تقع ضمن عوامل الدفع والجذب •

تستقطب محافظات بغداد والبصرة ونينوى اكبر نسبة من السكان الحضر ، الظاهرة التي تنامت بعد خمسينات هذا القرن بسبب تفاعل جملة عوامل ستناقش في فصل آخر من هذا الكتاب • جاء هذا الاستقطاب مبكرا وثابتا في اتجاهه مقارنة مع النمو الحضري في محافظات اخرى تأخر فيها هذا النمو الذي لم يكن ثابتا في وتائر

زيادته • وتجدر الاشارة هنا الى انه بالرغم من قصر عمر التحضر المعاصر في العراق فان توقيت الوصول اليه يتباين من محافظة الى اخرى لاسباب تتعلق بتفاصيل خصوصية كل منهـا • بكرت محافظـة التأميم وكربلاء والنجف فزادت نسبة السكان الحضر فيها على السكان غير الحضر منذ عام ١٩٤٧ وذلك على ضوء البنية الوظيفية لكل منهما، هذا مقارنة مع محافظة بغداد التي التحقت بهذه الفئة مـن المحافظات عام ١٩٥٧ ، والسبب وراء ذلك ما اسبغته عليهـا الصفة العاصمية ومزاياها متفاعلة مع عوامل طاردة في مناطق معينة اخرى • اما البصرة فلم تنتظم الى هذه المجموعة الا عام ١٩٦٥ وقد اهلها لذلك كونها الميناء الرئيس للقطر • وقد تأخرت محافظات اربيل والموصل والانبار الـى عام ١٩٧٧ لكي ترتفع فيها نسبة الحضر على غير الحضر مقارنة مع المحافظات العشر الباقية التي مازالت نسبة السكان غير الحضر متفوقة عام ١٩٧٧ على نسبة السكان الحضر وان كانت المؤشرات تدل على انها في الطريق الى تغير هـذه النسبة لصالح نسبة الحضر •

وتجدر الاشارة هنا الى امكانية ايجاد فئات لمحافظات القطر حسب درجة تحضر كل منها ، حيث سيظهر ان فئـات قليلـة التحضر اقـل من (٣٠٪) من مجموع سكانها من الحضر ومتوسطة التحضر بين (٣٠٪ ــ ٥٠٪) من مجموع سكان كل منها حضر • وعالية التحضر حيث يزيد نسبة السكان الحضر على (٥٠٪) من المجموع • ومن خصوصية النمو الحضري المعاصر في العراق ايضا ثبوت الاتجاه عموما في المحافظات كافة نحو ارتفاع نسبة السكان الحضر مقارنة مع تذبذب واضح في توجه نمو السكان غير الحضر وان كان بمجمله يميل الى الهبوط كما في محافظات الانبار ودهوك واربيل وواسط وميسان والبصرة والقادسية والنجـف •

ان المصدر الرئيس للتحضر على مستوى القطر ، هو الفيض السكاني المتواجد في الريف والذي تستقطبه بالدرجة الرئيسة بغداد ومنذ خمسينات

هذا القرن ودون اي تراجع ، حيث استقطبت بغداد عام ١٩٧٧ اكثر من (٥٠ ٪) من حجم الهجرة الداخلية في القطر ، تليها في ذلك محافظات البصرة فالتأميم فأربيل فكربلاء ، يقابل ذلك الهجرة الطاردة التي تحدث في المحافظات الاخرى والتي تتصدرها ميسان فذي قار فديالى وهكذا . وان مثل هذا التوجه نحو المستقرات الحضرية الرئيسة هو الذي يفسر استحواذ مدن بغداد والبصرة ونينوي والتأميم على اكثر من (٦٠٪) من مجموع السكان الحضر[٥] .

ومما سبق يظهر ان لعملية النمو الحضري المعاصر في العراق دورة لم تكتمل بعد ، امتدت المرحلة الاولى منها حتى منتصف الخمسينات وكانت نسبة السكان الحضر بحدود الثلث من مجموع السكان . اما المرحلة الثانية وهي مرحلة النمو فقد انتهت عند منتصف الستينات ، حيث وصلت نسبة السكان الحضر الى النصف من مجموع سكان القطر ، ليدخل العراق مرحلة تحضره الثالثة التي اتصفت بالسرعة الكبيرة والحجم الكبير ، حيث زيادة معدل نمو السكان الحضر على معدل نمو السكان العام مما جعل نسبة السكان الحضر عند ثلثي مجموع السكان عام ١٩٧٧ تقريبا . واستمرت النسبة بالارتفاع لتصل الى ٧٤٪) حاليا . وان الدلائل تشير الى استمرار ظاهرة النمو الحضري وبما يحقق تكاملها ربما في نهاية القرن ان ذلك يعني ان عملية التحضر المعاصرة في العراق مازالت جارية وان التفاوت بين عدد كل مرحلة يعود الى اكثر من متغاير اجتماعي ــ اقتصادي اي حضاري . وتجدر الاشارة هنا الى دراسات صنفت الاقطار حسب درجة تحضرها وخصوصية هذا التحضر ، الى اربع مراحل مثلت الرابعة منها كل من تشيلي والولايات المتحدة الامريكية . يتصف مجتمع الاولى بالحضرية المتعملقة (المتروبولية) غير المتوازنة مقارنة مع مجتمع الثانية الحضري المتعملق (المتروبولي)[٦] .

وبالامكان هنا الاستدلال على خصوصية كل مرحلة من عدد المدن من فئات معينة . فقد كان عدد المدن من فئة (٥٠٠٠) نسمة فأكثر (٤٩) مدينة

لترتفع الى (٦٦) مدينة عام ١٩٥٧ والى (٩٣) مدينة عام ١٩٦٥ وبلغت (١٣٤) مدينة عام ١٩٧٧[٧] . وتجدر الاشارة هنا الى وجود تباين بين المحافظات في خط البداية الزمنية والنهاية نتيجة لخصوصية التطور في كل محافظة . ومن اجل ملاحظة التباين المكاني في درجة التحضر في محافظات العراق يمكن ملاحظة ثلاثة اصناف، المحافظات عالية التحضر وهي التي تزيد فيها نسبة التحضر على (٥٠٪) مجموع سكانها متمثلة بمحافظات البصرة والنجف وكربلاء وبغداد والانبار والتأميم واربيل ونينوى مشكلة نسبة قدرها (٤٤ر٤٪) من مجموع محافظات القطر . وصنف ثان متمثل بالمحافظات التي تتراوح نسبة التحضر في كل منها بين (٣٠٪ — ٥٠٪) شاملة محافظات المثنى والقادسية وواسط وبابل وديالى وصلاح الدين والسليمانية ودهوك وميسان وبنسبة قدرها (٥٠٪) من مجموع محافظات القطر . اما الصنف الثالث فهو منخفض في درجة تحضره حيث تقل عن (٣٠٪) من مجموع سكانها واقتصر هذا الصنف على محافظة واحدة هي محافظة ذي قار وكما يوضحها الجدول رقم (١) الذي يقدم صورة لا تخلو من تفصيل عن التشكيلة الحضرية وتباين عناصرها على المحافظات . وتجدر الاشارة هنا الى ان عدد المحافظات في كل صنف قابل للتغير من سنة لاخرى على ضوء وتيرة وحجم النمو الحضري في كل منها والذي يتصف بعدم الثبات .

جدول رقم (١)

عدد سكان المحافظات والسكان الحضر وسكان المدن من فئة اكثر من ٣٠٠٠ نسمة ، ونسب كل منها الى مجموع السكان ونسبة سكان المدن اكثر من ٣٠٠٠ نسمة من السكان الحضر لعام ١٩٧٧ ،

ت	المحافظة	مجموع السكان	مجموع السكان الحضر	عدد المدن	عدد المدن من ٣٠٠٠ فأكثر	٪ التحضر	٪ من ٣٠٠٠ فأكثر من مجموع السكان	مجموع سكان المدن اكثر من ٣٠٠٠	٪ المدن من ٣٠٠٠ فأكثر من السكان الحضر
١	البصرة	١ر٠٠٨ر٦٢٦	٨٠٠٤٤٤	١٧	١٦	٧٩ر٣	٦٥ر١	٦٥٦٦٢٢	٨٢ر١
٢	ميسان	٣٧٢٥٧٥	١٦٥٧٨٢	١٤	٩	٤٤ر٤	٢٨ر٥	١٠٦٣٤٨	٦٤ر١
٣	ذي قار	٦٢٢٩٧٩	٢٤٧٣٢٣	١٩	١٥	٢٦ر٢	٢٦ر٢	١٦٣٥٣٧	٦٦ر١
٤	المثنى	٢١٥٦٣٧	١٧٨١٤	١١	٣	٤٠ر٧	٢٦ر٥	٥٧١٦٩	٦٥ر١
٥	القادسية	٤٢٣٠٠٦	١٩٥٦١٩	١٥	٩	٤٦ر٢	٣١ر٦	١٣٣٨٩١	٦٨ر٤
٦	واسط	٤١٥١٤٠	١٨٣٦٧٢	١٨	٩	٤٤ر٢	٢٨ر٨	١١٩٨٦١	٦٥ر٢
٧	النجف	٣٨٩٦٨٠	٢٦٤٠٢٣	٩	٥	٦٧ر٧	٥٩ر٩	٢٣٣٥٤١	٨٨ر٤
٨	كربلاء	٢٦٩٨٢٢	١٧٠٢١٠	٩	٢	٦٣	٥٩ر٧	١٦١١٦٥	٩٤ر٦
٩	بابل	٥٩٢٠١٦	٢٨٨١٨٢	١٥	١٢	٤٨ر٦	٣٥ر٧	٢١١٤٨٣	٧٣ر٣
١٠	بغداد	٣١٣٩٧٠٠	٢٩٢٠٠٧٢	٨	٥	٩٣	٩١ر٢	٢٩٠١١٤١	٩٢ر٤
١١	الانبار	٤٦٦٠٥٩	٢٥٥٦٥٤	١٨	١٣	٥٤ر٨	٣٧ر٦	١٧٥٣١٩	٦٨ر٥
١٢	ديالى	٥٨٧٧٥٤	٢٤٢٠٥٤	٢٣	١٣	٤١ر١	٢١ر٤	١٢٥٩٦١	٥٢ر٠
١٣	صلاح الدين	٣٦٣٨١٩	١٧٥٧٨٧	١٨	١٢	٤٨ر٣	٢٣ر٣	٨٤٩٤٢	٤٨ر٣
١٤	التأميم	٤٩٥٤٢٥	٣٤٧٤٣٧	١١	٦	٧٠ر١	٦٢ر٠	٣٠٧٣٦٤	٨٨ر٤
١٥	اربيل	٥٤١٤٥٦	٢٨٧٩٥٦	٢٢	١٤	٥٣ر١	٣٥ر٧	١٩٣٥٥٨	٦٧ر٢
١٦	السليمانية	٦٩٠٥٥٧	٣٢٥٦٠٢	٣٢	١٥	٤٧ر١	٢٨ر٦	١٩٧٨٢٤	٦٠ر٧
١٧	نينوى	١ر١٠٥ر٦٧١	٥٩٨٨١٢	٣٣	١٥	٥٤ر١	٤٤ر٠	٤٨٧٣٦٦	٨١ر٣
١٨	دهوك	٢٥٠٥٧٠	١٠٧٤٠٤	١٣	٧	٤٢ر٨	٢٨ر١	٧٠٤٩٠	٦٥ر٦
	المجموع	١٢٠٠٠٤٩٧	٧٦٥١٣٣٩	٣٠٥	١٨٠	٦٣ر٧	٥٢ر٩	٦٣٥٢٤٦٥	٨٣٠

المصدر :ــ تعداد السكان لعام ١٩٧٧

يظهر من الجدول اعلاه حقائق عن التحضر المعاصر في العراق ، منها ان نسبة التحضر على مستوى القطر قاربت (٦٤٪) عام ١٩٧٧ وهي نسبة متقدمة جدا مما كانت عليه في سني التعدادات كما تمت الاشارة .

ان الخصوصية في هذه المسيرة هو تزايد الدلالة الحجمية لنسب التحضر مع حداثة التعداد . توزع سكان الحضر على (٣٠٥) مستقرة بشرية حضرية (١٣٤) منها اي حوالي (٤٤٪) منها بسكان يزيد عن (٥٠٠٠) نسمة لكل منها و (١٨٠) منها اي (٤٩٪) منها بنفوس اكثر من (٣٠٠٠) نسمة لكل منها . كما يظهر الجدول حقيقة مهمة هي ان عدد مدن كل محافظة لا يرتبط ايجابيا بالضرورة مع نسبة التحضر فيها . اذ يحدث العكس احيانا ، مثال ذلك انه في الوقت الذي بلغت فيه نسبة مدن محافظة ذي قار من مجموع مدن العراق بكل مراتبها (٦ر٢٪) لم تصل نسبة التحضر فيها سوى (٢٦ر٢٪) وهي اقل نسبة بين محافظات القطر . وبالمقابل فبينما لم تبلغ نسبة مدن بغداد سوى (٦ر٢٪) من مجموع مدن العراق بلغت نسبة التحضر فيها (٩٣٪) مما يمكن اعتبارها عالية التحضر جدا بسبب الصفة العاصمية لمركزها . والامر ذاته يتكرر في اكثر من حالة ، منها مثلا انه بينما بلغ عدد مدن نينوى (٣٣) مدينة وبنسبة تحضر قدرها (١ر٥٤٪) وصلت نسبة التحضر الى (٧ر٦٧٪) في محافظة النجف ويسكنون تسعة مدن فقط . كما تسحب هذه الصفة من ا لتباين على العلاقة بين عدد المدن من فئة (٣٠٠٠) نسمة فأكثر ونسب التحضر في المحافظات ، مما يفسر توزع التوجه العام نحو المراكز الحضرية الى محافظات معينة تتمتع مراكزها بكل عناصر الجذب مثل البصرة والنجف وبغداد وكربلاء والتأميم . واذا ماحسبت نسب التحضر باعتماد المدن ذات الـ (٣٠٠٠) نسمة فأكثر وقورنت بنسب التحضر مقاسة بسكنى المدن كافة ، بما فيها التي يقل عدد سكان كل منها عن (٣٠٠٠) نسمة وعددها (١٢٥) مدينة . فسيظهر ان اقل المحافظات تأثرا هي محافظة بغداد حيث

وجود العاصمة بكل مزاياها، مقارنة مع اكثرها تأثيرا وهي محافظتي صلاح الدين وديالى ، مما يدل على ان الموازنة المكانية في توزيع السكان فيهما كانت السبب في ذلك . اما محافظة كربلاء فلم تتأثر هي الاخرى حيث بقيت نسبة السكان الحضر مرتفعة مما يدل على صغر حجوم سبع منها مما لم يؤثر على النسبة .

اضافة الى ذلك يظهر الجدول ان اكثر من (٨٣٪) من السكان الحضر يعيشون في مدن من فئة الـ (٣٠٠٠) نسمة فأكثر ، هذا الى جانب حقيقة اخرى هي تفوق أربع محافظات في نسب تحضرها على المعدل العام وهي محافظات البصرة والنجف وبغداد والتأميم في حين تتدرج نسب البقية بين (٢ر٢٦٪) لمحافظة ذي قار الى (٦٣٪) في محافظة كربلاء .

شبكية المدن : ـ

ان من يستقرىء تاريخ شبكة المدن في العراق ستظهر له حقيقة نابعة من عضويتها وعضوية كل مدينة من مدنها ، تتمثل بعدم ثبوت او جماد الانماط التوزيعية ورتب كل منها ، شأنها في ذلك شأن درجات التحضر على مستوى المحافظات التي لم تكن ثابتة قط ولايمكن ان تكون كذلك . لقد نمت مدن متقدمة في مراتبها وحافظت اخرى وتدهورت فئة ثالثة او حتى ليختفي بعضها الآخر . وباستثناء العاصمة بغداد فقد تبادلت بعض المدن مواقعها لاسباب تتعلق بجملة متغايرات طبيعية اجتماعية ـ اقتصادية ـ تقنية سواء كان ذلك تلقائيا (عفويا) ام بتخطيط مسبق شامل او جزئي(٨) . وستركز المعالجة هنا على ظاهرتين بالغتي الاهمية هي ظاهرة المدينة الرئيسة ونظام مراتب المدن وعلاقتها بالحجم مما اعطى شبكية المدن في العراق صيغتها المعاصرة .

ظاهرة المدينة الرئيسة : ـ

رافقت عملية التحضر المعاصرة في العراق ظاهرة تنامي وزن واهمية مدينة واحدة واخرى ثانية او ثالثة يليانها ، شأن العراق في ذلك شأن اغلبية

اقطار الوطن العربي والعديد من دول العالم النامي والمتطور على حد سواء ، وان كان لكل قطر خصوصيته في مسيرة التحضر[٩] وبذلك لا تتفق مع ما جاء في بعض الدراسات التي ربطت الهرمية المنتظمة لشبكية المدن بالدول المتقدمة المتطورة[١٠] . هناك علاقة جدلية وايجابية بين حجم المدينة وتنوع ومستوى الانشطة والخدمات التي تقدم منها لسكانها وسكان اقاليمها (اساسية) الامر الذي قد يساعد على تفسير ظاهرة تنامي رئاسة المدينة[١١]. ويغلب ان تحدث الرئاسة على حساب مدن اخرى بصيغة مباشرة او غير مباشرة . لذا بدأ العراق محاولاته الجادة لمعالجتها ومنذ بداية السبعينات ، عن طريق موازنـــة التنمية المكانية التي اعتمدها بمستوياتها القومية والاقليمية والمحلية مما تأتي اليه هذه الدراســـة لاحقـــا .

يغلب على العاصمة ان تتبوأ لاسباب تاريخية ووظيفية ووطنية مرتبـــة المدينة الرئيسة كما في العـــراق . الا ان ذلك لا يحاول دون تسنم مدن اخرى هذه الصفة بالنسبة لمحافظاتها وكما يظهرها الجدول رقم (٢) وهنا لابدّ من الاشارة الى انه بالرغم من اهمية معرفة تأثير ظاهرة الرئاسة على شبكية مدن العراق فانها لا تخلو من جوانب تضايلية حيث ضخامة الهوة الفاصلة بين حجم المدينة الرئيســـة والمدينة الصغرى في غالب الحالات ، مما سيناقش عند معالجة مراتب المدن ليخدم عمليـــة تحقيق الموازنة المكانية الهدف الرئيس للتنمية في العـــراق .

جدول رقم (٢)

درجة الرئاسة ضمن فئة المدن (٥٠٠٠) نسمة فاكثر في محافظات القطر عام ١٩٧٧

١	٢	٣	٤	٥	
المحافظة	سكان المدينة الكبيرة	المدينة	سكان المدينة الصغيرة	المدينة	٢/٤
١ ــ البصرة	٤٥٢١٠٢	البصرة	٧٢٨٥	الهوير	٦٢ر٠١
٢ ــ ميسان	١٠٦٣٤٨	العمارة	٥٠٤٥	الكحلاء	٢١ر٠
٣ ــ ذي قار	١٠١٢٥٦	الناصرية	٥١٤١	الدواية	١٩ر٦
٤ ــ المثنى	٥٧١٦٩	السماوة	٧٩٦٥	الحضر	٧ر١
٥ ــ القادسية	١١٣١٨٣	الديوانية	٥٠٢٢	الدير	٢٢ر٥
٦ ــ واسط	٥٤٨٩٣	الكوت	١٢٥٣٠	العزيزية	٤ر٣
٧ ــ النجف	١٨٦٤٧٩	النجف	٥٤٥٠	الحيرة	٣٤ر٢
٨ ــ كربلاء	١٣٩٧٩٥	كربلاء	٢١٣٧٠	الهندية	٦ر٥
٩ ــ بابل	١٦١٠٥٦	الحلة	٦٧١٦	المشروع	٢٣ر٩
١٠ــ بغداد	٢٨٦٥٩٢٥	بغداد	٧٧٠٤	المدائن	٣٧٢
١١ــ الانبار	٩١٩٠٩	الرمادي	٥١٣٣	راوه	١٧ر٩
١٢ــ ديالى	٧٥٤٨٩	بعقوبة	٦٣٣٠	بلدروز	١١ر٩
١٣ــ صلاح الدين	٢٦١٥٠	تكريت	٥٠٣٨	الدور	٥ر١
١٤ــ التأميم	٣٠٧٤٦٣	كركوك	٦٨٨٣	تازة خورماتو	٤٤ر٦
١٥ــ اربيل	١٩٣٥٥٨	اربيل	٥٠٢٢	جومان	٣٨ر٥
١٦ــ السليمانية	١٧٥٤١٣	السليمانية	٧٨٩٥	شهزور	٢٢ر٢
١٧ــ نينوى	٤٢٩٨٨٣	الموصل	٥٢٧٢	عتي لفتي	١١ر٥
١٨ــ دهوك	٤٠١٩١	دهوك	٧٧٦٠	سرسنك	٥ر١

المصدر :ــ تعداد السكان لعام ١٩٧٧

يظهر الجدول اعلاه جملة حقائق تتعلق بالتفاوت بين حجم المدينة الكبرى والمدينة الصغرى ضمن فئة المدن فوق (٥٠٠٠) نسمة في محافظات القطر المختلفة . ويمكن تقسيم المحافظات في هذا المجال الى ثلاث فئات الفئة الاولى وهي التي يزيد حجم المدينة الكبيرة فيها على الصغيرة باكثر من (٥٠) ضعفا وتشمل محافظات بغداد والبصرة وينوى، اما الفئةالثانية فهيالتييتراوحفيها حجم المدينة الكبرى بين (٢٥ ــ ٥٠) ضعفا للمدينة الصغرى وتشمل محافظات النجف والتأميم واربيل . اما المحافظات الاخرى وعددها (١٢) محافظة فيقل حجم المدينة الكبرى فيها على الصغرى عن (٢٥) ضعفا .

وان هذا التباين كان مبررا رئيسا لاعتماد التخطيط القومي والاقليمي في العراق بصيغة فاعلة لتقليل هذا التبا ن الذي جاء نتيجة لعدم الموازنة المكانية في توزيع السكان في الفترة التي سبقت سبعينات هذا القرن . وبالفعل فان المؤشرات تدل على ان الهوة بين حجوم المدن بدأت تصغر ومنذ عام ١٩٧٢ حيث اقيم قسم التخطيط الاقليمي ليتحول الى هيئة التخطيط العمراني لاحقا، واخذ العراق يطور تصاميم اساسية لاقاليمه ولمدنه بابعادها الاقليمية ، مثال ذلك ماجرى للموصل والبصرة وبغداد. يعود هذا التباين فيالحجوم وفي كل المحافظات التي تكبر فيها الفروق الى تنوع وتوافر فرص العمل والخدمات في مدن مركزية تمثل مراكز المحافظات ، والجدول التالي يلقي ضوءا على ظاهرة الرئاسة في محافظات القطر .

جدول رقم (٣)

درجة الرئاسة للمدن في العراق حسب المحافظات عام ١٩٧٧

	المحافظة	المدينة الرئيسة	نسبة المدينة الثانية من الاولي		نسبة المدينة الثالثة من الاولي	
			المدينة	النسبه	المدينة	النسبه
١	البصرة	البصرة	شط العرب	١٢ر٢	ابو الخصيب	١٠ر٥
٢	ميسان	العمارة	المجر الكبير	١٨ر٦	قلعة صالح	٥ر٩
٣	ذي قار	الناصرية	الشطرة	٣٣ر٤	سوق الشيوخ	٢٠ر٠
٤	المثنى	السماوة	الرميثة	٣٢	الخضر	١٣ر٩
٥	القادسية	الديوانية	الشامية	١٨ر٢	الحمزة	١٥ر٤
٦	واسط	الكوت	الفلاحية	٧٢ر٨	الحي	٥٤ر٥
٧	النجف	النجف	الكوفة	٢٥ر٢	المشخاب	٥ر٣
٨	كربلاء	كربلاء	الهندية	١٥ر٢	عين التمر	٢ر٠
٩	بابل	الحلة	الاسكندرية	١٦ر١	المسيب	١٥ر١
١٠	بغداد	بغداد	الجسر	٠ر٦	المحمودية	٠ر٦
١١	الانبار	الرمادي	الفلوجة	٦٨ر٦	هيت	٢٢ر١
١٢	ديالى	بعقوبة	خانقين	٣٨ر٥	المقدادية	٢٨ر٢
١٣	صلاح الدين	سامراء	تكريت	٧٠ر٢	طوزخورماتو	٥٧ر٨
١٤	التأميم	كركوك	دبس	٢ر٨	الحويجة	٢ر٤
١٥	اربيل	اربيل	كويسنجق	٧ر٩	راوندوز	٤ر٤
١٦	السليمانية	السليمانية	حلبجه	١٢ر٧	بشدر	٧ر٨
١٧	نينوى	الموصل	تلعفر	١٣ر٣	الشرقاط	٢ر٨
١٨	دهوك	دهوك	زاخو	٧٥ر٣	سميل	١٩ر٣

المصدر ، تعداد السكان لعام ١٩٧٧

يظهر الجدول السابق جملة حقائق منها ان ظاهرة الرئاسة تبرز في (١٤) محافظة ، علما بان درجتها تتباين من محافظة لاخرى على ضوء تاريخية المدينة الكبرى وبنيتها الوظيفية وعلاقاتها الاقليمية ، هذا مقارنة مع (٤) محافظات لا تظهر فيها الرئاسة وذلك لعوامل طبيعية وادارية وسكانية وتخطيطية وتاريخية، حيث موازنة التوزيع على ضوء امكانات اقليم كل من مدن هذه المحافظات .

تمثل المدن الرئيسة اهم عقد المواصلات في القطر كما ان مراتبها الادارية تعزز من رئاستها حيث تؤهلها لاستقطاب اهم واكثر الانشطة والاستثمارات مما شخصته خطط العراق التنموية والتي وضعت له الخطوات التي تضمن الحد من هذا التركيز من خلال موازنة التوزيع واعادة موازنته، وهو ما قد ناقشته اكثر من دراسة، وفي حالة العراق تظهر صفة الرئاسة في محافظات تتباين في بنياتها الاقتصادية مما لا يتفق مع ماجاء به كل من كلايد براونتغ ونورتون كنسبرغ حيث ربطا ظاهرة الرئاسة بمعدل الدخل .

تمتلك المدن الرئيسة في العراق صفات ايجابية حيث انها مؤهلة لتؤدي دور الاماكن المركزية الكفوءة التي تخدم اقاليمها التي تحكمها ودون ان يرتبط اقتصاد هذه المدن بالتصدير كما لاحظ لنسكي[١٢] يظهر من الجدول ايضا وجود انماط من رتب المدن بعضها يقترب او يكاد وبصورة نسبية من تدرج جفرسون، كما في حالة محافظة ديالى، الى جانب نمط اخر منفرج لا تبتعد فيه المدينة الثانية عن الاولى كما في محافظتي صلاح الدين ودهوك، في حين تقترب المدينة الثانية من الثالثة في حالة محافظة بغداد وبابل والبصرة والقادسية ، كما يظهر النمط المقلوب حيث تزداد شدة الانحدار من المدينة الاولى الى الثانية التي تبدو صغيرة امامها مثل محافظات بغداد والتأميم واربيل وعلى مستوى العراق ايضا حيث كان التدرج (١٠٠ ـ ١٥٫٧ ـ ١٤٫٩) لبغداد والبصرة والموصل. وتبرز فاعلية عملية التجاذب الوظيفي في المدن الرئيسة مما يزيد من استقطابها لليد العاملة والكفاءات .

تخلق ظاهرة المدينة الرئيسة تحديات امام الجهات التخطيطية تتمثل بضرورة تحقيق موازنة في التنمية المكانية بما فيها ايجاد المدن (المصدات) الجديدة اضافة الى ضرورة رفع كفاءة استعمالات الارض والخدمات في المدينة الرئيسة وموازنة توزيعها .

مراتب المدن : ـ

جاءت شبكية مراتب مدن العراق نتيجة للنمو الحضري بما فيه المعاصر الذي احتلت فيه وتتيجة له كل مدينة مرتبتها . ستتم معالجة النظام المديني لمدن العراق على اساس متغاير الحجم ، وللمدن التي يزيد حجم كل منها على (٥٠٠٠) نسمة ومعرفة علاقته بالرتبة وبايجاز ينسجم مع المجال المتاح وطبيعة الموضوع . (ملحق رقم ١) .

ان ذلك يوفر ضياء يمكن توظيفه لضمان تعديل الشبكية بما يزيد من تكاملها وانسجاما مع خطط التنمية التي خطها قطرنا في مرحلته الحضارية المعاصرة . ان ذلك يؤشر اهمية النظر باعادة توزيع السكان والاستثمارات ومواصلة زيادة كفاءة الطرق وسهولة الوصول الى مختلف المستقرات البشرية الحضرية وغير الحضرية مما يضمن زيادة نظامية وايجابية الهرمية الحضرية .

ستقتصر المعالجة هنا على تطبيق قاعدة الرتبة ـ الحجم Rank-Size Rule او التوزيع اللوغارتمي الطبيعي للباحث جورج كنكسلي زيف[١٣] دون التطرق الى المعالجات النظرية الكثيرة التي تناولت الموضوع وذلك لمعرفة الانماط التوزيعية السائدة رغم ماعلى هذا الاطار النظري من مآخذ ، مثل عدم ادخاله نظام مجاميع المدن بدلا من المدن المنفردة ، واعتماده الارقام المطلقة . وهكذا ستتم دراسة المدن من فئة (٥٠٠٠) نسمة فأكثر حسب تسلسل رتبها وذلك بمعرفة عدد سكان كل منها ومقارنته برتبتها وبالمقارنة مع عدد سكان ورتب المدن الاخرى على مستوى القطر ، مع بعض الامثلة لمحافظات البصرة وميسان والمثنى (من الاقليم الجنوبي) وبغداد والانبار من الاقليم الاوسط واربيل ونينوى

من الاقليم الشمالي ، حيث تؤثر خصوصية كل محافظة على شبكية مدنها مما يمكن توظيفه لتنسيتها بغض النظر عن قربها او بعدها من الصورة المثالية للقاعدة .

ومن اجل ذلك فقد اعد الملحق رقم (١) الذي رتبت فيه مدن العراق من فئة الـ (٥٠٠٠) نسمة فاكثر تنازليا حسب معيار الحجم السكاني ، يلي ذلك وضع هذه المدن على جدول بياني لوغارتمي بمحورين رأسي للحجم السكاني وافقي للرتبة .

يفترض زيف ان يكون حجم المرتبة الثانية (½) حجم المدينة الاولى وحجم المدينة الثالثة (⅓) حجم المدينة الاولى وهكذا الى ن من المدن حيث تكون مرتبتها (١/ن) ان ذلك يولد بالنتيجة خطا توزيعيا مستقيما كما يوضحه الشكل رقم (٢) والشكل رقم (٣) وبالنسبة لزيف فانه يفترض ان الابتعاد عن الخط المستقيم يؤشر تخلخلا في شبكية المستقرات الحضرية وذلك بسبب هيمنة المدن الكبيرة ممثلة بمراكز المحافظات ، الامر الذي التفتت اليه بدافع معالجته الخطط التنموية ومنذ سبعينات هذا القرن على مستوى الاقاليم والمحافظات وذلك لضمان رفع كفاءة استعمالات الارض والخدمات في المدن الكبيرة مع زيادة الاهتمام بالمدن من مراتب ادنى . يظهر الشكلان (٢) و (٣) البروز الواضح لرئاسة مدن بغداد والبصرة وميسان والمثنى واربيل ونينوى، في حين تكون ظاهرة الرئاسة في محافظة الانبار اقل بروزا وتختفي هذه الظاهرة في محافظة صلاح الدين ومحافظة واسط حيث موازنة التوزيع لعوامل تاريخية وطبيعية وتخطيطية كما يظهر في الملحق رقم (١) . وتجدر الاشارة هنا الى ان النظام التنازلي ظاهرة واضحة وان كانت ليست بالصيغة نفسها التي يفترضها زف. وفي شبكية التوزيع القائمة تتأثر المدن من المراتب الوسطى بنمو الكبرى اكثر من تأثر المدن من مراتب ادنى . وفي حالة العراق ــ كما في اقطار اخرى من الوطن العربي ــ تكون العلاقة طردية بين المدينة والحجم، اي كلما

تقدمت رتبـة المدينة ازداد حجمها السكاني بالوقـت نفسـه تكون العلاقة عكسية بين رتبة المدينة وعدد مدن كل فئة[١٤] •

استقطبت بغداد حوالي (٢٤٪) من سكان القطر عام ١٩٧٧ في حين لم تستقطب المدينتان الثانيةوالثالثة (البصرة والموصل) مجتمعتين سوى (٢ر٧٪) مـن مجموع السكان للسنة نفسـها • ان ذلك يضع السكان الذين يعيشون في المدن الثلاث الاولى اكثر من (٣١٪) من مجموع سكان القطر • اما اذا اخذت المدن المئة الفية في العراق وعددها (١٢) مدينـة عام ١٩٧٧ ، فقـد استقطبت حوالي (٧٠٪) من سكان العراق في حين يتوزع بقية السكان على المدن الاخرى •

ومن اجل تصنيف المدن فوق الـ (٥٠٠٠) نسمة ضمن فئات حجميـة فقد اعد الجدول التالي :

جدول رقم (٤)

توزيع المدن العراقية من فئة ٥٠٠٠ واكثر حسب مراتبها الحجمية لعام ١٩٧٧

المرتبة الحجمية	عدد المدن	٪ مجموع المدن
اقل من ٥٠٠٠	١٧٣	٥٦ر٧٢
٥٠٠٠ — ٢٥٠٠٠	٩٨	٣٢ر١٣
٢٥٠٠٠ — ٥٠٠٠٠	١٤	٤ر٥٩
٥٠٠٠٠ — ١٠٠٠٠٠	٧	٢ر٢٩
١٠٠٠٠٠ — ٢٥٠٠٠٠	٩	٢ر٩٥
٢٥٠٠٠٠ — ٥٠٠٠٠٠	٣	٠ر٩٨
اكثر من ٥٠٠٠٠٠	١	٠ر٣٢
المجموع	٣٠٥	٪٠٠

المصدر : التعداد العام للسكان ١٩٧٧

يظهر من الجدول السابق ان قمة الهرم لفئات المدن تضيق مع الارتفاع في المرتبة ، ويبدأ الهرم يعرض تدريجيا حتى يصل الى القاعدة العريضة التي تتكون من (١٧٣) مدينة دون الـ (٥٠٠٠) نسمة • باستثناء شذوذ حالة واحدة هي ان فئة المدن (١٠٠٠٠٠ ـ ٢٥٠٠٠٠) تزيد على فئة المدن التي تليها وتسبقها•وان ذلك يعني ان العلاقة عكسية بين الفئة وعدد المدن التي تنتظم فيها ، ذلك ان المدن دون الـ (٢٥٠٠٠) نسمة تشكل حوالي (٩٠٪) من مجموع مدن العراق •

كما لابد من الاشارة الى ان نسبة سكان كل فئة من المدن ترتفع مع ازدياد حجم الفئة حيث تصل الى مداه في حالة مدينة بغداد التي تتبوأ موقع رئاسة مدن العراق بصورة بارزة •

مظاهر بنيوية :ـ

لابد من التوضيح هنا الى مسألة ندر ان عولجت من قبل المعنيين في دراسات المدن والتحضر ، وهي انه بالرغم من كل المردودات والمظاهر السلبية المرافقة للنمو الحضري والناتجة عنها ، فانه يحمل بين طياته ايجابيات عديدة ومتنوعة تجعل توجه السكان نحو المستقرات البشرية الحضرية الجاذبة عملية صحية ؛ اذ من خلاله تتحقق موازنة سكانية مكانيا بما في ذلك توزيع اليد العاملة والاستثمار بين كل مناطق الجذب والتصدير •

ان مثل هذه الموازنة تحقق في حالات عديدة كفاءة في الاداء وزيادة وتنوعاً في الانتاج، وتحسناً في مستواه تنسرب مردوداته على مختلف الوحدات المكانية في القطر • وفي هذا السياق لايمكن بعد ان قطع العراق تطورا في

تقنيات الزراعة والري مما وفر فيضا متزايدا من السكان ، وخاصة من الفئات النشيطة اقتصاديا، مما لا يمكن ولا يفضل ان يبقى عاطلا او شبه عاطل (بطالة مقنعة) مما قد يسبب مشاكل ربما تكون اصعب واكثر تعقيدا من المشاكل التي يحدثها بسبب توجهه نحو المدينة .

وبالمقابل فان المدينة بنموها تزداد كفاءة وتسهم بانعاش الريف الذي يشكل اقليمها او جزءاً منه، وذلك بتزويده بمختلف انواع المنتجات والخدمات وبسهولة تنسجم مع تطور طرق النقل والاتصال الذي يفسر مركزية هذه المدن وسهولة الوصول اليها .

اضافة الى كل ذلك ففي حالات معينة تنمو المدن بقرار تخطيطي وفق برنامج معين كما حدث لاكثر من مدينة في العراق فرضه التطور المعاصر .

وهكذا فان عملية التحضر بما فيه النمو المعاصر للمدن يوفر حلولا ذاتية مخططة او عفوية ، جزئيا او كليا ، يصبح بالامكان من خلالها امتصاص الفيض من اليد العاملة حيث تستطيع ان تجد فرصا للعمل تصب نتائجه لخدمة القطر كله وبمشاكل قابلة للحل هي الاخرى .

ان النمو الحضري المعاصر سرع وعمق من عملية التفاعل الاجتماعي بين اجزاء القطر خالقا حراكا جغرافيا افقيا ، يسهم بدوره في تحقيق تكامل وتفاعل بين اجزاء القطر ويحرر الفرد من القوقعة الجغرافية او الاجتماعية المحدودة . وبذلك فان نمو المدن في مثل هذه الحالات يسهم في زيادة قدراتها الوظيفية في وقت ترتفع فيه كفاءة الانشطة الزراعية .

وما دامت عملية التحضر المعاصرة قد تأصلت محاكية عملية التحضر العربية الاصيلة فلابد — اذاً — من قبولها كاحد العناصر الايجابية بمسيرة قطرنا الحضارية والتي تدعو هذه الدراسة الى توجيهها ضمن اطار خصوصية القطر والوطن العربي .

إذ من دون الحفاظ على الخصوصية هذه ستحدث مشاكل معقدة ليس من الضرورة الوقوع فيها او ارتكابها . ان ذلك يسهم في ردم الهوة الزمانية بين توقيت عملية التحضر بما فيه نمو المدن . وتوقيت تطور او تطوير البنيات الخدمية والاجتماعية والاقتصادية ويحقق تزامنا في مسيرة كل منهما . مما ينبغي ان يكون هدف اية تنمية مكانية . اذ ينبغي العمل على تحقيق اهداف التنمية المكانية المتوازنة في القطر بان يكون التطور بما فيه الجانب الاجتماعي مستندا على التحضر لا ان يحدث تحضر دون تطور متكامل وشامل .

واستكمالا لمظاهر النمو الحضري ضمن مسيرة التحضر ، سيتعرض البحث وبقدر ما يسمح به المجال الى اهم المظاهر البنيوية متمثلة بتعدد مراحل النمو عمرانيا وبما يزيد من تعدد النماذج والمظاهر الاجتماعية والوظيفية والاقتصادية والادارية والتخطيطية .

تعدد المراحل : —

لم تعد غالبية المدن النامية في حجومها متكونة من نموذج واحد ، اذ ان التطور الحضاري للعراق ، ضمن مسيرة التطور العربية ، التي عبر عنها بصيغ مختلفة من جملتها توسع المدن، قد خلق نماذج وهياكل واشكالاً جديدة في مدنه ، جاءت متكاملة تلبية لاهداف اجتماعية — اقتصادية جديدة لمجتمع المدينة واقليمها . ان الجزء الذي يمثل المرحلة الاولى في حالة بغداد لا يزيد على (٣) كم² مقارنة مع المساحة التي تعتبر ضمن حدود امانة العاصمة والبالغة (٨٦٥)كم² مما يدل على ان المدينة وسعت رقعتها اكثر من (٢٨٨) ضعفا بمدة لا تتجاوز ستة عقود ونصف (٦٥) سنة وهو ما لوحظ في مدن اخرى ايضا[١٥] .

وباعتماد متغايرات مخطط المدينة بما فيه الشوارع ونسيجها العمراني واستعمالات الارض فيها يمكن متابعة ومعرفة عدد المراحل التي وصلت اليها او

امتلكتها المدينة • اذ لا تتكرر هذه العناصر المتفاعلة بالصيغة نفسها في المراحل السابقة او اللاحقة من مراحل المدينة، وان ذلك لا يعني بالضرورة عدم تكامل هذه المراحل بل العكس هو الصحيح، اذ انها تتفاعل عضويا بكل المردودات الايجابية لذلك وهو لوحظ في دراسات اكاديمية عراقية ايضا(١٦) •

وهنا فليس من الضرورة ان يكون عدد المراحل واحدة وذلك حسب العمق التاريخي للمدينة ، فبينما لا تمتلك مدينة مثل القائم سوى مرحلتين مثلا نرى ان مدينة بغداد تمتلك ست مراحل مقارنة مع مدينة النجف التي جاءت بخمس مراحل(١٧) •

ان لكل مرحلة نماذجها في انواع الفضاء ومراتبه ، فهناك نماذج من المساكن والشوارع والساحات والوحدات الصناعية والخدمية لكل مرحلة وبما ينسجم متغيراتها الحضارية، كما ليس بالضرورة ان تكون تواريخ بدء وانتهاء المراحل واحدة في كل المدن العراقية وذلك ان لكل مدينة خصوصيتها ضمن الاطار العربي للمدن •

ان تنامي المدينة وظهور الاحياء الجديدة لا يتناقض وتعدد المراحل ، اذ من الممكن ان تقع عشرات الاحياء ضمن مرحلة واحدة ، مثال ذلك الاحياء التي طورت بعد الستينات من هذا القرن في النجف والبصرة والرمادي وبغداد ، اذ قد تصل نسبة الوحدات السكنية المشيدة في المرحلة المعاصرة من تطور مدن العراق الكبيرة الى اكثر من (٧٠٪) من مجموع الوحدات السكنية في المدن• وماحدث في بغداد حيث التوسع الكبير بما فيه السكني، حدث في مدن عربية اخرى مثل الكويت وبيروت وحلب • ان اكبر توسع حدث في فترة زمنية قصيرة وعلى الاغلب في احدث مرحلة تطورية للمدينة ، اذ كثيرا ما ضاعفت هذه المدن مساحتها عدة مرات في مدة قصيرة بكل المردودات الايجابية والسلبية(١٨) • كذلك فليس شرطا ان تتساوى الاماد الزمنية لكل الفترات ، تحدد ذلك وتاثر تطور المجتمع وعمق وشمولية هذا التطور • فلو •

اخذت بغداد كنموذج فانها بعد منتصف سبعينات هذا القرن بدأت مرحلة جديدة ستتكامل مقوماتها العمرانية ــ التخطيطية . اذ سبقت انجازات القطاع الاشتراكي انجازات القطاع الخاص كثيرا ،وكل الدلائل تشير الى ان الاخير سيلحق بالاول ليعطي لهذه المرحلة هويتها المتكاملة ــ وفي نموها وفق صيغ المراحل تكون المدينة في العراق ــ كما في بقية انحاء الوطن العربي ــ انطقة حواف مميزة ، تستقطب نماذج معينة لتؤدي وظائف معينة . وبكل ذلك تمارس المدينة في العراق عمليات النمو المختلفة الرأسية والافقيــة بالزحف والقفــز والامتلاء مما لا مجال لمناقشته هنا .

وهكذا اصبحت المدينة العراقية متعددة النماذج متنوعة الانماط ولكن بما يخدم وحدة عضوية المدينة وكيانها الزاخر بالفعالية . ان ذلك يعني ان تراكما في الكم وغنى في النوع قد حدثا يحكيان قصة الموروث الشاخص على ارض المدينة ، والذي ينبغي المحافظة على مايستحق منه ، وقدر المســتطاع بالكامل، ليكون صفحات التاريخ الحضاري للمدينة وللعراق بعطاء كل مرحلة من مراحلها . اذ ان كل نموذج يعبر عن حاجات وتطلعات وخبرات وقدرات الاجيال التي وجدته وساكنته ناهيك عن تقنيات كل مرحلة.وتجدر الاشارة هنا انه بالامكان دراسة نماذج كل مرحلة بالتفصيل تعالج الخطة ومواد البناء والتصميم والريازة والكفاءة والموقع ودرجة الاصالة التي لابد ان يؤكد على اهمية تواصلها وتأصيلها في مسار نمو مدننا ، وهو ما اكده العراق من خلال تصاميم مدنه التي ينبغي ان تزيد اهتمامها باستقراء نماذج كل مرحلة استقراء استلهاميا تقويميا واعيا . وتنبغي الاشارة هنا الى ان تعدد المراحل والنماذج لا يقتصر حدوثهما بالامتداد الافقي في الاتجاهات المختلفة خارج المناطق التي يحتلها نسيج المراحل السابقة ، ذلك ان الزمــن (الامتــداد الرأسي) بكل معطياته الوظيفية والعمرانية قد يحدث في جزء من الفضاء يعود الى مرحلــة

واحدة ، مثل الحيز الذي يشغله نسيج المرحلة الاولى ، وهو اغنى الاجزاء في الموروث العمراني ـ التخطيطي عادة .

اذ كثيرا ما تشق شوارع حديثة في قلب المدينة التقليدية الامر الذي يزيح وحدات عمرانية الى مناطق جديدة تنتمي الى مراحل لاحقة وبمواصفات تنسجم مع متطلباتها مما يسهم في توسع المدينة ،وفي الوقت نفسه تجذب هذه الشوارع المركزية استعمالات ارض ووحدات عمرانية تنتمي الى احدث المراحل مما يشكل مايشبه الجزر او المحاور الاحدث فيمناطق اقدم . وهو ماحدث في العديد من مدن العراق والوطن العربي مثل مكة المكرمة[19] .

مظاهر اجتماعية :ـ

ان من اهم المظاهر الاجتماعية للنمو الحضري المعاصر في العـراق هو حدوث مايعرف بعلم الاجتماع الحضري بالحراك الاجتماعي (Social Mobility) وذلك لتوسع فرص العمل والتطوير الذاتي في حقول المعرفة والدخل الفردي ، الامر الذي يغير من المراتب الاجتماعية لسكان المدينة الاصليين والوافدين اليها . وهنا تكون العلاقة طردية بين حجم المدينة وزيادة الحراك الاجتماعي وذلك على ضوء تنوع فرص العمل المتاحة في المدن الكبرى .

يحدث ذلك بين افراد الجيل الواحد كما يحدث بين افراد الاجيال المتعاقبة وبذلك يكون اتجاه الحراك الاجتماعي رأسيا بين الادنى والاعلى سـواء اقتصاديا كان او ثقافيا او اجتماعيا شريطـة ان ينتقل الى مرتبـة اجتماعيـة اعلى ، ولا يقتصر على داخل الطبقة الاجتماعية نفسها[20] .

اضافة الى ذلك تؤدي عملية النمو الحضري الى اعادة تشكيل الحركة وابعادها على ضوء التوجه نحو التخصص الوظيفي للانسان ولوحدة المساحة داخل المدينة ، حيث ضعف الجانب الشخصي الذي تتصف به المجتمعات غير الحضرية . كما ان الشعور الفردي ضمن التجمعات البشرية الحضرية الكبيرة

ينعكس على شبكة العلاقات داخل المنطقة السكنية ، التي تحولت عما تتطلبه المحلة بمفهومها التقليدي الى المجاورة بمعطياتها المعاصرة ، بما فيها حميمية العلاقة التي تحددها في المدينة اعتبارات مصلحية عادة . ان البيئة الحضرية الجديدة توفر المجال لتطوير قيم جديدة بالسكن والعمل والترويح او قضاء وقت الفراغ ؛ ويرتبط بالنمو الحضري متغيرات ديمغرافية تتمثل بالنمو السكاني وانخفاض معدل الوفيات واختلال التركيب الجنسي والعمري اضافة الى انخفاض مؤشر الخصوبة عموما[٢١] . اما على مستوى العائلة فقد تأثرت تقليدية الهرمية في العلاقة[٢٢] بين افرادها ولكن ليس بالدرجة التي حدثت في اوربا مثلا وذلك لاستمرارية فاعلية التكامل الاجتماعي العائلي ، بالرغم من اعتماد الدولة في العراق سياسة الضمان الاجتماعي لرعاية العوائل غير المتمكنة ، يضاف الى ذلك مظهر اجتماعي اخر له بالغ الاهمية في التشكيل الاجتماعي المعاصر للمدن العراقية ذلك هو الحراك المكاني للمجتمع ، وفق مايمكن اعتباره (بالتسوية الاجتماعية) او كما يسميه بعضهم بالغزو والتعاقب الذي يحدث تلقائيا او من خلال التخطيط . ذلك ان الاحياء السكنية غالبا ماتستقطب مجتمعات متناسقة توحدها معدلات دخول افرادها او مستوياتها الثقافية او الحرفية ، مما لم يكن سائدا في المحلات العربية التقليدية التي كان المجتمع في كل منها خليطا من انتساءات اقتصادية وثقافية متباينة وهو ما لوحظ في مدن عربية عديدة[٢٣] . لقد اسهمت الجهات التخطيطية من خلال توفير الاراضي مباشرة او عن طريق الجمعيات الى المواطنين حسب حرفهم مجانا او باسعار رمزية ، مما وفر المجال لذوي الدخل المحدود من سكنى الضواحي مما لا يظهر في مدن الغرب .

وفي مسيرة نمو المدن كثيرا ما تنتقل بعض العوائل من مناطق سكناها الى مناطق اخرى تكون في الغالب افضل والى حيث يوجد او يتركز اناس بذات المستوى تاركين بيوتهم ليحل محلهم اناس اخرون يفضلون سكنى تلك البيوت

لاكثر من سبب يتعلق بنوع السكان ومركزية الموقع وفرص العمل • إنعكس ذلك على تدرج الكثافة ، فبينما كانت الكثافة عالية في المركز اخذت تهبط فيه لترتفع عند اطرافه فتعود الى الهبوط التدريجي في الاطراف عموما • اما المدن الاقل حجما فان لكل منها خصوصيتها في تدرج الكثافة السكانية وان كان الغالب هو الهبوط التدريجي نحو الاطراف كما يحدث في عدد من مدن العراق الاخرى حيث يتسع معدل رقعة السكن الذي اصبحت تسكنه عائلة نووية واحدة بالدرجة الاولى وبمعدل من الافراد بدأ هو الاخر يقل، وكذلك في المناطق التي تتركز فيها استعمالات الارض الخدمية والتجارية والصناعية • اما على مستوى التباين بين المدن من ناحية الكثافة فهناك مدن عالية الكثافة ومتوسطة وواطئة الكثافة ، وان كان مثل هذا التصنيف لا يخلو من عمومية كبيرة حيث يسكن ملاحظة تمايز واضح في الكثافات داخل المدينة الواحدة • فعلى سبيل المثال تصل الكثافة السكانية في الاجزاء التقليدية في مدن بغداد والنجف والموصل والبصرة الى (١٠٠٠) شخص للهكتار لتهبط الى (٤٠٠ ـــ ٦٠٠) شخص / هكتار في المناطق الانتقالية والى اقل من (١٠٠) شخص/هكتار في الاحياء الحديثة ذات القطع السكنية الواسعة التي تزيد على (٦٠٠) م٢[٢٤] • تتأثر حركة السكان المرافقة لنمو المدن في العراق بعمليات ايكولوجية معينة مثل التركيز حيث تتركز استعمالات ارض معينة بما فيها السكنية حول نوى معينة ، وكذلك بمرحلة العمل اليومية التي تفرضها عملية التخصص الوظيفي لاجزاء المدينة •

مظاهر وظيفية اقتصادية : ـ

كأي مدينة في العالم فان انشطة المدينة في العراق هي العمل (على تنوعه)، والسكن وقضاء وقت الفراغ • تتفاعل هذه الانشطة التي تمثلها استعمالات الارض الاساسية (لخدمة ساكنيها وساكني اقاليمها) وغير الاساسية لخدمة سكانها لتكون النسيج الوظيفي للدينة • ويرتبط هذا النسيج الوظيفي بمراحل

نمو لمدينة • فبينما كان للمدينة مركز واحد تتفرع منه وتنتهي عنده اهم انظمة الطريق في مرحلتها الاولى ، توسع هذا المركز ومد فعالياته باتجاه الشوارع الرئيسة واحيانا اوجد مراكز ثانوية في الاجزاء الاحدث من المدينة في مراحلها اللاحقة وبمواصفات تنسجم ومتطلبات المرحلةالحضارية التي تنعكس علىوحدة الفضاء المبني والمفتوح ، التطور الذي لوحظ في مدن عربية وغير عربية(٢٥) تبقى الوظائف نفسها هي السائدة في المدينة في كل المراحل ولكن التعبير عنها يختلف او يتطور من مرحلة لأخرى• مثال ذلك ان الصناعات الحرفية فيالسوق التقليدي في المرحلة الاولى ، تسبقها صناعات احدث ، في مواقع معينة خارجية او على امتداد نطاق الحافة الاولى ، وبمعدل من المساحة اكبر من تلك التي تتركز في المركز وتوجه لخدمة سكان المدينة وسكان اقاليمها ، مما يجعل لسهولة الوصول اليها اهميته ، كما أنها تتجاذب مع استعمالات ارض مناسبة تتبادل معها المنفعة بحكم تكاملها مما توجه سياسة التنطيق الوظيفي احيانا او ان هذا التجمع يحدث تلقائيا لاسباب تتعلق بالربح او مواصفات الموقع • اما في المرحلة الثالثة فتظهر الصناعات في مواقع جديدة هامشية او على امتداد نطاق الحافة الثاني مع زيادة في درجة تركز الصناعة في المناطق الاقدم •

ان حماية البيئة الحضرية من التلوث تبرر ظهور العزلة الصناعية في هذه المرحلة التي كثيرا ما يزداد حجم الاستثمار فيها ومعدل المساحة المشغولة ، على ضوء كم ونوع الانتاج • وهكذا تظهر مناطق صناعية جديدة في المرحلة الرابعة وفق المتطلبات والمقاييس الحديثة سواء كانت تلك الصناعات للقطاع العام ام الخاص • وفي هذه المسيرة ، قد تهاجر صناعات من منطقة الى اخرى كما يحدث في الموصل او البصرة او كركوك او بغداد ، اما تلقائيا او بفعل التخطيط الذي قد يشترط عزله لصناعات معينة • كما قد تختفي صناعات لتظهر اخرى انسجاما مع عضوية المدينة •

تنسحب هذه الصيغة من التطور الدالي على الوحدات السكنية والخدمات المجتمعية (مدارس ، جامعات ، معاهد ، وحدات دينيـة ، نواد اجتماعية ، ملاعب رياضية ، مراكز ثقافية ، دوائر الشرطة .. الخ) والخدمات التحتيـة والعامـة ايضا مثل الماء والمجاري والهـاتف وتوزيع الوقـود والاطفاء . ذلـك ان مفهـوم كفـاءة الاداء السـكني او الخدمـي مثاهمـا مثـل الاداء الصناعي ، يتغـير مـع تعدد المراحـل التي يفرضها تطـور المدينـة فالتهوية والاضاءة ومواد البناء والتصميم والريازة ومعدل المساحة وعـدد الفضاءات والارتفاع كلها في تغير ينعكس على مستوى الاداء والموقع في الابعاد والمفاهيم . وفي كل ذلك طورت المدينة العراقية لذاتها مفهوم المراتب ولمختلف استعمالات الارض فيها وخاصة التجارية والخدمية ، اذ ان توسع المدينة وفي مختلف المحافظات ، جعل المراكز التقليدية غير قادرة على تلبية حاجات السكان المتزايد في عدده والمتطور في نوعه . ان ذلك قد دفع الى ظهور مراتب ادنى متدرجة من المدينة الثانية الى الثالثة واحيانا الرابعة ناهيك عن الشـوارع الرئيسة التي تستقطب استعمالات ارض غير سكنية وخاصة في الطوابق السفلى حيث ان الامتداد الرأسي اصبح سمة تزامن الامتداد الافقي للمدينة العراقية .

ان تعدد المراتب للاستعمالات المختلفة يجري على وفق معايير معينة تحددها سعة الرقعة الجغرافية التابعة لكل مدينة وسهولة الوصول اليها وحجم السكان فيها ، ينعكس ذلك على تشكيل المراكز . فبينما تجد ان معدل سعر الارض ومعدل كلفـة الايجار ومعدل الارتفـاع والكثافـة العمرانية والبشـرية للمتسـوقين او المترددين ومعـدل العوائـل في وحدة المساحة وقيمـة المفتـاح والتخصـص الوظيفي ودرجـة التحويـر وتاريخية الوحـدات تصـل الى مداهـا في المركز مـن المرتبة الاولى ، نراهـا تقل في المراكز من المرتبة الثانيـة ، لتقل بدرجـة اكبر في المرتبـة الثالثـة وهكذا . ففي بغداد مثلا يحتل القلب التجاري التقليدي المرتبة الاولى ، بينما تحتل كل من

مراكز الاعظمية والكاظمية والكرادة ومدينة صدام والبياع والمنصور وبغداد الجديدة المرتبة الثانية ، مقارنة مع مراكز الحرية والشعلة وعدن والصليخ والدورة والعامرية على سبيل المثال ، المرتبة الثالثة ، لتأتي بعد ذلك مراكز المدينة الرابعة ، اما الشوارع التجارية الرئيسة فيزيد عددها على العشرات مقارنة مع شوارع اقل اهمية يزيد عددها عن ذلك لتنتهي الهرمية في المحلات التجارية المتجمعة والمتفرقة وهي اوطأ المراتب .

وهنا تنبغي الاشارة الى ان نظام المراتب هذا يعمل في كل مدن العراق المتوسعة ، ولكن عدد وتفاصيل المراتب ليس بالضرورة تكون تكرارا كما ظهر في بغداد ، انعكاسا لتاريخية كل مدينة وخصوصية مسار تطورها ومركزيتها ، اذ ان شبكية المدن في العراق جاءت هي الاخرى وفق نظام مرتبي متكامل كما تم ايجازه في هذه الدراسة وقد رافق ونتج عن التطور الوظيفي هذا للمدن العراقية المتوسعة أن اختلت المواءمة بين الوظيفة والشكل وازداد المزج الوظيفي حيث تنامي ظاهرة التنوع الوظيفي على ضوء التطور الحضاري للمجتمع، بالرغم من عمليات التنطيق الوظيفي الجارية. وهذا ما شهدته مدن عربية اخرى خارج العراق[٢٦] ، جرى ذلك على المدينة ككل وعلى وحداتها المكونة ، الامر الذي سبب تحويرا فيها سواء داخليا كان او خارجيا محدودا او كبيرا ، والى الحد الذي قد يفرض احيانا تهديم الوحدة العمرانية كي تقام وحدة بديلة بمواصفات تنسجم مع الوظيفة الجديدة او الخدمة التي ارادت ان تطور اداءها مما لا ينسجم والهيكل القديم ، وهنا فالدعوة قائمة بأن لا يتم التضحية دوما في الوحدات العمرانية لمجرد دافع وظيفي اقتصادي ، ذلك ان للعديد من هذه الابنية قيمة تراثية عمرانية ثقافية تفوق المردود الاقتصادي الضيق البعد ، ولن يتحقق ذلك الا باعتماد سياسة حفاظ شاملة للنسيج الموروث وبغض النظر عن المرحلة التي جاء بها[٢٧] .

مظاهر ادارية ـ تخطيطية : ـ

دفعت عملية النمو الحضري المعاصر لمدن العراق وخاصة الكبيرة منها ، الى اتخاذ اجراءات ادارية تخطيطية ضرورية لتسهيل مهمة ادائها لوظائفها الموجهة لخدمة سكانها (غير اساسية) وسكان اقاليمها المتوسعة (اساسية) ومن اولى الممارسات الادارية هو تغيير صنف او مرتبة المستقر الحضري من قرية الى مركز ناحية او من الاخيرة الى مركز قضاء او من الاخيرة الى مركز محافظة • يأتي ذلك وفق معايير معينة يفرضها تطور المستقر وظيفيا وسكانيا حيث تزايد اعداد السكان ، مما يزيد من مركزية المدينة ، ومن ثم مرتبتها ، ويكون اجراء تغيير الصنف انسجاما مع هذا التطور، الا ان هناك حالات تكون حافزا له في هذه الحالة بعكس الحال عندما يتخذ القرار متخلفا عن المرتبة التي وصلت اليها المدينة •

كثير ما كان توسع المدن باتجاهات مختلفة بما فيها الاراضي الزراعية الخصبة الامر الذي دفع السلطات البلدية الى تعديل الحدود البلدية او توسيعها، وفي حالة المدن الكبيرة مثل بغداد ، قد يجري التعديل اكثر من مرة ، وفي كل تعديل تستخدم اراض جديدة تحولت الى اراض حضرية بكل متطلبات استثمارها ، وهكذا اصبح لغالبية مدن العراق المتوسعة نوعان من الحدود هي حدود الرقعة المبنية والحدود البلدية التي غالبا ما تكون اوسع منها •

وتنبغي الاشارة هنا الى ان اغلب حالات تعديل الحدود البلدية يجري بتوصيات من جهات تخطيطية بما فيها التصاميم الاساسية للمدن • يضاف الى ذلك ممارسة العراق تجربة اخرى يمكن ان توصف بالقديمة ـ الحديثة ـ وهي تجربة اقامة او اقتراح المدن الجديدة ، مما يناقش في فصل لاحق ، لكي تعمل على ردم الفواصل الكبيرة في شبكية المدن العراقية ، او لتؤدي دور المصدات او مكامن امتصاص الوافدين الى المدن الكبيرة ، وخير مثال على ذلك ما خطط حول مدينة البصرة وفي اقليم الموصل وحولها وكذلك حول بغداد

وفي اقليمها الواسع[٢٨] ، حيث التوجه لانعاش مدن قائمة واقامة ثلاث مدن اخرى جديدة بحجوم معينة ستوقع على امتدادات الطرق الشريانية التي تربط بغداد بالوطن العربي والعالـم الخارجي ، وفق بدائل لن نعالجها هنا وذلك لانها ستعالج في فصل خاص بهذا الكتاب • الى جانب ذلك فقد اقام العراق مراكز استقطاب اخرى على وفق منظار نظرية النمو الاستقطابي[٢٩] في المنطقة الغربية والجنوبية بعد دراسة الطاقة الكامنة في المواقع والمواضع المقترحـة وسهولة الوصول والانسجام البيئي ووضع الاقليم واهمية انعاشه ، اضافة الى دافع تحقيق الموازنة المكانية واعادة توزيع السكان على محاور ، او حول مراكز استقطاب جديدة او قديمة تنعش وظيفيا •

اما التصاميم الاساسية او المخططات العامة للمدن • فهي تجربة رائدة ومهمة ينبغي تعميمها على المدن العراقية جميعا ، وذلك لانها مثلت وتمثل اطار العمل الذي يتعامل مع وحدتي الزمان والمكان بمتغيراتهما ، التي يصنعها مجتمـع المستقر الحضري واقليمه او اقاليمه• ويأتي ذلك على وفق مراحل زمنية لاتتعدى بمجموعها عادة ثلاثة عقود ، يأتي ذلك لضمـــان توجيه نمو المستقر بصيغة تستوعب طبيعة التغيير المكاني الاجتماعي ــ الاقتصادي والحضاري بما فيه التكنولوجي الحادث والمتوقع حدوثه ، مما يحقق نوعا من التعايش الايجابي بين المجتمع والمستوطنة وضمان موازنة وتكامل الخدمات والاستثمارات في انحاء المدينة مما استدعى في كثير من الحالات عمليات التجديد الحضري خلال تأدية وظائفها بكفاءة معينة[٣٠] •

لقد استوعبت الاهمية الاقليمية لتصاميم المدن الاساسية ومنذ منتصف السبعينات • ومن دلائل ذلك ايجاد الاقاليم المركزية لمدن مثل بغداد والبصرة والموصل وبتكامل مع الاقاليم الاكبر سواء كانت المحافظات او الاقاليـــم التخطيطية الكبرى الاربعة المستندة على معايير طبيعية عامة •

ان مهمة وضع التصاميم الاساسية لمدن العراق : عدا العاصمة ، تقع على عاتق هيئة التخطيط العمراني ، التي الحقت بوزارة الحكم المحلي ، وهي جادة في تنفيذ مهامها التي تتزايد مع النمو الحضري المعاصر ، هذا الى جانب توجه آخر فرضه النمو الحضري وضرورة معالجة ظاهرة تزايد الضغط على الخدمات المجتمعية والعامة ، ممثلا بدمج وزيادة التسيق بين الاجهزة ذات العلاقة بخدمة المدينة على تعددها . هذا على مستوى المدن التي تشكل جانبا من التخطيط المحلي ، الذي بدوره يشكل حلقة دنيا في سلم التخطيط ، الذي يعتمده العراق بكل جدية وشمولية منذ بداية السبعينات والذي تطور بشكل واضح في هذا العقد ، وتعود بوادر المعالجة التخطيطية الشاملة بعد تكون قسم التخطيط عام ١٩٧٢ والذي تطورت بنيته ومهامه ليصبح هيئة التخطيط الاقليمي سنة (١٩٧٤) ضمن تشكيلات وزارة التخطيط ، اذ لم تعد الخطط القطاعية او البرامج الاقتصادية التي بدأت منذ خمسينات هذا القرن واستمرت حتى نهاية الستينات كافية، ذلك ان التخطيط المكاني والزماني القومي اصبح هو الوسيلة التي تربط بين مختلف انواع التنمية وبصورة تغطي العراق كله، مقارنة مع التخطيط الاقليمي الذي يمثل درجة ادنى في سلم التخطيط لكنه بالغ الاهمية ، حيث ايجاد اقاليم تخطيطية وفق معايير معينة هي الاقليم الشمالي والجنوبي والاوسط والغربي، او كما اعتمدت اخيرا المحافظات ، حيث اعتبرت كل محافظة اقليما قائما بذاته يتكامل مع الاقاليم الاخرى .

يأتي ذلك بآماد زمنية بعيدة ومتوسطة وقصيرة المدى، الامر الذي يبرر اعتبار التخطيط الاقليمي الوسيلة الفضلى ، مرحليا على الاقل ، لتحقيق الموازنة المكانية على وفق سلم اولويات حجم الاستثمار ونوعيته ، وبذلك تكون ظاهرة النمو المعاصر بمظاهرها اساسا ودافعا ووسيلة وهدفا لتنظيم وتحسين البيئات الحضرية ، وعلاج سلبيات نموها ، وتطوير وتنشيط ايجابياتها ، ومن خلال

الممارسات الادارية والتخطيطية القطاعية والشاملة بمستوياتها لما ينعكس على الارض وسكانها واقتصادهم ، بدافع تنميتها كلا وموازنة ذلك اجزاء .

اتجاهات النمو الحضري : ـ

ان كل المؤشرات المستنبطة من العديد من الدراسات عن سكان العراق ومدنه وتطور تنميته تدل ليس على استمرار النمو الطبيعي للسكان وبوتائر عالية فحسب ، بل على تنامي حجوم المدن ضمن استمرار التوجه نحو ارتفاع نسبة التخصص كما لوحظ في مناطق اخرى[٣١] ، يعزز هذا النمو نموا ميكانيكيا بفعل الهجرة ، وخاصة نمو المدن الكبيرة ، التي وان بدأت تقل في وتائرها مقارنة مع ما كان خلال خمسينات وستينات هذا القرن . ان استمرار نمو سكان المدن الكبرى في العراق على هذه الوتيرة القائمة (حوالي ٦٪) سنويا يضاعف نمو عدد سكانها كل عقد ونصف من الزمان ، وهو مالوحظ في اكثر من دراسة ، ان مما يساعد على تسريع عملية النمو الحضري في مسيرة التحضر المعاصرة هو ما حققته التنمية الشاملة من تطور اقتصادي ليس في العاصمة فحسب بل في مختلف مدن القطر . وهو الذي يؤشر ظهور نوع من التحضر الصناعي ، الذي يستقطب بالدرجة الرئيسة السكان من الطاقة العاملة ، وهو متأخر عما حدث في اقطار مثل اليابان[٣٢] ، لقد ادى ذلك الى تطور مراكز جذب باتت تعمل منافسة لبغداد المركز الاستقطابي التقليدي في القطر ، وفي مقدمة هذه المدن البصرة والموصل وكركوك واربيل (مراكز صناعية ـ جامعية ثقافية ـ تجارية ـ تعدينية) الى جانب الحلة والنجف وكربلاء والرمادي وصلاح الدين ومراكز اعالي الفرات ، اضافة الى مراكز الاستقطاب المقترحة الاخرى والتوابع للمدن الكبرى التي تمتص بعضها سيول الوافدين اليها مما سيسهم في التعجيل لتحسين الموازنة المكانية في السكان والاقتصاد و (الاستثمار) والعمران ، حيث يزداد التحام اقاليم هذه المدن بمراكزها ، مقارنة مع الحالة التقليدية حيث تؤدي بغداد دور القطب المهيمن والجاذب

لسيول الوافدين من الريف العراقي ، كما سيركز على التنمية الريفية مما يعدل من علاقتها بالمدن • ومما يساعد على ذلك هو تراجع حجم الهجرة من اقليمها الذي تحول الى مركز جذب • ان هذا التوجه سيعدل من شبكية المدن القائمة وانماط مراتبها وعلاقاتها لما فيه صالح التدرج الاكثر منطقية وايجابية هذا بالرغم من استمرار بغداد على تفوقها في قوة الاستقطاب من مصدر الهجرة التقليدية ، من جنوب العراق بالدرجة الرئيسة وشماله ثم غربه •

وفي توجهات النمو الحضري في اطار التنمية المكانية الشاملة ، يتوقع لمدن العراق او عدد منها ان تتبادل المواقع في شبكية التوزيع ، وهو ليس بالغريب، مما تحدده صيغ تغير الاساس الاقتصادي لها ، ودرجة استثمار قدرات او طاقات المواضع والمواقع لهاتيك المدن وهو ما حدث مثلا لبعض مدن عدد من المحافظات مثل كربلاء[٣٣] •

وفي هذا التوجه يتوقع ان يزداد عدد المدن من فئة اعلى وربما سيزداد عدد المدن المليونية ، حيث تؤشر الدلائل عن وتائر النمو بان الموصل والبصرة وكركوك واربيل ستدخل في هذه الحظيرة قبل نهاية هذا القرن ، الى جانب تزايد عدد المدن من الفئات المتوسطة ايضا• ان ذلك يعني استمرار ظاهرة التركز في المدن الكبيرة مقارنة مع استمرار انتشارها في حالة المدن الصغيرة •

ان سياسة تنمية وحدة المكان اينما وجدت في العراق ، حضرها وريفها ،والاجراءات المتعلقة بتنظيم امتلاك السكن ، ستقلل من وتائر الهجرة نحو بغداد ومدن الاستقطاب الرئيسة الاخرى ، بالرغم من استمرارها ، اما على مستوى المحافظات فتستمر مراكزها تؤدي دور الاستقطاب من مختلف اجزاء المحافظات مع تعديل لذلك على ضوء ما تحققه خطط تنمية المحافظات •

المصادر

١ ــ لويس ممفورد . المدينة على مر العصور ، ترجمة د . ابراهيم نصحي ، القاهرة ، ١٩٦٤ ص ٥١ ــ٥٨ .

٢ ــ د . حسن الخياط . الحضرية والتحضر في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، التحضر في الوطن العربي ، جـ١ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٣ ــ البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٨٤ . مركز الاهرام ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٤ ــ تعداد السكان للاعوام ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ . ١٩٧٧ .

٥ ــ تعداد السكان لعام ١٩٧٧ .

٦ ــ Carter, Op. Cit., p. 31.

٧ ــ تعداد السكان لعام ١٩٧٧ . د . رياض السعدي المصدر نفسه ص٢٤٦٦ .

٨ ــ A.R. Breed, The Spatial Dynamics of U.S. Urban Industrial Growth, Cambridge Mass., 1966.

٩ ــ A.S. Linsky, Some Generalizations concerning Primate Cities in G. Breese (ed.), The City in Newly Developing Countries, N.J., 1969, pp. 285-294.

١٠ــ S K. Mehta, Some Demograpphic and Economic Correlates of Primate Cities : A Case for Revalution in G. Breese, Ibid., pp. 295-296.

١١ــ Mark Jefferson, The Law of the Primate city, The Geogr. Rev. Vol. 29, April, 1939, pp. 226-232.

د . خالص الاشعب ، (نمو المدن العربية والمشاكل الحضرية المتعلقة به ، بحث قدم الى مؤتمر السياسيات السكنية بالحمامات في تونس (اذار ١٩٨٧) ولم ينشر بعد وباستفادة من اطاره العام واعتماد مفاهيم فيه .
د . اسحق القطب . المصدر نفسه . ص ٢٤ ــ ٢٧ .
A.S. Linsky, Op.Cit., pp. 285-294.

١٢ــ C.E. Browing, Primate Cities and Related consepts, in Forest R. P. Pits (ed.), Urban System and Economic

Development, Euogene, Oregon, The University of Oregon, 1962; N. Gunsburg, Atlas of Economic Development, Chicago, 1961;

A.S. L'nsky, Op. Cit. pp. 285-294.

١٣- G.K. Zipf, National Unity and Disunity, Bloomington, 1941.

K. Dziewanski, Urbanization in Contemporary Poland, Geographia Polonica, Vol. 1964, 1964; T. Stewart, The Size and Spacing of Cities, The Geogr. Rev., 1958, pp. 222-245; p. Hagget, Locational Analysis in Human Geography, London 1965, p. 102; The Hierarchy of Central Places in South Western Wisconsin, Geogr. Rev. XL., 380; A. Smailes, The Urban Hierarchy of England and Wales, Geogr. 29.4.

انتصار نوري مهدي ، مراتب المستوطنات الحضرية في محافظة كربلاء ، رسالة ماجستير غير منشوره ، مركز التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٦ .

صبري فارس الهيتي ، مراكز الخدمات في محافظتي بابل واربيل ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣ .

١٤- د . عبدالله علي حامد العبادي ، التحضر في السودان ، في معهد البحوث والدراسات العربية ، التحضر في الوطن العربي ، جـ٢ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٨ .

١٥- د . خالص الاشعب ، ١٩٨٣ ، المصدر نفسه ، ص ١٢١ - ١٢٣ .

د . حسن الخياط ، مدن العراق وليبيا ، مجلة الجغرافية العراقية ، المجلد السابع ، بغداد ، ١٩٧١ ، ص١١ .

١٦- V.F. Costello, Urbanization in the Middle East, London; 1979, pp. 84-101.

١٧- حسن كشاش ، الوظيفة السكنية لمدينة الرمادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، في كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٤ .

انتصار الهاشمي ، البنية الصناعية للقلب التجاري في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ .

١٨- د . خالص الاشعب ، المدينة العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٨٣ .

١٩ـ د . خالص الاشعب ، مدينة بغداد ، الموسوعة الصغيرة العدد ١٠٨ ، بغداد ، ١٩٨٢ .

I. Ragheb, Pattern of Urban Growth in the Middle East, in G. Breese (ed)', Op. Cit., p. 109.

٢٠ـ د. محمد محمود السرياني، مكة المكرمة ، دراسة في تطوير النمو الحضري، نشره ٨٧ يصدرها قسم الجغرافيه ، بجامعة الكويت ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ١٩٨٦ .

سليمان علي الدليمي ، الاثار الاجتماعية للتصنيع ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨١ .

٢١ـ د . محمد الجوهري ، د . علياء شكري ، علم الاجتماع الريفي والحضري القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢٠ .

د . محمد صبحي عبدالحكيم : التحضر في جمهورية مصر العربية ، في معهد البحوث والدراسات العربية جـ٢ ، ١٩٨٠ ، المصدر نفسه ص ٨٠ ، ٨٥ .

٢٢ـ G.H. Blake and R. I. Law less, The Urban Future, in G.H. Blake and R.I. Lawless (eds), The Changing Middle Eastern City New york, 1982, p. 254.

٢٣ـ سليمان علي الدليمي ، المصدر نفسه ، ص ٧٤ ــ ٧٥ .

د . عبدالعزيز آل الشيخ ، مدن الشرق الاوسط ، دراسة في التغيير البنوي، ترجمة : د . محمد الشرنوبي ، نشرة ١٧ ، يصدرها قسم الجغرافية بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، الكويت ، ١٩٨٠ .

٢٤ـ SCET, International Mosul Master Plan, Report No. I., 1974.

Polservice Consultant, Comprehensive Development plan for Baghdad 2000, 1973 .

د . هاشم الجنابي، التركيب الداخلي لمدينة الموصل ، ١٩٨٢ . ص٧٢ــ٩٤

د . محمد محمود السرياني ، المصدر نفسه .

٢٥ـ R.E. Murphy and J.E. Vance, Delimiting The CBD, Economic Geography, 30, 1954, pp. 189-222.

٢٦ـ I. Ragheb, Op. Cit., p.111.

٢٧- لمزيد من التفاصيل راجع د . خالص الاشعب ، المدينة العربية ، ١٩٨٣ ، المصدر نفسه و د . خالص الاشعب ، مدنية بغداد ، ١٩٨٢ المصدر نفسه .

٢٨- Polscrvico Consulting Engln., Comprehensive Development Plan for Baghdad 2000, Baghdad 1973.

٢٩- Polservice Consulting Engln., Comprehensive Development 1974, pp. 23-33.

٣٠- د . خالص الاشعب ، المقومات الاساسية للتصميم الاساسي ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد (١١) ، ١٩٨٠ ، بغداد ، ص ١٣٣ - ١٤٩ .

٣١- R. Murphy, Urbanization in Asia, in G. Breese. (ed.), Op. Cit., p. 65.

٣٢- A.S. Linsky. Some Generalizations concerning Primate Cities, in G. Breese (ed.), Op. Cit., p. 288.

٣٣- انتصار نوري مهدي ، المصدر نفسه ص ١١٤ .

الفصل الرابع

النمو الحضري المعاصر

« عوامله وتوزيع المدن »

الدكتور سامي متي بولص
رئيس هيئة التخطيط الاقليمي / وزارة التخطيط

١ ـ مقدمـــــة :

من المسلمات الاساسية في عالمنا المعاصر بشقيه المتقدم والنامي النمو المتسارع لعملية التحضر وسيادة المفهوم الحضري كطريقة للحياه ، فالمهتمون بظاهرة التحضر يتوقعون ان ثلثي سكان العالم في عام ٢٠٠٠ سوف يعيشون في المراكز الحضرية (اربعة بلايين من مجموع ستة بلايين نسمة) ، وعلـى الرغم من ان النمو الحضري السريع قد اقتصر في مراحلـه الاولى وحتى منتصف القرن الحالي على الدول الصناعية المتقدمة فأن الدول النامية قـد استحوذت على نسبة عالية من السكان الحضر مؤخرا وذلك كنتيجة للنمو المتزايد للهجرة من الريف الى المدينـة في هـذه البلدان . وكنتيجة للنمو الحضري المتزايد في الدول النامية فلابد من اعطاء اهتمام كبير الى نمط هذا النمو واتجاهاته والوقوف بشكل تفصيلي على العوامل والمحددات المحليـة المؤثرة فيه مع عدم الغاء امكانية الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا المجال حيث ان ادبيات النمو الحضري ومشاكل التوزيع الحجمي للمـدن (City - Size Distribution Problems) تتميز بغزارتهـا وغناها في هذه الدول ، فقد ازداد الاهتمام بهذه الموضوعات في الدول المتطورة منـذ نهاية القرن الماضي وقد تم معالجتها من مختلف الجوانب .

لذا قبل الوقوف على ظاهرة النمو الحضري وعوامله في العراق المعاصر لابد من الوقوف بأيجاز على مفهوم التحضر وعوامل النمو الحضري في البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، مع الايضاح بأن المقصود بالنمو الحضري المعاصر في العراق هو ذلك المتحقق منذ بداية الخمسينات على اعتبار ان هذه المرحلة تمثل بداية التنمية المبرمجة في القطر ومرحلة النمو الحضري السريع في القطر اضافة الى انها تعتبر بداية فترة الاهتمام بتخطيط المدن والتخطيط العمراني بشكل عام .[١]

٢ ـ مفهوم الحضر :

ان تحديد مفهوم الحضر موضوع في غاية التعقيد ، فعلى الرغم من بساطة النظرة في اغلب الاحيان الى مفهوم السكان الحضر وتعريفه بالسكان الذين يقطنون في المدن فأن المفهوم أعقد من ذلك بكثير ، فالمفهوم ديناميكي ويتغير بأستمرار بحسب الظروف المستجدة وليس هناك حد فاصل بين ما يصطلح عليه حضري وما يصطلح عليه ريفي . كما ان المفهوم يتغير طبقا لطبيعة النظرة اليه.فالتحضر وفقا للمفهوم الديموغرافيالاحصائيهو غير مفهوم التحضر وفقا للمفهوم الاقتصادي او الاجتماعي او العمراني .... وما يعتبر حضريا في المفهوم الاحصائي مثلا قد لا يكون كذلك بالمفهوم الاقتصادي او الاجتماعي ،ومن هنا فهناك تأكيد من قبل المهتمين بالتحضر ان المفهوم الشامل والأدق للحضر هو الذي يعتمد في تحديده على مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والديمغرافية ... وقد اكد لويس ويرث على المفهوم الشامل للتعريف حينما عرف المدينة (المركز الحضري) بأنها كبيرة نسبيا وذات كثافة عالية ومستوطنة لها صفة الديمومة يعيش فيها اناس ذوو خلفيات اجتماعية متباينة[٢] وهناك من يؤكد عند التمييز بين مفهومي الحضر والريف على اهمية الحرف الزراعية كمعيار للبيئة الريفية[٣] ولكن على الرغم من التأكيدات النظرية على ضرورة

تبني اكثر من عامل واحد في تحديد ما هو حضري وما هو ريفي الا ان معظم الدول وبضمنها المتطورة ، التي لا تشكــو من عجز في توفــير المعلومات والبيانات عن اي من العوامل المهمة للتعريف قد اعتمدت في تحديدهـــا للمناطق الحضرية على معيار واحد وهو المعيار الاحصائي او حجم السكان .

وهنا ايضا يوجد اختلاف كبير في التعريف . ففي حين تعتبر الدنمارك المراكز التي يسكنها (٢٠٠) نسمة فقط مراكز حضرية تكــون كذلك اذا سكنها (١٠٠٠) نسمة في فنزويلا وكندا و (٢٥٠٠) نسمة في الولايات المتحدة و (١٠٠٠٠) نسمة في اليــونان و (١١٠٠٠) نسمة في مصــر و (٤٠٠٠٠) نسمة في كوريا . وهناك مجموعة من الدول تبنت اضافــة الى المعار الاحصائي المعيار الاداري او المعيار الاقتصادي او كليهما في تحديد مناطقها الحضرية . ومن الامثلة على ذلك الهند التي اعتمدت على ثلاثة معايير في التحديد وهي الحجم السكاني الذي يجب ان يزيد على (٥٠٠٠) نسمة والكثافة السكانية التي يجب ان تكون (١٠٠٠) شخص فأكثر لكل ميل والاساس الاقتصادي الذي مؤداه ان يكــون ٧٥٪ من مجموع الذكــور البالغين يعملون في مهن غير زراعية[٤] .

اما في العراق فلقد عرف قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ بأن المركز الحضري هو المركز الاداري للوحدة الادارية بغض النظر عن عدد سكانه ، او انه التجمع البشري الذي لا يقل عدد سكانه عن (١٠٠٠) نسمة[٥] ، هذا يعني انه يمكن تحديد عنصرين اساسيين لاستحداث المركز الحضري او البلدية : العنصر الاول قانوني حيث اجاز القانون استحداث البلدية في مركز المحافظة ، القضاء والناحية ومهما كان عدد سكانها . والعنصر الثاني احصائي حيث اشترط القانون حجما معينا من السكان لاستحداث البلدية في القرى التي لا يقل عدد سكانها عن ٣٠٠٠ نسمة بناء على طلب الوزير المختص والقرى التي لا يقل عدد سكانها عن (١٠٠٠) نسمة بناء

على طلب السلطة الادارية وموافقة الوزير المختص وتوافر الامكانات المالية وعلى الرغم من عدم دقة تحديد المراكز الحضرية على وفق المفهوم اعلاه وخاصة اهمالها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والهيكل العمراني في تحديد المفهوم وما ترتب على ذلك من تضخيم لمؤشرات النمو الحضري في العراق فأن هذا المبحث سوف يعتمد على التعريف المعمول به لعدم توفر بديل دقيق ولكون الاساس الاحصائي لتوزيع السكان حسب البيئة يعتمد على ذلك .

٣ ـ التحضر، عوامل النمو الحضري والعلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة

ان ظاهرة التحضر ظاهرة معقدة لكون المدينة تمثل وحدة اجتماعية وحضارية اكثر من كونها وحدة اقتصادية وأن تطورها لا يمكن تفسيره بالعوامل الاقتصادية وحدها .(٦) فهناك العديد من العوامل منها اقتصادية ومنها غير اقتصادية ذات تأثير كبير على عملية التحضر ونمو المدن وقد اكد هات على خمسة عوامل اساسية مؤثرة على النمو الحضري وهي الثورة الزراعية والثورة التكنولوجية والثورة التجارية وزيادة كفاءة النقل والثورة الديمغرافية .(٧)

الا انه على الرغم من اهمية العوامل غير الاقتصادية في عملية التحضر ونمو المدن فأن التحضر هو محصلة زيادة التخصص الاقتصادي والتطور التكنولوجي . وقد اكد عدد كبير من المهتمين بالتحضر على أهمية التخصص الاقتصادي كعامل اساسي لتسريع عملية التحضر ، فقد أكد هارولد كارتر مثلا على ان التخصص هو العامل الاساسي للانتقال الى مرحلة تحقيق الوفورات الاقتصادية وان العلاقات ما بين المتخصصين في مختلف الانشطة تحتم تجمع السكان والتي هي عملية التحضر(٨) . وهناك ايضا عدد من النظريات التي اكدت على موضوع التخصص في النشاطات والعلاقات الوظيفية بينهما كعامل اساسي للتحضر ومثال ذلك نظرية مضاعف الاستخدام ونظرية الانشطة الاساسية / غير الاساسية ونظريات التنظيم المكاني

للوظائف الاقتصادية وتوزيع المدن والتي تسمى بنظريات بؤر او اقطاب التنمية كنظرية ميردال ونظرية هيرشمان ونظرية فريدمان والتي اكدت جميعها ان التنمية الاقتصادية تبدأ في مراكز او اقاليم حضرية محددة ومنها تنتشر الى المناطق الاخرى على وفق اسلوب معين من التأثيرات الامامية والخلفية(٩)

لقد ازداد الاهتمام بشكل كبير بالعلاقه بين التحضر والتطور الاقتصادي خلال اكثر من ثلاثة عقود الماضية فمنذ صدور بحث ديفز الموسوم بفكرة التحضر وعوامل النمو الحضري في العالم(١٠) وبحث ديفز وكولدن الموسوم بالتحضر والتنمية في المناطق قبل مرحلة تصنيعها(١١) ، منذ ذلك التاريخ فقد حاول عدد من المهتمين والمتخصصين قياس العلاقه بين عمليتي التحضر والتنمية واكدوا حقيقة كون ان التنمية الاقتصادية وبالذات الصناعية منها والتحضر وجهان لعملية واحدة على الرغم من صعوبة تحديد ايهما السبب وايهما النتيجة وان هناك علاقة قوية بين الظاهرتين الاقتصاديتين واحداهما تقود الى الثانية ، فالتنمية تنجذب الى المناطق الحضرية الكبيرة للاستفادة من الوفورات الاقتصادية والحضرية التي تقدمها هذه المراكز ، كما ان توقيع الانشطة الاقتصادية بدوره يؤدي الى تسريع النمو السكاني في مراكز الانشطة الاقتصادية(١٢) وتبدو هذه العلاقة منطقية طالما ان اكثر البلدان تطورا على الارجح هي الاكثر تحضرا هذا من جهة ومن جهة اخرى فان النمو الحضري السريع في اوربا قد تزامن مع مرحلة التطور الصناعي السريع في المراكز الحضرية .(١٣)

٤ ـ عوامل النمو الحضري في الدول النامية :

ابتداء يجب التأكيد على ان درجة التحضر التي تسود الدول المتقدمة هي نتاج الـ ١٥٠ سنة الماضية في حين ان الدول النامية تمر في الوقت الحاضر بمرحلة نمو حضري سريعة جدا مما حدا ببعض الكتاب بتسميتها بالثورة الحضرية 'Urban Revolution'(١٤) وان الدول النامية اقل تحضرا من

الدول المتقدمة الا ان ذلك هو مسألة وقت • حيث ان طبيعة ومتطلبات التطور تقود الى درجة عالية من التحضر وهناك عدد من الدول النامية وصلت الى درجة عالية من التحضر • وما يؤكد ذلك هو ان معدلات النمو الحضري في الوقت الحاضر تشير الى انها اعلى في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وقد اوضح براين بيري[١٥] انه خلال الـ٥٠ سنة الاخيرة فأن عدد السكان الحضر في الدولة المتقدمة ازداد بـ ٢٫٧٥ مرة (من ١٩٨ مليون نسمة الى ٥٤٨ مليون نسمة) في حين ازداد في الدول النامية بـ (٦٫٧٥) مرة (من ٦٩ مليون نسمة الى ٤٦٤ مليون نسمة) ، وعلى الرغم من ان هناك عددا من نقاط التشابه بين التحضر في الدول النامية والتحضر في الدول المتقدمة في المراحل الاولى لتحضرها فهناك نقاط اختلاف اساسية يمكن ارجاعها الى مجموعة اسباب منها : الاختلاف في الاوضاع السياسية العالمية القائمة حاليا مقارنة بتلك السائدة في المراحل الولى لتحضر الدول المتقدمة ، والاختلاف في العوامل المسببة للتحضر ، والاختلاف في نسبة السكان الى الموارد والاختلاف في نظم القيم •[١٦] هذه العوامل وغيرها خلقت اختلافات كبيرة في عملية التحضر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في مراحل تطورها الاولى وهذه الاختلافات يمكن اجمالها بما يلي :ـ

١ ـ على الرغم من ان التحضر في الدول النامية قد صاحبه نشوء مدن صناعية في المراحل الاولى لتحضر هذه الدول فأن هذه الظاهرة لم يكن لها وجود واضح من الدول النامية ، فبالكاد يمكن ايجاد مدينة صناعية بالمفهوم الحقيقي في الدول النامية وان معظم المدن في الدول النامية تتمثل فيها معظم الوظائف المركزية للمدن وان الصناعة لا تؤدي فيها الا دورا محددا •

٢ ـ ضعف الولاء للمدينة في الدول النامية حيث ان ولاء المجموعات السكانية في مدن الدول النامية يكون في الغالب لمجاميع سكانية

خارجها فالمهاجرون الى المدينة من قرية معينة او مقاطعة معينة لايكتفون بالعيش في مجموعات مغلقة وخاصة بهم في المدينة وانما حتى عندما يصحبون مقيمين دائميين في المدنية يحتفظون بعلاقات قوية مع المناطق التي نزحوا منها(١٧) وهذا عكس واقع الحال في الدول المتقدمة التي يقطع فيها المهاجر الى المدينة صلته بالمجتمع الريفي الذي هاجر منه بعد فترة وجيزة من انتقاله الى المدينة ، ويعزو هوزلتز ذلك الى البيئة الحضرية نفسها في الدول النامية حيث ان هذه البيئة الجديدة لا توفر الاطمئنان ووضوح المستقبل بالنسبة للمهاجر مما يحدو به ان ينظر الى الطمأنينة والاستقرار ضمن نفس مجموعته الاجتماعية السابقة في الريف .

٣ ــ الاختلاف الاساسي الثالث والمتفق عليه بين المهتمين في موضوع التحضر هو ان التنمية الاقتصادية عموما والصناعية خصوصا هي اقل بكثير من معدلات التحضر في الدول النامية .

فبينما يرى قسم من هؤلاء المهتمين ان عملية التحضر في الدول المتقدمة قد استمرت لأكثر من قرن وبدرجة تنسجم مع المتطلبات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فأن التحضر في الدول النامية صاحبته هجرة بحجوم هائلة وبوقت قصير لا ينسجم مع التطورات الاقتصادية والصناعية وماتبع ذلك من اشتغال المهاجرين في اعمال ذات كفاءة انتاجية منخفضة وما نرتب على ذلك من تعميق لظاهرة البطالة المقنعة في المدن(١٨) ، لذا ان تسريع النمو الحضري في عدد من الدول النامية هو ليس كنتيجة لمتطلبات التنمية الاقتصادية وجذب السكان الى المدن بل بالاحرى هو نتيجة لعامل طرد السكان من المناطق الريفية المتخلفة وغير المستقرة .

وضمن هذا المفهوم فأن الدول النامية تتميز بأنها متخمة حضريا وان عوامل الطرد الريفي هي العامل الاساسي للنمو الحضري في الدول النامية .[19]

٤ ـ ان عملية التحضر في الدول النامية لم تصاحبها زيادات كبيرة في مستوى المعيشة مقارنة بالدول المتقدمة .

٥ ـ ان ظاهرة التحضر في الدول النامية تتميز بالتركز الشديد للموارد والانشطة في احد او عدد محدد من المراكز الحضرية او ما يصطلح بتسميته من قبل المختصين بسيادة ظاهرة المدينة الطاغية (Primate City Phenomenon) فعلى الرغم من ان ظاهرة المدينة الطاغية تلاحظ في الدول النامية المتقدمة كلتيهما الا انها اكثر وضوحا وشدة في الدول النامية التي في معظمها بأستثناء العاصمة التي يزيد سكانها عن المليون يندر وجود مدن كبرى اخرى . ومما تجب الاشارة اليه ان ظاهرة المدينة الطاغية ممكن ملاحظتها في اي مجموعة من الدول في المراحل الاولى لتطورها وان هذه الظاهرة وكذلك ظاهرة التفاوت الاقليمي في مستويات التنمية هي نتيجة عرضية لعملية التطور نفسها[20] ، وقد اكدت نظريات التنمية المكانية لميردال وفريدمان على هذه الحقيقة كما اكد ويجاردستون على ان تركز الانشطة والسكان في المراحل الاولى لعملية التنمية تكون مطلوبة وضرورية وذلك لأنها وسيلة للتراكم الرأسمالي المطلوب للمراحل اللاحقة للتنمية[21] .

٥ ـ النمو الحضري المعاصر في العراق : عوامله وتوزيع المدن :

في استعراضنا للنمو الحضري في العراق سوف نستعرض جملة من الامور ذات الصلة الوثيقة بالنمو الحضري كنمو السكان ، وتوزيعه المكاني وحجم ونمط النمو الحضري ، وتوزيع المراكز الحضرية في العراق ،

والعوامل المؤثرة في النمو الحضري وسياسات التحضر والاتجاهات المستقبلية للنمو الحضري في القطر .

٥–١ : نمو السكان في العراق :

في نهاية القرن الماضي اتصف العراق بكونه ذا طبيعة زراعية صرف مع وجود نسبة عالية جدا من السكان بالضرورة تعمل في القطاع الزراعي وتبعا لذلك فأن نسبة قليلة من السكان كانت تسكن المناطق الحضرية ، فمن مجموع سكان القطر البالغ ٩ر١ مليون نسمة في عام ١٨٨٠ فلم يتجاوز حجم السكان الحضر عن ١٠٠ ألف نسمة[٢٢] أي اقل من ٥٪ من مجموع العراق آنذاك .

وتشير نتائج التعدادات العامة للسكان التي اجريت في العراق للسنوات ١٩٤٧ ، ١٩٥٧ ، ١٩٦٥ و ١٩٧٧ بأن سكان العراق قد ازداد من حوالي ٨ر٤ مليون نسمة في عام ١٩٤٧ الى ٣ر٦ مليون نسمة في عام ١٩٥٧ والى ٨ مليون نسمة في عام ١٩٦٥ والى ١٢ مليون نسمة في عام ١٩٧٧ وبناء على ذلك فأن النمو السكاني في القطر سجل معدلا مرتفعا للنمو ، حيث نمى السكان بمعدل متزايد تراوح بين ٧ر٢٪ — ٤ر٣٪ للفترة ١٩٤٧ — ١٩٧٧ فبعد ان كان معدل النمو السنوي للفترة ١٩٤٧ — ١٩٥٧ بحدود ٧ر٢٪ ارتفع الى ١ر٣٪ للفترة من ١٩٥٧ — ١٩٦٥ ومن ثم الى ٣٨ر٣٪ للفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٧[٢٣] ، ان هذه الزيادة السريعة تعود بالدرجة الاساسية الى ارتفاع معدل الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات وما ترتب على ذلك من ارتفاع في معدل عمر الفرد العراقي حيث وجد أن معدل عمر الفرد العراقي في عام ١٩٥٢ كان بحدود ٤ر٤٠ سنة ارتفع الى ٦ر٤٨ سنة في عام ١٩٦٥[٢٤] الى حوالي ٦٦ سنة في عام ١٩٨٧ وتشير توقعات النمو السكاني للجهاز المركزي للاحصاء الى احتمال زيادة السكان الى ٢٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠[٢٥] .

ومما تجدر الاشارة اليه ان المعدل السنوي لنمو السكان في القطر يمثل احد المعدلات العالية للنمو في العالم قياسا لغالبية الدول النامية . حيث يقرب من ضعف معدلات النمو في دول مشابهة في الوضع السكاني والتنموي كتركيا والمغرب بينما يعادل اربعة اضعاف معدل النمو السنوي للسويد وخمسة اضعاف معدل النمو السكاني السنوي للمملكة المتحدة للفترة ١٩٦٤ ــ ١٩٦٦[٢٦] .

٥ ــ ٢ : النمو الحضري في العراق :

ان السكان في العراق لم يتميز فقط بأرتفاع نسبة نموه العالي والمتزايد بل ان اهم ما يميزه هو نمط التحضر . ان النمو الحضري في الوقت الحاضر لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق ، فلقد كان العراق بالدرجة الاساسية بلدا زراعيا حتى نهاية الاربعينات . منذ ذلك التاريخ بدأ التركيب السكاني في القطر يتغير بأتجاه التركيب الحضري فبعد ان كانت نسبة السكان الحضر في عام ١٩٤٧ بحدود ٣٨٪ من مجموع سكان القطر ، ارتفعت الى ٣٩٪ في عام ١٩٥٧ والى حوالي ٦٤٪ في عام ١٩٧٧[٢٧] .

ومما يوضح نمط النمو الحضاري ان معظم الزيادات السكانية في العراق ــ ان لم يكن جميعها ــ قد اتجهت الى المناطق الحضرية وهذا الاتجاه يكون اكثر وضوحا للفترات ١٩٥٧ ــ ١٩٦٥ و ١٩٦٥ ــ ١٩٧٧ حيث تشير بيانات السكان لهذه الفترة الى ان السكان الحضر قد نمى بمعدل سنوي قدره ٨ر٥٪ اي بزيادة قدرها ٦ر٢٪ عن زيادة السكان الطبيعية في العراق .

ان الزيادة الكبيرة في السكان الحضر كان نتيجة اولا : للهجرة الكبيرة من الريف الى المدينة وثانيا : الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان[٢٨] .

وعلى افتراض استمرار السكان الحضر بالزيادة بنفس معدل النمو السنوي للفترة السابقة فأن ذلك سوف يؤدي الى ايصال نسبة السكان الحضر في القطر الى ٨٣٪ من مجموع السكان في عام ٢٠٠٠[٢٩] .

٥-٢ - التوزيع المكاني للسكان في العراق :

تشير خارطة التوزيع المكاني للسكان في العراق منذ فترة طويلة الى تركز للسكان في مناطق محددة مقابل تخلخل الكثافات السكانية في المناطق الاخرى وبشكل عام فأن نمط توزيع السكان في العراق يميل الى التركز في المنطقة الوسطى والجنوبية على شكل شبه شريطي يمتد بمحاذاة حوضي دجلة والفرات وشط العرب موضحا العلاقة القوية بين اسلوب استغلال الارض والكثافة السكانية حيث ان اسلوب الري السيحي في هذه المحاور يمكن من زيادة الكثافات السكانية ، اما في المنطقة الشمالية في القطر التي تعتمد تاريخيا على الري الديمي في ممارسة النشاط الزراعي فأن الكثافات السكانية تتميز بتجانسها وتوزيع المستوطنات البشرية بشكل منتظم على المناطق الزراعية ، كما ان وجود الصحراء الغربية وعدم وجود المصادر المائية والمستلزمات الاخرى لتطور المستوطنات البشرية قد ساعد في ايجاد مناطق شاسعة خالية من السكان وانخفاض الكثافة السكانية فيها الى ادنى المستويات بالمقارنة مع المناطق الاخرى في القطر[٣٠] ومع تبني العراق لمنهج البرمجة والتخطيط للانشطة الاقتصادية منذ عام ١٩٥٠ بعد تأسيس مجلس الاعمار وبالنظر للسياسات التنموية الاقتصادية التي تبنتها تلك البرامج والخطط حتى انبثاق ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ المجيدة والمتميزة بالتركز الشديد للاستثمارات في مناطق محددة من القطر فقد حصل تغيير في التركيب المكاني للسكان في القطر اذ ان توزيع السكان يميل الى التركز في بعض المحافظات دون غيرها وان هذا الميل الى التركز في تزايد مستمر وخاصة في محافظة بغداد .

ومن اجل توضيح الاتجاه التمركزي للسكان مكانيا ، نورد الحقائق التالية :

١ ـ بعد ان كانت نسبة سكان محافظة بغداد ١٧٪ من مجموع سكان القطر في عام ١٩٤٧ ارتفعت هذه النسبة الى ٢١٪ في عام ١٩٥٧ و ٢٧٪ في عام ١٩٧٧ اي بمعدل نمو سنوي يزيد عن ٥٪ .

٢ ـ بحدود ٥٣٪ من مجموع سكان القطر تركز في خمس محافظات هي بغداد ، نينوى ، البصرة ، ذي‌قار ، السليمانية .

ان هذا الميل الى التركز السكاني في عدد محدود في المحافظات انعكس على نمط الهجرة الداخلية حيث انه في سنة ١٩٤٧ حصلت ثلاث محافظات فقط على صافي الهجرة وهي بغداد والبصرة والتأميم مقابل فقدان المحافظات الاخرى كافة للسكان وبالدرجة الاساسية محافظات ميسان ، ذي‌قار ، وبابل ...

واستمرت هذه الحال حتى عام ١٩٧٧ عندما دخلت محافظات السليمانية ، اربيل ، وكربلاء الى مجموعة المحافظات الجاذبة للسكان مع استمرار محافظة بغداد بأستقطاب معظم الهجرة من المحافظات الطاردة ، والخارطة رقم (١) توضح صافي الهجرة الى بغداد حسب نتائج التعداد لعام ١٩٧٧ .

ولاختبار درجة تركز سكان العراق فقد تم في درسة تخطيطية قياس استمرارية درجة التركز هذه وزيادتها من خلال تطبيق معامل هوفر لتشتيت السكان[٣١] ، وقد وجدت هذه الدراسة ان معامل التشتت عال ومنحرف بدرجة كبيرة عن نمط التوزيع المثالي او الافتراضي للسكان ، حيث كان (١ر٣٩) في عام ١٩٤٧ انخفض قليلا الى ٧ر٣٨ في عام ١٩٥٧ ومنذ ذلك التاريخ ارتفع بدرجة كبيرة حيث بلغ ٤ر٤٠ في عام ١٩٦٥ و ٩ر٤٣ في عام ١٩٧٠ مشيرا الى اعلى درجة للتركز السكاني في القطر حتى الان حيث انخفض معامل التركز بدرجة بسيطة جدا في عام ١٩٧٧ الى ٢ر٤٣ مشيرا الى ان سياسات التنمية في السبعينات والتي عملت الى درجة ما الى تشتيت ثمار التنمية سوف تؤثر على درجة تركز السكان بأتجاه تخفيضها •

٤ـ٥ ـ التوزيع المكاني للسكان الحضر في العراق :

ان ظاهرة التركز السكاني تكون اكثر وضوحا اذا ما أخذنا السكان الحضر لمفرده حيث وجد وفقا لاحصاءات السكان لعام ١٩٤٧ ان ٣٧٪ من مجموع سكان الحضر البالغ (١٣٥٣) الف نسمة قد تركزت في بغداد وان ٣٦٪ أخرى تركزت في اربعة محافظات رئيسة هي نينوى ، البصرة ، التأميم ، وكربلاء • وفي عام ١٩٦٥ ارتفع عدد السكان الحضر الى (٤١١٢) الف نسمة ، استقطبت محافظة بغداد بحدود ٣٩٪ منهم وسكن ٥ر٣٠٪ في محافظات نينوى ، البصرة ، التأميم ، وكربلاء بحيث اصبحت نسبة السكان الحضر في خمس محافظات هي ٦٩٪ • في عام ١٩٧٧ ٣٨٪ من مجموع السكان الحضر كانوا يتركزون في محافظة بغداد بينما استحوذت محافظات نينوى ، البصرة ، والتأميم حوالي ٢٣٪ من مجموع السكان الحضر وبذلك اصبحت نسبة السكان المتركزين في اربع محافظات فقط ٦١٪ •

يستنتج مما تقدم ان الاتجاه التركزي للسكان الحضر في عدد محدود من المحافظات مستمر وخاصة الاتجاه للتركز في محافظة بغداد بالذات •

الاتجاه العالي للتركز الحضري يمكن اثباته ايضا من خلال تطبيق معيار هوفر لتشتيت السكان حيث تشير نتائج تطبيق هذا المعيار الى ان تركز السكان الحضر اعلى حتى من نمط التركز بالنسبة لمجموع السكان ، فبعد ان كان معامل تمركز السكان الحضر في عام ١٩٤٧ (٥٠) انخفض الى ٥ر٤٥ في عام ١٩٥٧ ثم ارتفع ثانية الى (٦ر٤٧) و (٣ر٥٠) في عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ على التوالي • وانخفض قليلا الى ٤ر٤٩ في عام ١٩٧٧[٣٢] مشيرا الى ان هناك اتجاها بسيطا لاعادة توزيع السكان الحضر بما يخلق توزيعا حضريا اكثر توازنا •

٥-٥ : توزيع المراكز الحضرية في العراق :

ان مشكلة التحضر في العراق لا تقتصر فقط على تركز السكان الحضر في عدد محدود من المحافظات وعلى الاخص محافظة بغداد • بل الاكثر من ذلك هو الميل الى تركز السكان في عدد محدود من المدن العراقية وعلى الاخص مدينة بغداد حيث ان اكثر من ثلث سكان العراق يتركزون في المدينة الاخيرة ، فلقد ازدادت حصة مدينة بغداد من السكان الحضر من حوالي ٣٣٪ في عام ١٩٥٧ الى ٣٦٪ و ٧ر٣٦٪ و ٥ر٣٧٪ في السنوات ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٧ على التوالي ، وبناء على ذلك فأن الفترة ١٩٥٧ — ١٩٦٥ شهدت اعلى مستوى للهجرة الى بغداد هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فأن اكثر من ٥٠٪ من السكان الحضر في القطر يتركزون في اربع مدن رئيسة هي بغداد ، البصرة ، الموصل وكركوك •

ومن اجل تسليط الضوء بشكل كامل على تركز السكان الحضر في عدد محدد من المدن نأخذ توزيع المراكز الحضرية حسب حجومها حسب تعداد السكان لعام ١٩٧٧ ، حيث تشير نتائج التعداد الى انه كان في العراق ٢١٥ مدينة عام ١٩٧٧ وان عدد المدن حسب المراتب الحجمية يقل كلما زادت المرتبة الحجمية(*) •

فالجدول رقم (١) يشير الى ان المراكز الحضرية التي يقل عدد نفوسها عن (٥) آلاف نسمة كانت تمثل حوالي ٣٧٪ من عدد المراكز الحضرية الكلية الا ان حجم سكانها يمثل فقط ٤ر٣٪ من مجمل سكان العراق ، كما ان المراكز التي تتراوح حجومها بين ٥ ــ ١٠ الاف نسمة بلغت ٦٤ مركزا حضريا وبنسبة ٣٠٪ من مجموع عدد المراكز الحضرية الا ان نفوسها لم تزد عن ٢ر٦٪ من مجموع السكان الحضر .

جدول رقم (١)

توزيع مدن العراق حسب مراتبها الحجمية وعددها ومجموع السكان لكل مرتبة لسنة (١٩٧٧)

المرتبة الحجمية	عدد المدن	٪	مجموع السكان	٪
اقل من ٥٠٠٠ نسمة	٨٠	٣٧ر٢	٢٦٠ر٤٤٢	٣ر٤
٥٠٠١ ــ ١٠ر٠٠٠	٦٤	٢٩ر٧	٤٦٥ر٨٥٦	١ر٢
١٠ر٠٠١ ــ ٢٥ر٠٠٠	٣٨	١٧ر٧	١٢٨ر٧٥٦	٨ر٣
٢٥ر٠٠١ ــ ٥٠ر٠٠٠	١٣	٦	٤٤٤ر٢٥٣	٥ر٩
٥٠ر٠٠١ ــ ١٠٠ر٠٠٠	٨	٣ر٧	٥٢٢ر٠٦٠	٦ر٩
١٠٠ر٠٠١ ــ ٢٠٠ر٠٠٠	٨	٣ر٧	١ر١٧٧ر٠٨٨	١٥ر٦
٢٠٠ر٠٠١ ــ ٤٠٠ر٠٠٠	١	٥ر٧	٣٠٧ر٣٦٣	١ر٤
٤٠٠ر٠٠١ ــ ٨٠٠ر٠٠٠	٢	٩ر٠	٨٨١ر٩٨٥	١١ر٧
٨٠٠ر٠٠١ او اكثر	١	٥ر٠	٢ر٨٦٥ر٩٢٥	٣٧ر٩
المجموع	٢١٥	١٠٠	٣ر٥٥٣ر٨٣١	١٠٠

اما المراكز الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمة فقد كان عددها ١٢ مركزا حضريا فقط وبضمنها بغداد وهي تمثل ٦ر٥٪ من عدد المراكز الحضرية في القطر الا انها تستحوذ على ٣ر٦٩٪ من مجموع السكان الحضر وبتطبيق قاعدة زيف(*) (المرتبة / الحجم) على المراكز الحضرية

التي تزيد عن ١٠٠ ألف نسمة في القطر يتضح الانحراف الواضح بين التوزيع المثالي او الفوضي للمدن واقع توزيعها في القطر وخاصة في المراتب الحجمية ٢٠٠ ـ ٤٠٠ ألف نسمة .

وتشير الدراسات المهتمة بالتحضر في العراق الى ان المدن ذات الحجوم الصغيرة تتركز بالدرجة الاساسية في محافظتي نينوى والسليمانية وقد يعزى ذلك لطبيعة المنطقة الزراعية واساليب الزراعة فيها . اما المدن الكبيرة والتي تزيد حجومها عن ٥٠ ألف فأنها تكون بمعدل مدينة واحدة في كل محافظة عدا محافظة البصرة حيث تتركز فيها ثلاث مدن من هذا الحجم بينما تنعدم مدن بهذا الحجم في كل من محافظتي دهوك وصلاح الدين نظرا لحداثة تشكيلها آنذاك(٣٣) .

٥ـ٦ . خصائص النمو الحضري في العراق :

ان النمو الحضري في العراق قد تميز بعدد من الخصائص خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧ والتي يمكن ايجازها بما يلي :ـ

١ ـ النمو الحضري السريع جدا والذي يفوق مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية السائدة آنذاك في القطر .

٢ ـ التركز الشديد للموارد والانشطة الاقتصادية في عدد محدود جدا من المركز الحضرية وعلى الاخص العاصمة بغداد وما ترتب على ذلك من خلق نمط مكاني مزدوج للتنمية في القطر والمتمثل بنمو مناطق محددة بدرجات عالية مقابل الابقاء على معظم المناطق الاخرى من القطر في مستويات تنموية منخفضة نسبيا .

٣ ـ كما هو الحال في معظم الدول النامية فأن التحضر السريع في العراق في مراحله الاولى لم يصاحبه نشوء مدن صناعية وان عوامل الطرد الريفي كانت من المحفزات الاساسية للنمو الحضري .

٤ ـ ان نمط التوزيع الحضري للسكان حتى عام ١٩٧٧ خلق ثلاثة مميزات اساسية لتوزيع المدن في العراق هي :ـ

أ ـ وجود ظاهرة المدينة الطاغية ضمن التركيب الحضري للقطر ٠

ب ـ زيادة هيمنة المدينة الطاغية (بغداد) بمرور الزمن ٠

جـ ـ الانحراف الواسع للنمط السائد لتوزيع المستوطنات الحضرية مقارنة بالنمط الافتراضي المثالي ٠

٥ ـ استمرار ارتباط المهاجرين الى المدن بعلاقات قوية بالمجتمعات التي هاجروا منها والميل الى تجمع المجموعات السكانية المهاجرة من مناطق معينة في احياء سكنية محددة وهذه الظاهرة تلاحظ في الدول النامية كافة كما اشرنا الى ذلك في الاجزاء السابقة من هذا الفصل ٠

٥ـ٧ ٠ عوامل النمو الحضري في العراق :

هناك مجموعة من العوامل البارزة التي ادت دورها الفاعل في تحديد نمط التحضر في العراق ودرجة نموه ومن هذه العوامل يمكن الاشارة الى الجوانب الطبيعية والتاريخية والعوامل الاقتصادية والعوامل الديمغرافية ٠

فبالنسبة للمجموعة الاولى من العوامل المتمثلة بالعوامل الطبيعية والتاريخية فأن توزيع الموارد المائية والمتمثلة بالدرجة الاساسية بنهري دجلة والفرات وروافدهما قد أثرا بدرجة عالية على طبيعة التوزيع السكاني ومن ثم التوزيع الحضري في القطر منذ اقدم العصور حتى الان ، فقد تركزت معظم المستوطنات البشرية والمدن العراقية منذ اقدم العصور والى الان على ضفاف نهري دجلة والفرات وان الكثافات السكانية ودرجة انتشار المستوطنات البشرية تأثرت بدرجة عالية بتوزيع الموارد والامكانيات الزراعية فكلما لاحظنا في الفقرات السابقة ان خارطة الكثافات السكانية للقطر تشير الى تركز السكان في مناطق محددة وتجانس في الكثافات في مناطق اخرى مع تخلخل سكاني في المناطق الغربية من القطر ٠ ان البوادر

الاولى لظاهرة النمو الحضري يمكن أن تمتد جذورها لفترات غير قصيرة وقد تكون منذ بداية القرن الحالي • وقد كان السبب الاساسي لبدايات النمو الحضاري في القطر وما زال الى الان هو الهجرة من الريف الى المدن • فقد بدأت ظاهرة الهجرة من الريف العراقي الى المدن لعدة اسباب منها استحداث بعض الادارات الحكومية وتشكيل الجيش العراقي واجهزة الشرطة التي تطلبت استقطاب مجموعات سكانية كبيرة الى مراكز الاستقطاب الرئيسة •

كما ان تردي الاقتصاديات الريفية خلال تلك الفترة قد ساعدت على زيادة حجم الهجرة كنتيجة لتردي الاوضاع الزراعية وتفشي نظام الاقطاع وسيطرة الشيوخ والاثرياء من سكان المدن على الاراضي الزراعية وضعف علاقة الفلاح بالارض عندما حولته قوانين التسوية من مشارك في ملكية الارض الى عامل فيها يخضع لسلطة المالك الجديد (رئيس القبيلة الاقطاعي) مما ساعد على تدهور الزراعة والاراضي الزراعية وادى الى نزوح المهاجرين الى المدن الرئيسة[٣٤] • كما بدأت هجرة جديدة في نهاية الاربعينات بأتجاه المدن التي بوشر بوضع اللبنات الاساسية للصناعة فيها والتي تركزت بالدرجة الاساسية في العاصمة بغداد ولدرجة محدودة في المدن الرئيسة كالبصرة والموصل وكركوك والحلة ، ويعتبر فيضان عام ١٩٥٤ احد العوامل المؤثرة في زيادة الهجرة الى المدن الرئيسة وخاصة بغداد كما ان عدم نجاح قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ واكتنافه لمجموعة من الثغرات التي نجح الاقطاعيون في استغلالها والالتفاف حول القانون ومنع تطبيقه لمصلحة الفلاحين ادى الى اكبر موجات الهجرة في تاريخ العراق المعاصر للفترة من (١٩٥٨ ــ ١٩٦٥) وكانت في غالبيتها الى العاصمة بغداد ، وكانت هذه الثغرات هي احدى النقاط الرئيسة التي عالجها قانون الاصلاح الزراعي الجديد الذي سنته ثورة ١٧ــ٣٠ تموز المجيدة في عام ١٩٧٠ والذي كان احد الاسس الهامة في تقليل حركة الهجرة واصلاح الوضع الزراعي في

الريف العــراقي[٣٥] • مقابل مجموعة العوامل الطاردة للسكان في الريف المشار اليها اعلاه وما ترتب على ذلك من انخفاض المستوى المعاشي للسكان الريفيين آنذاك فهناك مجموعة معاكسة من العوامل والتي شجعت السكان الريفيين على الهجرة الى المدن • وهذه العوامل تتمثل بالدرجة الاساسية بقوة الاساس الاقتصادي للمدن وخاصة الرئيسة منها وارتفاع المستوى المعاشي فيها اضافة الى تركز الخدمات بمختلف انواعهــا ومستوياتها في المراكــز الحضرية • لايجاد العلاقة بين التحضر والتنمية الاقتصادية عامة والصناعية خاصة فقد وجدت دراسة تخطيطية حديثة[٣٦] ، أن معدل التحضر العــالي في القطر قد بدأ في بداية الخمسينات بسعنى آخر في وقت متزامن مع فترة ادخال برامج التنمية وتزايد معدلات التنمية في القطر ، كما انه تم ايجــاد علاقة موجبة وقوية جـدا بين نمو السكان الحضــر وحصة المحافظات من الاستثمارات حيث ان معامل الارتباط هو ٩٣٣ر٠ للفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٦٩ و (٧٦٥ر٠) للفترة ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ وهذا يعني انه كلما ازداد عدد السكان الحضر في محافظــة ما ازدادت حصتهــا مــن الاســتثمارات وان انخفاض معامل الارتباط في الفترة الاخيرة يؤكد تحليلاتنا السابقة في ان الميــل الى سياسات تشتيت التنمية في القطر اصبح اكثر وضوحا في السنوات الاخيرة، وبالطريقة نفسها فقد وجد أن هناك علاقــة موجبة وقوية جدا بين السكان الحضر وعدد المشتغلين في القطــاع الصناعي حيث ان معامل الارتباط هو (٩٨٩ر٠) في سنة ١٩٦٩ و ٩٤٣ر٠ في سنة ١٩٧٦[٣٧] •

ان هذه النتائج تؤكد بأن ستراتيجيات التنمية اثرت بصورة مباشرة على الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ومن المدن الصغيرة الى المــدن الرئيسة حيث ان توجيه نسبة عالية من ثمار التنمية الى عدد قليل من المدن الرئيسة وعلى الاخص للفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٧٠ قد اثر وبدرجة كبيرة على حركة السكان الى المدن •

ومما تجدر الاشارة اليه ان سياسات توزيع الاستثمارات والتنمية المكانية في القطر منذ ثورة ١٧ – ٣٠ تسوز المجيدة حتى الان والمتمثلة بالدرجة الاساسية بنشر ثمار التنمية على مناطق واسعة من القطر وايجاد اقطاب تنموية جديدة غير اقطاب التنمية التقليدية وكذلك الاهتمام بتوزيع الاستثمارات على المناطق الريفية وشمولها بمختلف انواع الخدمات الاساسية سوف يؤدي حتما الى تغيير اتجاهات الهجرة الداخلية بما يؤدي الى تحقيق تسلسل هرمي للمستوطنات الحضرية اكثر توازنا واكثر كفاءة لخدمة الاهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية في القطر ومن بينها تقليل التفاوت في الدخل الفردي ومستوى المعيشة بين الحضر والريف .

اما بالنسبة للمجموعة الثالثة من العوامل المؤثرة على النمو السريع للتحضر في العراق فهي العوامل الديمغرافية والمتمثلة بتزايد معدلات النمو السكانية للفترة ١٩٤٧ – ١٩٧٧ من ٢ر٧٪ الى ٤ر٣٪ نتيجة لتحسن المستوى المعاشي والصحي للمواطنين وانخفاض معدل الوفيات واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ضعف امكانية الريف في استيعاب هذه المعدلات العالية للنمو نتيجة للظروف المشار اليها اعلاه فلم يكن هناك بديل اخر غير استقرار هذه الزيادات السكانية في المناطق الحضرية خاصة المدن الرئيسة ذات الظروف الاقتصادية الافضل .

٥–٨ . التطورات المستقبلية للنمو الحضري في العراق

ان افتراض استمرار نمط لنمو الحضري على ما كان عليه حتى عام ١٩٧٧ سوف يعمق من الظواهر التالية :–

١ – اكتظاظ المدن الكبرى والتأثير سلبا في القطاع الزراعي والريفي نتيجة لهجرة القوى العاملة الفعالة من الريف الى المدينة .

٢ – استمرار الهجرة من مناطق محددة من القطر (المحافظات الاقل تطورا) الى محافظات محددة اخرى (المحافظات الاكثر تطورا) وما يترتب على ذلك من حدوث عدم توازن حاد في توزيع سكان القطر واختلال

التوازن في توزيع المستوطنات وحجومها وغياب المدن المتوسطة الحجم بين المركز الرئيس لكل محافظة وباقي المستوطنات الحضرية في نفس المحافظة .

٣ ـ غياب دور المستوطنات الحضرية التابعة للمدن الكبرى كمراكز لاستيعاب النمو السكاني المستقبلي للمدن الكبرى .

٤ ـ التأثير بشكل سلبي على مستوى السكن والخدمات المقدمة في المدن الكبرى الجاذبة للسكان وعلى تدني المستوى البيئي فيها .

٥ ـ زحف التطوير العمراني في المدن الرئيسة على الرقعة الزراعية .

ومن هنا تنبع اهمية وجود سياسة تحضر دقيقة على مستوى القطر والمحافظات ، وفي حقيقة الامر فأن الدول المتقدمة والنامية قد مرت خلال مرحلة تحضرها السريع بالعديد من المشاكل المماثلة وقد عانت الدول المختلفة وبدرجات متفاوتة من مشاكل التحضر السريع سواء كانت هذه المشاكل تتمثل بتحول المجتمع الى العيش في مدن مكتظة ومزدحمة وتفتقر الى الوسائل الصحية وفقدان الراحة وازدياد الامراض الاجتماعية والنفسية وارتفاع الجريمة فيها او ارتفاع كلف تقديم الخدمات العامة وخدمات البنى الارتكازية او تخريب البيئة الطبيعية والنباتية والحيوانية وفقدان الموازنة الموجودة فيها مما حدا بهذه الدول وخاصة المتقدمة منها بأعادة النظر بسياسات التحضر وتبديلها في اواسط القرن العشرين بسياسات تعمل على خلق نوع من الموازنة بين عناصر الارض والسكان والموارد الاقتصادية واصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة وتحسينها .

ان وضع اية سياسة مستقبلية للتحضر تسعى الى معالجة شاملة وفاعلة لنمط النمو الحضري السائد يجب ان تستند على فكر سياسي واضح وتنطلق من مسببات الظاهرة نفسها .

ففيما يخص ارتكاز سياسة التحضر على فكر سياسي فقد اتيح دلك في العراق بعــد قيام ثورة ١٧ـ٣٠ تموز ١٩٦٨ المجيدة حيث تم تشخيص مشاكل التباين في مستويات التنمية بين الحضر والريف وبين مناطق القطر المختلفة ومستتبعات ذلك بشكل دقيق ، عندما اكد التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي على ما يلي :ـ

(من المسائل الانسانية في توفــير الخدمات العامة مســألة الفوارق الشاسعة في هذا الميدان كما في الميادين الاخرى ، بين المدينة والريف ، فمن المعروف ان المدينــة تستحوذ علــى القسط الاكبر والنوعية الافضــل من الخدمات العامة ولهذه الظاهرة نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة ... ومن نتائج هــذه الظــاهرة اضطرار سكــان الريف الى النزوح الى المدن ....)[٣٨] .

ثم يستطرد التقرير في تبيان مساوىء التركز واخيرا يؤكد على ضرورة حل هذه المعضلــة وتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي افضل بين سكــان القطــر .

ولقد تم ترجمة هــذا التحليل السياسي الى اسلوب عمل تخطيطي في خطــط التنميــة القوميــة ١٩٧٠/١٩٧٥ و ١٩٧٦/١٩٨٠ و ١٩٨١/١٩٨٥ ونقتطف مما ورد في المذكرة التفسيرية لخطة التنمية القومية (٧٦ ــ ٨٠) ما يلي « مواصلــة العمل في تطوير اساليب التخطيط الاقليمي وما يتضمن ذلك من وظائف في تحقيق الموازنة بتوزيع ثمار التنمية بين مناطق القطــر وتقليل التفاوت بينها وتحقيق اقصى ما يمكن من التناسق وتحليل مواقــع المشاريع .... »[٣٩] .

وقــد تم ايلاء الاجهزة المختصة بالتخطيط الاقليمــي المسؤول عــن اعداد سياسات التنمية الحضرية والريفية واعداد الموازنات المكانية للتنمية اهمية كبيرة وخاصة بصــدور قــرار مجلس قيادة الثــورة المرقــم ١٣ في ٤/١/١٩٨٤ والذي تم بموجبه تأسيس هيئة التخطيط الاقليمي في وزارة

التخطيط تتولى مهمة اعداد سياسات التحضر واجراء الموازنات المكانيـة لخطط التنمية القومية ..

اما فيما يخص بأنطلاق سياسة التحضر من معالجة مسببات نمط النمو الحضري السابق فأن هذا البحث يؤكد أن العوامل الاقتصادية وخاصـة عوامل الطرد من المناطق الريفية والمراكز الحضرية الصغيرة كانت العامـل الاساس لنمط التحضر السائد في القطر . لذا ان اية سياسة تحضر مستقبلية يجب ان تعالج ذلك وتنطلق من تقوية الاســاس الاقتصادي والمســتوى المعاشي في المحافظات والمناطق الطاردة للسكان وفي هــذا الصدد يمكن الاشارة الى ما يلي :ـ

١ ـ توزيع استثمارات خطط التنمية القومية ولمختلف القطاعات الاقتصادية على محافظات ومناطق القطر كافــة وحسب امكاناتهــا ومحدداتهــا التنموية ومن خلال وضع خطط تنمية مكانية لكل محافظات القطـر ووضع ستراتيجية تنمية مكانية بعيدة المدى للقطر .

ومما يجب التأكيد عليه فأن خطط التنمية القومية اعتبارا من عام ١٩٧٠ قد خطت شوطا جيدا في هذا المجال حيث تم نشر ثمار التنمية علـى مختلف محافظات القطر وتم خلق اقطاب تنموية جديدة غير اقطاب التنمية التقليدية في بغداد والموصل والبصرة .

ان استمرار هذا النهج سوف يؤثر بشكل اساسي في اعادة توزيـع سكان القطر ويخلق مراكز حضرية بديلة لاستقطـاب المهاجرين من الريف والمناطق الحضرية الصغيرة وبما يخلق شبكية لتوزيع المــدن اكثر خدمة لاهداف التنمية القوميــة .

٢ ـ تقوية مراكز المحافظات كافة من حيث مستوى وانواع الخدمـات وكذلك نشر الخدمات على مختلف المناطق الحضـرية الصغيرة والمناطق الريفية وفي هذا الصدد نؤكد ان خطط التنمية القومية منذ عام ١٩٧٠

قد أكدت ايضا على هذا الموضوع بشكل اساسي وان توزيع الاستثمارات الخدمية انسجم الى درجة عالية مع توزيع الكثافت السكانية في القطر وان حصص المحافظات الاقل تطورا والمناطق الريفية قد ازدادت الى درجة كبيرة مقارنة بفترة الخمسينات والستينات يساهم في تقليل الفوارق الحضارية الكبيرة بين الريف والحضر ومن ثم يساهم في ازالتها • وان تنفيذ خطة الاستيطان والتطوير الريفي التي اقرتها القيادة السياسية في عام ١٩٨٦ سوف يساهم هو الاخر في تقليل الفوارق الحضارية بين الريف والمدينة حيث ان الخطة تستهدف اعداد مخططات اساسية للقرى المرشحة للتطوير وتجميع القرى الصغيرة بما يساعد في تقديم الخدمات الاساسية اليها حيث ان القرى المرشحة للتطوير بموجب الخطة تعتبر مراكز للخدمات العامة ولخدمات الانتاج الزراعي وتعتبر كنويات مستقبلية للنمو الحضري •

٣ ـ وضع ستراتيجيات التنمية بعيدة المدى تركز على رفع مستوى الانتاج وهيكلته في القطاع الزراعي بأعتباره القطاع الاساس لتثبيت السكان الريفيين ، ومما تجدر الاشارة اليه ان درجة تثبيت السكان الريفيين يجب ان تعتمد على حاجة القطاع الريفي في السكان والتحديث في عمليات ووسائل الانتاج الزراعي •

وبضمان الاجراءات اعلاه فسوف يكون هناك حاجة لدعمها من خلال :

١ ـ تحديد نمو مراكز الاكتضاض السكاني عن طريق تحجيم التنمية فيها ، وبما ينسجم مع متطلبات التنمية القومية وعن طريق توسيع المدن التوابع التي تدخل ضمن نطاق تأثير هذه المراكز • وقد استخدمت هذه الطريقة في توسيع المدن التوابع لمدينة الموصل مؤخرا وتوزيع الطلب الحاصل على الاراضي السكنية ضمن

الهيكل العمراني لمدينة الموصل على المدن التوابع التي تقع على مسافات لا تزيد عن ٣٠ كم •

٢ ـ التركيز على سياسة المدن الجديدة ذات الاساس الاقتصادي المستقل لتكون كمصدات للهجرة الوافدة الى المدن المكتظة وكأوعية لامتصاص الزيادات السكانية في هذه المدن ، وفي هذا الصدد تجب الاشارة الى انه تم وضع عدد من الدراسات لانشاء مدن جديدة حول بغداد والبصرة والموصل ويجب تعميق هذه السياسة وتعميمها على المحافظات الاخرى وحسب متطلبات سياسة التحضر ومجمل عملية التنمية القومية •

٣ ـ ايلاء مشاريع الاسكان اسبقية اولى في الاقضية والنواحي في المحافظات ذات الكثافات السكانية الاقل على ان ينسجم ذلك مع الامكانات التنموية فيها ، ويعتبر في هذا الصدد النظام الذي اتبع في توزيع مكرمة السيد الرئيس القائد صدام حسين « حفظه الله » في توزيع الاراضي السكنية على المواطنين في محافظات القطر كافة مثالا رائعا لاسلوب مباشر للتأثير على التوزيع السكاني في القطر حيث اعطيت المراكز الادارية الصغيرة والقليلة الكثافة والنمو السكاني البعيدة عن مراكز المحافظات وذات الاساس الاقتصادي الزراعي او الخدمي القليل التركيز افضلية اولى في عدد القطع السكنية الموزعة وفي اسعار الارض مقابل تحديد عدد القطع السكنية الموزعة من المراكز الحضرية الرئيسة ورفع سعر الارض الموزعة فيها •

الهوامش

(١) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، « الدور الحالي والافاق المستقبلية لمسيرة التخطيط العمراني » ورقة عمل غير منشورة ، كانون الثاني ١٩٨٣ ، ص ٣ .

(٢) Louis Wirth, "Urbanism as a Way of Life", in P.K. Hatt and Albert J. Reiss (ed.) Cities and Society, The Free Press of Glencoe, New York, 1964, p. 50.

(٣) Pitirim Sorokin and Carle C. Zimmerman, **Principles of Rural Urban Sociology**, Henry Holt and co., New york, 1929, ch. 2.

(٤) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي « **معايير تحديد المناطق الحضرية والريفية في العراق** » خطة دراسات الوزارة دراسة رقم ٢٠٢ ، ١٩٨٥ ، ص ٣ — ١٢ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٦٠ .

(٦) Harry w. Richardson, **Regional Economics, Location Theory, Urban Structure and Regional Change** Weiden field and Nicolson, 1969, p. 156.

(٧) P.K. Hatt and Albert J. Reiss (ed.), **Cities and Society**, The Free Press of Glencoe, New York, 1961, pp. 79-81.

(٨) Harold Carter, **The Study of Urban Geography**, Edward Arnold Publisher Ltd., London, 1972, p.28.

(٩) لتفاصيل هذه الافكار والنظريات راجع :

Sami M. PolouS, **Urban Growth Theories and the Urban Growth Patten for the Upper Euphsates Region of Iraq**, Unpublished ph. D. Thesis, University of Sheffield, 1982, Vol. 2.

(١٠) K. Davis, "The Origin and Growth of Urbanisation in the world", in **American Journal of Sociology**, Vol. 60, 1955, pp. 422 - 445.

(١١) K. Davis and H.H. Golden, "Urbanisation and Development of Pre- Industrial Areas", in P.K. Hatt and Albert J. Reiss, **op.cit.**, p. 120.

B.T.h. Berry, "City - Size Distribution and Economic Development", in **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 9, 1961, p. 587.

(١٢) Rasool F. AL- Jabiri, **The Examination of Selected Theories and Models of Urban and Regional development with particular reference to their Possible Applicability in the Basrah Region of Iraq**, Unpublished ph. D. Thesis, University of Manchester, 1978, pp. 8-9.

(١٣) Bert F. Hoslitz, **Sociological Aspects of Economic Growth** The Free Press, New York, 1965, pp. 217-218.

(١٤) انظر Harold Carter, Op. Cit., p. 3.

(١٥) Brian J.L. Berry, **The Human Consequences of Urbanisation** The Macmillan Press Ltd., London, 1977, p. 74.

(١٦) لمزيد من تفاصيل هذه الاختلافات انظر :

Philipe M. Hauser, "Urbanisation, An Overview, in Hauser, Philip M. and Schnore, L.F. (ed.), **The Study of Urbanisation,** John Wiley and sons, New york 1966, pp. 34-38

(١٧) Bert F. Hoselitz, The city the Factory and Economic Growth, in Hatt, P.K. and Reiss, Albert, op.cit., p.545.

(١٨) انظر

Brian J. L. Berry, The Human Consequences..., Op. Cit., pp. 74-75.

(١٩) W.V. Sovan, "The Analysis of Over - Urbanisation", in **Economic Development and Cultural Change** Vol. 12, 1964, pp. 113 - 122.

(٢٠) انظر

S. AL- Shakhs, "Development, Primacy and System of Cities", in **Journal of Development Areas,** No.7, 1977, pp. 11-35.

(٢١) انظر

Harry W. Richardson, "The Arguement for very Large cities Reconsidesed, A comment", in **Urban Studies**, Vol. 13, 1976 , p. 309.

(٢٢) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، **المدن الجديدة في العراق البعد القياسي والمعايير** ، خطة بحوث الوزارة ، تشرين اول ١٩٨٣ ، ص ١٦ .

(٢٣) انظر Sami M. Polous, Op. Cit., p. 188.

(٢٤) وزارة التخطيط ، الهيئة القومية للسياسات السكانية ، **نمو السكان والتنمية في العراق** ، بغداد ١٩٧٤ ، ص ٤-٥ .

(٢٥) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، **اسقاطات السكان للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٩٧** .

(٢٦) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط العمراني ، **هيكل سياسة الاستيطان الحضري في القطر** ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص ٥ .

(٢٧) انظر Sami M. Polous, Op. Cit., p. 189.

(٢٨) المصدر السابق ص ١٩١ .

(٢٩) وزارة التخطيط ، هيئة التخطيط الاقليمي ، **التحضر في العراق** ، خطة بحوث الوزارة ، دراسة رقم ١٥١ ص ٣٠ .

(٣٠) وزارة التخطيط - هيئة التخطيط العمراني ، **خطط تنمية المحافظات ((السكان))** ، بغداد ، تشرين الثاني ١٩٧٩ ، ص ٢ - ٥ .

(٣١) انظر Sami M. Polous, op. cit., pp. 196 - 197.

يقاس معيار تشتت السكان عن طريق تطبيق المعادلة التالية :-

$$Ht = \frac{1}{2} \sum_{i}^{k} \left| P_{it} - a_i \right| 100$$

حيث ان Pit يعني نسبة سكان القطر الذين يسكنون في المنطقة (ا) وفي وقت زمني محدد (t) .

ai يعني نسبة سكان المنطقة (ا) الى مجموع سكان القطر .

ان قيمة المعيار تتراوح بين صفر - ١٠٠ اي من التوزيع المتجانس للسكان والذي يمثل التوزيع الامثل الى التوزيع المتمركز كليا ، اي وجود مستوطنة حضرية واحدة .

(٣٢) المصدر السابق ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(*) باستثناء المرتبة الحجمية ٤٠٠٠٠ نسمة ــ ٨٠٠٠٠ نسمة حيث ان عدد المدن في هذه المرتبة هو ضعف عدد المدن في المرتبة الاصغر منها وذلك يعود الى ان المدينتين في هذه المرتبة الحجمية هما البصرة والموصل واللتان تمثلان قطبي جذب الاولى للمنطقة الجنوبية والثانية للمنطقة الشمالية ولتركز المشاريع على اختلافها في هاتين المدينتين وما يترتب على ذلك من جذب للقوى العاملة من المناطق الاخرى .

(*) ان قاعدة زيف هي قاعدة المرتبة / الحجم لتوزيع المراكز الحضرية وتفترض ان توزيع المراكز يتم وفقا للمعادلة التالية :

$$Pr = \frac{Pi}{r}$$

حيث ان هي سكان المستوطنة في المرتبة Pr r

Pi هو سكان المدينة الاكبر

r, هو مرتبة المدينة

وطبقا لذلك فأن حجم المدن التي تلي المدينة الاكبر يكون ½ ، ⅓ ، ¼ ، ... المدينة الاولى .

(٣٣) انظر وزارة التخطيط ــ هيئة التخطيط الاقليمي الدراسة رقم ١٥١ ، التحضر في العراق (١٩٨٤) والدراسة رقم ٦٧ ، **المدن الجديدة في العراق البعد القياسي والمعايير** ، (١٩٨٣) .

(٣٤) انظر وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ، **التحضر في العراق** ــ مصدر سابق ــ ص ٤٥ ــ ٤٦ .

انظر وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ، **خطط تنمية المحافظات ــ السكان** ــ مصدر سابق ــ ص ٢ ــ ٤٥ ــ ٢ ــ ٤٦ .

(٣٥) المصادر السابقة .

(٣٦) Sami M. Polous, op. cit., p. 234.

(٣٧) انظر المصدر السابق ص (٢٣٤) .

(٣٨) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ــ القطر العراقي ــ كانون الثاني ١٩٧٤ ، ص ١٢٦ .

(٣٩) وزارة التخطيط ــ **المذكرة التفسيرية لخطة التنمية القومية ١٩٧٦ــ١٩٨٠** ، بغداد ص ٢٨ .

الفصل الخامس

« تجربة التخطيط المعاصرة في العراق »

المهندس المعماري علي نوري حسن
(B.Sc (Arch.), M.A., MRTPI)

٢ ـ تخطيط المدن المعاصر في العـراق :

يمكن تقسيم تاريخ التخطيط العمـراني المعاصـر في القطر الـى المراحل التالية :

٢ ـ ١ ـ المرحلـة الاولـى :

تعود بدايات ايجاد الخدمات البلـدية العامة في تأسيسها الى الفتـرة العثمانية حيث انشـأت الدوائر البلدية لكل بلدة وقريـة من اي حجـم[١] وانحصرت اهتماماتها ومهامها على الاشراف على الشؤون الصحية والتنظيف والحراسة والانارة ولكنها فعليا اقتصرت على جباية الرسـوم على المعـابر ورسوم الابنية والدلالية ودفع رواتب موظفيها ، ولذا كانت متواضـعة في اعمالها وارداتها ، وقد تحسنت الامور البلدية على عهد الوالي مدحـت باشـا[٢] وتطـورت مـع الاحتـلال البريطانـي ، حيـث تـم الغـاء البلديات السابقة وشكلت بلديات لم تتجاوز في عددهـا في بدايـة عهـد الاحتلال الثمانين بلدية فقط ، وقد تحددت واجباتها في تلك الفترة علـى توسيع بعض الشوارع وردم الحفر للمياه الاسنة والناجمـة عن صـناعة الطابوق ، مع تسقيف بعض الاسـواق وتوفـير بعض الحـدائق العـامة والصغيرة[٣] ، ولقد اعتمد قسم منها على ميزانياتها الخاصة (بعد ان كانـت تعتمد على التمويل المركزي ومن الخزينة العامة) ، حيث باشرت في تنفيـذ بعض المشاريع المهمة كمشاريع الكهرباء والماء والات الطحن ..

لقد حلت المجالس البلدية بعد تشكيلها في كل من مدن (بغداد والبصرة والعمارة) بدلا من الهيئات الاستشارية التي كانت موجودة آنذاك ، والقي على عاتق رئيس المجلس البلدي ادارة الامور البلدية (وقد حتم ان يكون

رئيس البلدية عراقيا) وقد تبعت مدن (كركوك ، الحلة ، الديوانية ، سامراء ، ديالى ، والرمادي تلك المدن تباعا) .

كما تم تشكيل اول قسم لتخطيط المدن في مديرية البلديات العامة[٤] التابعة الى وزارة الداخلية في اواخر الثلاثينات من هذا القرن ، لكي يكون مسؤولا عن تطوير المستوطنات الحضرية والريفية ، كما شكلت شعبة اخرى للاسكان في قسم العمال التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية[٥] .

وفي تقرير للبنك الدولي للاعمار ، والذي استدعي من قبل مجلس الاعمار في عام ١٩٥٢ اوضح ان التخطيط العمراني (physical planning) والدوائر البلدية التي ارتبطت بوزارة الداخلية ، لا تؤدي مهامها بشكل جيد نتيجة لاعداد خرائط بدائية واولية جدا (sketches) تمثل خطوطا عامة قد لا تعتمد على مسح موقعي او مسوحات طوبوغرافية لتبين الحالة الراهنة للابنية والشوارع دون التشخيص والمسح العلمي المطلوب ، كما تفتقر المخططات الى التفاصيل خصوصا للمناطق المركزية او الاسواق[٦] .

ولقد اوصى البنك الدولي للاعمار (في حينها) تجميع هذه الفعاليات التخطيطية واناطة مسؤوليتها بدائرة تخطيط مركزية ... وقد الغي مجلس الاعمار بهيئاته المسؤولة عن التخطيط والاسكان (الهيئة الفنية الثانية والهيئة الخامسة) بعد ثورة تموز (١٩٥٨) ، حيث شكلت وزارة البلديات لكي تضم قسم تخطيط المدن ، كما الحق قسم الاسكان لكي يضم الى وزارة الاشغال والاسكان[٧] .

لقد كان تخطيط المدن حتى بداية الخمسينات من هذا القرن لا يعدو عن كونه اعداد مخطط للطرق العامة في المدينة وتحديد محرماتها مع اعداد افرازات الاراضي ضمن هيكل عام مبسط للمدن ودعمها ببعض التشريعات اللازمة لاغراض التنفيذ ويستثنى من هذا التحديد مدينة بغداد لقيام بريكس

وبرونفينـر[8] (Breeks & Bronoweiner) فـي عـام (١٩٣٦) بأعداد مخطط اساسي للمدينة •

وفي اوائل الخمسينات تم اعداد التصاميم الاساسية للمدن الرئيسـة الثلاث (بغـداد ، الموصل ، البصرة) مع تحديد المناطق السكنية الى خمس مناطق حسب مساحة القطـع السكنية فيها ودرجة البلدية نفسها[9] وقـد اعتبرت هذه التحديدات في حينها تطويرات جديدة في تخطيط تلك المـدن ودراساتها لتحديدها الهيكل العام لاستعمالات الارض المتضمنة للسكن ، التجارة ، الصناعة ، المباني والمرافق العامة ، متمسكين بذلك في تعليمـات وشروط نظام الطرق والابنية رقم (٤٤) لسنة (١٩٣٥) المعمول به في تلك الفترة[10] ومن الجدير بالذكر ان هذه المدن الثلاث قد خططت من قبل ثلاث شركات (او مخططين) استشارية وكما يلي :

١ ـ مدينة بغداد / ١٩٥٤[11] ـ المخطط مونوبريووسبنسلي ، ومكفارلن (Minoprio, Spencely & Macfarlane)

٢ ـ مدينة البصرة / ١٩٥٥[12] ـ من قبل المخطط ماكس لوك (Max Lock)

٣ ـ مدينة الموصل / ١٩٥٥[13] ـ المخطط ريكلان سكواير وشركائه (Raglan) (Squire & Part)

كما قامت مؤسسة دوكسيادس في الاعوام (١٩٥٥ ـ ١٩٦٢) بأعـداد التخطيط الاساس لثلاث عشرة مدينة رئيسة شملت غالبية مراكز الالـوية وتضمنت (بغداد ، كربلاء ، الكوفة والنجف ، كركوك ، اربيل ، العمارة ، الديوانية ، السليمانية ، الرمادي ، بعقوبة ، الناصرية) ، حيث كانت هـذه التصاميم اقرب ما تكون الى دراسات منمطة اعدت على ضوء معلومـات احصائية منمطة ايضا • كما اضفت روحية وفلسـفة دوكسيادس على تلـك المدن ، لذا فقد جاءت غالبيتها بشوارع مستقيمة تتقاطع بشـكل متعامد ،

يشير بذلك الى اهماله الواضح للمتغيرات التي تنفرد بها كل مدينة كالعوارض الطبيعية والمناخية وشكل الارض او البيئة المحيطة بها(١٤) .

ويمكن القول ان مرحلة الخمسينات قد تميزت ببروز دور الاستشاري الاجنبي نظرا لغياب المخطط المحلي وعدم تخصصه بهذا النوع من التخطيط ، وتتيجة لذلك فقد عانت المدن المخططة من سلبيات عديدة منها :

- عدم استيعاب المخطط الاجنبي لواقع المدينة العراقية عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وبيئيا .
- غياب التصاميم التفصيلية لمركز المدينة او بعض المناطق المهمة (كالمناطق التجارية ، الصناعية ، الترفيهية ...) .
- تجاهل خرائط ملكيات الارض والتسجيل العقاري وانعكاسها بشكل سلبي على التصاميم المعدة .
- وجود حاجز او هوة كبيرة بين المخططات المقترحة والامكانات التنفيذية للكوادر العراقية وخصوصا على المستوى المحلي .
- عدم مرافقة التصاميم والدراسات لاساليب تنفيذها وتوضيح الكلف اللازمة لذلك (او ضآلة الاستثمارات والتخصيصات وميزانيات البلدية) وعجزها الكامل عن تنفيذ المقترحات المقدمة .

كما يمكن ان توصف هذه المخططات بأنها حدّت بشكل او باخر من التجاوزات العشوائية ونظمت لحد كبير من توسعات المدن غير المنتظم والحفاظ على هيكلها العام(١٥) .

٢ ـ ٢ ـ المرحلة الثانية :

لقد كانت لثورة تموز ١٩٥٨ بداية جديدة مع تخطيط المدن والبلديات حيث شكلت وزارة « البلديات » لتعنى بذلك ، كما رافق ذلك زيادة في

الكوادر الهندسية العراقية واشراكها بشكل متواضع في عملية اعداد المخططات لتصاميم المدن العراقية ، كما أشركت بعض الخبرات الاجنبية من خلال توظيفها للعمل بشكل منفرد في دوائر التخطيط المعنية بأعداد التصاميم الاساسية للمدن .

ومما تجدر الاشارة له بهذا الصدد ، ان هذه المرحلة قد شهدت صدور قانون ادارة البلديات المرقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ والذي جاء بمفاهيم متطورة نسبيا عن نظام الطرق والابنية الذي كان معمولا به قبل تلك الفترة ، فأساليب استحداث البلديات وتقسيمها على اساس الحجم السكاني والاهمية الادارية مع اعطاء بعض الخصوصيات لمدن بغداد والبصرة والموصل وكركوك وتحديد وظائف المجلس البلدي وواجباته وعدد اعضائه حسب الصنف ، عوامل مهمة في تطوير عمل البلديات وتخطيط المدينة المعاصرة ، كما وضع القانون المذكور اللبنات الاولى للسيطرة على الفعاليات الخاصة بالسكن والصناعة خارج حدود البلدية وضمن مسافات تتناسب ابعادها مع صنف البلدية ونوعها واهميتها[١٦] .

لقد رافق هذه المرحلة بدايات تخريج جامعة بغداد لاعداد جديدة من المهندسين[١٧] المعماريين واستقطاب تلك الدوائر التخطيطية لهذه التخصصات المهمة اضافة لاستقطاب الكوادر العراقية المتخصصة في هذا الحقل من التخطيط والعائدة بعد اكمال دراستها خارج القطر ، مما اثر بشكل واضح على نمط المخططات الاساسية المنتجة في تلك الفترة وتطورها لكي تحمل في طياتها بعض الهياكل التنظيمية لاستعمالات الارض في المدينة وشبكة الطرق والنقل وتحديد السمات الرئيسة لتوسعات المدينة وتوقعات نموها المستقبلية بشكل اولي . كما اقتصر عمل الاجهزة التخطيطية في هذه المرحلة على افراز الاراضي السكنية واعداد تصاميم هيكلية عامة للشوارع في المدينة وتحديد استقاماتها[١٨] .

٢ ـ ٣ ـ المرحلـــة الثالثـــة :

والتي يمكن تحديد بداياتها بقيام ثورة ١٧ـ٣٠ تموز ١٩٦٨ حيث تم استكمال التصميم الاساس لمدينة بغـداد وتم تشـريعه بة خاص[١٩] مع فصل امانة العاصمة عن وزارة البلديات كما تم في هذه اصدار تشريعات هامة جدا منها تمليك البلديات كافة الاراضي الاميرية ضمن حدودها البلدية[٢٠] ، وانشاء مركز التخطيط الحضـري والا التابع لجامعة بغداد[٢١] حيث ساهم بشكل كبير في توفير الكوادر الو المتخصصة في مجالات التخطيط للمدينة العراقية واقاليمها ، بالاضافة ارسال دفعات من المهندسين والباحثين بأعداد جيدة نسبيا لاغراض الت في تخطيط المدن والاقاليم ، اضافة الى فتح اقسام جديدة والتوسع في الم ذات العلاقة بمختلف الجامعات العراقية •

لقد تم في هذه المرحلة تكليف ثلاث شركات عالمية متخصصة لا التصاميم الاساسية لثلاث مدن رئيسة شملت مايلي :

١ ـ مدينة البصرة ـ حيث كلفت مؤسسة للوين ديفز (Davis) لاعـ التصميم الاساسي لهـا[٢٢] •

٢ ـ مدينة الموصل ـ وقد اسـتدعيت مؤسسـة سـيت انترناشـ (SCET International) بأعداد تصميم اساسي لها[٢٣] •

٣ ـ مدينة كركوك ـ حيث كلفت مؤسسة دوكسيادس لاعـداد تـ الاسـاسي[٢٤] •

وقد قامت هذه الشركات الثلاث بالاشتراك مع مكاتب ومؤسـ عراقية مساعدة بأعداد التصاميم الاساسية للمدن الثلاث الرئيسة ، وقد ا هذه التصاميم بأعداد بعض التفاصيل الحضرية والمعمارية لمراكز تلك والمناطق القديمة فيها مع تفاصيل عن حركة العجـلات ومقاطع الشـ

وشبكات المرور والنقل ، وبعض الاستعمالات المحددة كالمناطق الصناعية او التجارية .

وقد تلكأت الشركة المعنية باعداد التصميم الاساس لمدينة البصرة من انجاز مهمتها مما دعا الجانب العراقي (مديرية التخطيط والهندسة العامة في حينها) من اعفائها واكمال المخططات والتصاميم من قبل كوادرها الوطنية .

وعلى الرغم من قيام هذه الشركات بأعداد مخططات للمدن الرئيسة الثلاث الا أن الجزء الاكبر من عملية هندسة المدن واعمارها او تخطيطها قد تمت على ايد وطنية حيث ان عدد البلديات والمدن التي يتطلب اعداد ومتابعة مخططاتها الاساسية تربو على (٣٠٠) مدينة او بلدية ، تراوحت حجومها بين (١٠٠٠) نسمة و (٢٠٠،٠٠٠) نسمة[٢٥] ، الامر الذي دعى احد خبراء الامم المتحدة في تقرير له عن التخطيط في العراق ان يشير الى ضرورة توفير ما لا يقل عن (٢٠٠) مخطط عمراني كمرحلة اولى على ان تتزايد مستقبلا بما ينسجم وعدد سكان القطر او المدن المطلوب تخطيطها[٢٦] .

ويمكن ان توصف هذه المرحلة بتغطية المدن والبلديات كافة بخرائط للتصاميم الاساسية ، واجراء بعض المسوحات الميدانية التي رافقت اعداد التصاميم الاساسية ويمكن الرجوع الى الملحق رقم (٢) الذي اوضح الدراسات التي اعدت خلال هذه المرحلة . فقد زجت اعداد من الكوادر الفنية المساعدة (الباحثين) في عملية اعداد التصاميم الاساسية ، حيث بدأت بدايات متواضعة وتطورت مع الزمن لكي تعد دراسات اقتصادية واجتماعية متكاملة عن واقع حال المدن المخططة واعطاء صورة متكاملة للمخطط المصمم عن المدينة قبل تخطيطها ، الامر الذي كان مفقودا فيما سبق كما رافق هذه التصورات ظهور بعض ملامح التخطيط والتصميم الحضري ودراسات تفصيلية متخصصة شملت بعض مراكز المدن الكبرى مثل

(النجف ، الديوانية ، البصرة ، اربيل) وشملت دراسات النقل كل من مدينتي الحلة والكوت ، مع دراسة تفصيلية لمشروع تطوير المنطقة الواقعة بين المرقدين الشريفين في كربلاء (الملحق رقم ـ ٢ ـ) •

٢ ـ ٤ ـ المرحلة الرابعة

انسجاما مع التقسيم العشري (بالسنوات) للمراحل السابقة من مسيرة التخطيط العمراني في القطر وانتزامن ذلك مع تسلم السيد الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله) لرئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس قيادة الثورة يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة تبدأ مع اواخر السبعينات لتمثل المرحلة الاخيرة والقائمة من مراحل تطور تخطيط المدن في العراق •

لقد اتسمت هذه المرحلة بدمج هيئة التخطيط الاقليمي ودائرة التخطيط والهندسة (في وزارة التخطيط) بجهاز فني واحد شمل الاختصاصين وسمي (هيئة التخطيط العمراني) كللت جهودها باجراء سلسلة من الدراسات الاقليمية والحضرية شملت دراسة اقاليم المدن الكبرى (بغداد ، البصرة ، الموصل) وتمخضت هذه الدراسات عن اعطاء بدائل للمدن الجديدة المحيطة بكل من هذه المدن والمباشرة بتخطيط بعضها •

كما تم في هذه المرحلة استدعاء شركة متخصصة لاعداد التصاميم الاساسية والتفصيلية لمدينتي تكريت وسامراء على وفق اسس علمية حديثة وقدمت مقترحاتها في اوائل عام (١٩٨٤) وشملت تفاصيل لمراكز تلك المدينتين وتفاصيل معمارية وتخطيطية وحضرية للمنطقة السكنية والتجارية والصناعية والترفيهية وتعتبر هذه المخططات من اكمل المشاريع التخطيطية في القطر[٢٧] •

٣ ـ التخطيط الاقليمي وممارساته في العراق :

ان الاتجاهات الحديثة في تخطيط المدينة على النطاق العالمي وخصوصا في البلدان المتقدمة يربط المدينة باقليمها المجاور[٢٨] والذي قد يمتد لمسافات

كبيرة تنسجم ومنطقة تأثير ونفوذ تلـك المدينـة (Influence Zone) حيث تفترض اكثر الدراسات تعذر دراسة المدينة بمعزل عن اقليمها والمدن الاخرى المحيطة بهـا[٢٩] ٠

وعلى هـذا الاساس فقد ارتؤي طرح تطورات التخطيط الاقليمي في القطر كجزء من تطور المدن وتخطيطها ولمواكبة ما يقارب من عشرين سـنة الماضية لحركة التطور في تخطيط المدن العراقية وبشكل فعال ٠

على الرغم من تكوين قسم التخطيط الاقليمي بوزارة التخطيط ومـن ثم تحويلها الى هيئة ، وقسم التخطيط الاقليمي في دائرة التخطيط والهندسة في وزارة البلديات (الملغـاة) وبنفس الفترة الا ان ممارسـات التخطيط الاقليمي في القطر العراقي وتقسيمه الى مناطق تخطيطية او ادارية قد تعود الى فترات وعصور موغلة في القدم ٠ ففي العصر العباسي قسم الى اربعـة اقاليم (اقليم السواد ، اقليم الجزيرة ، اقليم الجبال ٠٠٠) ويمكن ترجمتها بالمفاهيم العصرية الى منطقة السهل الرسوبي ، منطقة القسم الشمالي مـن الهضبة الصحراوية وما جاورها من المنطقة شبه الجبلية ، ثم المنطقة الجبلية على التوالي ، كما تغيرت هذه المناطق الادارية لتشمل مناطق اوسع في الحقبة السلجوقية[٣٠] ٠ وعلى الرغم من التقسيمات الادارية البسيطة في الحقبـة العثمانية الا انها تعمقت ونضجت من خلال التقسيمات التي اعتمدها الوالي مدحت باشا عند تعيينه عام ١٨٦٨ م ، حيث اولى عناية كبيرة في تطبيق نظام الولاية واللواء والقضاء والناحية واعتبرها تطبيقات عملية لافكاره التـي حاول تطبيقها عندما كان واليا في الدانوب قبل ذلك ٠ ولم تتبدل الا قليلا حتى عام ١٩١٤ ٠ كما قسمت المدن والقرى حسب اهميتها وعين المتصرفون والقائمقامون ومدراء السناجق او النواحي وفقا لذلك[٣١] ويعتقد الدكتور خياط[٣٢] ان هذه الخطوة تعتبر من جملة اصلاحات هذا الوالي واصـبح

شكل التقسيمات الادارية في اوائل القرن العشرين وقبل الحرب العالمية الاولى مقسما الى ثلاث ولايات رئيسة هي :

١ ــ ولاية بغداد (لتشمل ثلاث متصرفيات هي بغداد ، الديوانية ، كربلاء) •

٢ ــ ولاية البصرة (لتشمل اربعة سناجق وهي متصرفيات البصرة ، المنتفك ، العمارة ، الاحساء) •

٣ ــ ولاية الموصل (وتضم متصرفيات الموصل ، شهرزور ، السليمانية) •

وقد تغيرت هذه التقسيمات الادارية بعد الاحتلال البريطاني للعراق ويذكر احد التقارير البريطانية[٣٣] ان التقسيم الاداري للقطر كان اصغر حجما من السنجق التركي السابق وتماشت التقسيمات الجديدة في حينها مع المعطيات الجغرافية ولم تقسم بشكل عفوي كما قد يبدو •

لقد قسم العراق الى (١٢) لواء بموجب المادة الاولى من نظام الانتخابات[٣٤] الصادر عام ١٩٢٢ وهي (الموصل ، السليمانية ، كركوك ، ديالى[٣٥] بغداد ، الحلة ، الكوت ، الدليم[٣٦] كربلاء ، العمارة ، المنتفك[٣٧] البصرة) كما قسمت الى ثلاث دوائر انتخابية شملت الاولى (الموصل ، كركوك ، السليمانية) والثانية (بغداد ، ديالى ، الدليم ، الحلة ، كربلاء ، الكوت) والثالثة شملت (البصرة ، العمارة ، المنتفك) كما عدل هذا التقسيم واضيفت له عبارة (شبه لواء اربيل) و (الديوانية)[٣٨] •

ويلاحظ المتتبع للتقسيمات الجغرافية او الاقليمية الحديثة عدم وجود تغيرات جذرية على التقسيمات الادارية القديمة خصوصا منذ اواخر القرن التاسع عشر وحتى احدث الدراسات التخطيطية[٣٩] وهذا ما ايده الدكتور الخلف[٤٠] بالنص التالي :

« ان اصول التنظيمات الادارية والمالية والزراعية في العراق الحديث تعود لعهود قديمة جدا كما يرجع بعضها الاخر الى العهد العثماني القريب وبالاخص تنظيمات مدحت باشا » •

لقد استحدثت في عهد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز اربع محافظات جديدة شملت (دهوك ، المثنى ، صلاح الدين ، النجف) كما اعيدت تسمية بعض المحافظات انسجاما مع خط الحزب والثورة في نهجها القومي والعربي[٤١] تمثل هذه التقسيمات الادارية تقسيمات عقلانية تنسجم والفكر التخطيطي الحديث[٤٢] •

لقد تم التطرق بهذا الاسهاب الى هذه التقسيمات الادارية والاقليمية لانها تعتبر اساسا للدراسات الاقليمية اللاحقة ، ولقد اشار الدكتور الجابري[٤٣] الى اهمية التخطيط الاقليمي وواقعه وبروز دوره الفاعل بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ وتأثيره في التوزيع المكاني للاستثمارات في العراق وتقديمه للدراسات والمؤشرات اللازمة لذلك[٤٤] •

قامت هيئة التخطيط الاقليمي بوزارة التخطيط وقسم التخطيط الاقليمي بوزارة البلديات (الملغاة) بدراسات اقليمية مهمة يمكن ايجاز اهمها كما يلي :

١ ـ تأثير انشاء المعامل على المدن/١٩٧٢ •

٢ ـ تخطيط اقليم البصرة ـ تقرير رقم (١) /١٩٧٥ •

٣ ـ دراسة تخطيطية اقليمية لمحافظات (اربيل ، السليمانية ، دهوك) ١٩٧٧ •

٤ ـ تخطيط اقليم اعالي الفرات واعادة سكان اهالي سد حديثة ١٩٧٨ (بمشاركة وزارة الري ووزارة التخطيط ومكتب بلانار للتخطيط « ٤ اجزاء ») •

٥ ـ كما تمت دراسة ستراتيجية اعادة اسكان القرى التي تغمرها اراضي مشاريع الري الحديثة (سد صدام ، سد القادسية ، سد حمرين ١٩٧٩/١٩٨١) •

٦ ـ الدراسة الاقليمية لمشروع صناعة السيارات في حمام العليل/١٩٨٢ •

٧ ـ اختيار مواقع المدن الجديدة حول مدن (البصرة ـ بغداد ـ الموصل) ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥ .

٨ ـ الهيكل العام لسياسة التحضر في العراق / ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ .

٩ ـ خطط التطوير الريفي لمحافظات القطر / ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ .

١٠ـ خطط تنمية المحافظات / واقع الحال / ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ .

ويلاحظ ان الدراسات المذكورة بعد الفقرة (٣) اعلاه وما بعدها قد تمت في المرحلة الاخيرة(٤٥) من مراحل تخطيط المدن والاقاليم وامتازت بتعدد اتجاهات الدراسة كما ونوعا مع دراسات موسعة ستذكر فيما بعد لاهميتها .

٤ ـ الهيكل الفني وتطور الكادر التخطيطي في العراق :

لقد بدأت ممارسة التخطيط العمراني في القطر بصورة كيان متخصص في بداية الخمسينات كشعبة تابعة في مديرية البلديات العامة التابعة لوزارة الداخلية(٤٦) وقد انتقلت مهامها وكوادرها الفنية وضمت في عام ١٩٥٩ ضمن تشكيلات وزارة البلديات التي شكلت انذاك(٤٧) ويلاحظ المتتبع لمسيرة التخطيط العمراني التاريخية ان الجهاز الفني المعني بهذا النمط من التخطيط وكوادره قد تنقلت بين الوزارات المختلفة مما يعكس عدم استقرارها في كيان ثابت وكما يلي :

١ ـ احداث اول مديرية بلديات عامة في وزارة الداخلية بموجب نظام الوزارة رقم (٢٠) لسنة ١٩٢٩ للنظر في امور البلديات اداريا وماليا .
٢ ـ تشكيل شعبة التخطيط والتنظيم في مديرية البلديات العامة التابعة لوزارة الداخلية منذ الثلاثينات حتى ١٩٥٩/٧/١٣ .
٣ ـ تشكيل مديرية التخطيط والتصميم العامة في وزارة البلديات (الملغاة عام ١٩٥٩) .

٤ ــ تشكيل مديرية التخطيط والتصميم العامة / شعبة التخطيط / وزارة الشؤون البلدية والقروية عام ١٩٦٥ ٠

٥ ــ تشكيل مديرية الاسكان وتخطيط المدن العامة / قسم التخطيط والتصميم / في وزارة البلديات والاشغال عام ١٩٦٧ ٠

٦ ــ تشكيل مديرية التخطيط والهندسة العامة / وزارة البلديات (١٩٧١ مع تشكيلات لاقسام جديدة منها قسم التخطيط الاقليمي وقسم المعلومات الاساسية والبرمجة(٤٨) ٠

٧ ــ تشكيل قسم التخطيط الاقليمي في وزارة التخطيط وتحويله الى هيئة التخطيط الاقليمي وربطه بالسيد وزير التخطيط(٤٩)

٨ ــ الغاء قسم التخطيط الاقليمي في مديرية التخطيط والهندسة العامة وضم بعض كوادره الى هيئة التخطيط الاقليمي بوزارة التخطيط عام ١٩٧٥ ٠

٩ ــ انتقال دائرة التخطيط والهندسة بكافة كوادرها الى وزارة التخطيط وجعلها دائرة تخطيطية مركزية ضمن دوائر الوزارة ١٩٧٧ ٠

١٠ــ تشكيل هيئة التخطيط العمراني (دمج دائرة التخطيط والهندسة وهيئة التخطيط الاقليمي ضمن وزارة التخطيط) وبعد صدور قانون وزارة التخطيط لعام ١٩٧٩ ٠ وقد انيطت بالهيئة الجديدة مسؤولية التخطيط الحضري والتفصيلي من جهة والتخطيط الاقليمي والريفي من جهة اخرى وشكلت فيها دائرتان تعنى بهاتين المهمتين ، الاولى تعنى بتخطيط المدن والثانية تعنى بالتخطيط الاقليمي وسميت (دائرة تخطيط المحافظات)(٥٠) ٠

وقد حددت مهام الهيئة الجديدة المسؤوليات الرئيسة التالية ٠

ــ تحديد حجوم المستوطنات وتطورها المستقبلي واعداد المخططات الهيكلية للمحافظات(٥١) ٠

- اعداد التصاميم الاساسية والتفصيلية للمدن •
- اعداد دراسات اقليمية متخصصة •
- اعداد دراسات وبحوث ذات علاقة بالتخطيط العمراني •

١١ـ لغرض تأكيد دور التخطيط المركزي وممارسة مسيرته الطويلة فقد فك ارتباط الاقسام التي تقوم باعداد التخطيط على المستوى المحلي (قسم التصاميم التفصيلية) من هيئة التخطيط العمراني وربطت في مديرية البلديات العامة التابعة لوزارة الحكم المحلي عام (١٩٨١)[٥٢] •

١٢ـ في عام ١٩٨٥ تم تشكيل جهازين مركزيين للتخطيط الاول ربط بوزارة التخطيط ويعنى بالتخطيط الاقليمي وسمي (هيئة التخطيط الاقليمي)[٥٣] والثاني ربط بوزارة الحكم المحلي تحت اسم (المديرية العامة للتخطيط العمراني) حيث تم تجميع كوادرها الفنية من الفنيين المنقولين من وزارة التخطيط وقد تكونت هذه المديرية من ثلاثة اقسام رئيسة (شمالية ، وسطى ، جنوبية) مع قسم يعنى بالمعلومات والدراسات • وقد انيطت بهذه المديرية مهمة اعداد التصاميم الاساسية المدن والتصاميم الهيكلية للمحافظات وتفاصيل المراكز المدنية والتفاصيل العمرانية الاخرى • ومما تجدر الاشارة اليه ان مهام هيئة التخطيط الاقليمي قد حددت كما يلي[٥٤] :

١ ـ اعداد الموازنة المكانية لخطة التنمية القومية •

٢ ـ وضع ستراتيجية التنمية الاقليمية وما ينتج من مؤشرات تنموية وستراتيجية تطوير حضري وريفي على مستوى مناطق القطر •

٣ ـ وضع الاسس والسياسات المتعلقة بالتنمية الحضرية والريفية ضمن اطار خطة التنمية القومية •

٤ ـ القيام بالدراسات التنموية ذات التاثير الذي يتجاوز مستويات المدن وذات الصفة الستراتيجية .

٥ ـ تقييم المخططات الهيكلية للمحافظة .

٦ ـ متابعة تنفيذ المخططات الاقليمية وخطط المحافظات وستراتيجية التنمية الاقليمية .

٥ ـ القوانين والانظمة المتعلقة بتخطيط المدن والتخطيط الاقليمي :

غني عن القول بأن التشريع هو الاداة الفعالة التي تساعد في تطبيق افكار المخطط التي يصبها في تشريعات وقوانين تتعلق بتخطيط المدينة واقليمها، كما ان التخطيط مهما بلغ من مستوى متطور او متقدم فلاقيمة له ولا يعدو كونه افكار مالم يسند بتشريع لالزام تنفيذه ، وعلى هذا الاساس اهتمت الدول المتطورة في التشريعات التخطيطية ومتابعة تطويرها وتعديلها بأستمرار لكي تنسجم مع تطورات ومتطلبات المجتمع والبيئة التي يعيشها . كما ان دقة التشريعات وتطرقها للتفاصيل المختلفة في مجال التخطيط تعكس نضوجا حضاريا للمجتمع ينعكس عن طريق ما يطرحه المخطط ويشرعه القانون وفي العراق قانونان ونظام تحكمت في تخطيط مدنه وسيطرت عليها بصورة عامة بحيث اعطت للمدن العراقية اشكالها وصفاتها الرئيسة خلال النصف قرن الاخير من عمرها ، وقد جاءت هذه القوانين والانظمة بفترات مختلفة وتباين تأثيرها على تلك المدن والمستوطنات ، وقد اثرت هذه التشريعات على اشكال المناطق السكنية ووحداتها (دور السكن فيها) ، وشوارعها ، كثافاتها ، مناطقها التجارية ، وعلى شكل المناطق الصناعية ومجمل استعمالات الارض المختلفة (Urban Land Use) فيها ، وهذه الانظمة والقوانين هي : ـ

١ ـ نظام الطرق والابنية رقم (٤٤) لسنة (١٩٣٥) المعدل .

٢ ــ قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة (١٩٦٤) •

٣ ــ قانون التصميم الاساسي لمدينة بغداد رقم (١٥٦) لسنة ١٩٧١ •

فالنظام والقانون الاوليان المشار اليهما اعلاه تمتد سلطة تنفيذهما للمدن كافة والمستوطنات العراقية ، في حين اقتصر القانون الاخير على مدينة بغداد فقط مع المستوطنات الصغيرة التي تقع ضمن حدود مدينة بغداد الكبرى ورقعتها الجغرافية •

٥ ــ ١ نظام الطرق والابنية رقم (٤٤) لسنة (١٩٣٥) المعدل :

ان اهم ماجاء في هذا النظام هو تقسيم البلدة الى ستة مناطق عمرانية (اولى ، ثانية ، ثالثة ، رابعة ، ممتازة ، خاصة) قسمت حسب ترتيبها في تطبيق الاعمال الفنية فيها لحداثتها او اهميتها ••• كما قسمت البلديات في القطر الى اربع درجات (بلدية من الدرجة الرابعة ، ثم الثالثة ، الثانية ، فالاولى) وحسب حجم المدينة وامكانية افرازات قطع السكن فيها ، وقد اناط النظام مسؤولية تقديم التصاميم الاساسية للمدينة بالموظف الفني في البلدية بحيث يتضمن ذلك تقسيم البلدة الى مناطق عمرانية مقررة على ان يدرسها مجلس البلدية ويقرها • وقد خصص الفصل الثاني من النظام المذكور للطرق وكيفية تخطيطها او تنفيذها وشملت زوايا التقاءات الطرق واساليب تنفيذها وكيفية تفصيل الاجزاء المهدمة وتقدير بدلاتها او اساليب تعويضها ، كما خصص الفصل الرابع من الباب الاول للنظام الى موضوع الشرقية واساليب تطبيقها (رسومها) •

اما الفصل الخامس فقد تضمن تقسيم الاملاك الى عرصات واعراض شوارعها والمساحة التي تؤخذ مجانا ، وتلاه الفصل السادس لشرح كيفية تنفيذ النتوءات وغيرها من عوارض الطريق كالجرصونات والطنف (ارتفاعها، جبهاتها ، عمقها) وضمن المناطق العمرانية المختلفة •

لقد قسم النظام اعلاه الابنية الى ثلاثة اقسام هي (المساكن ، الابنية العامة (كالدوائر الرسمية والابنية الصحية ...) ، والابنية الصناعية) . وحدد مواصفات كل من هذه الابنية وموادها الانشائية واساليب تنفيذها ، وبعض الشروط المتعلقة بمخططاتها الافقية او العمودية .

لقد جاء الفصل الثامن من الباب الاول لكي يحدد اساليب استحصال اجازة البناء وماهية الابنية الممنوعة (الابنية المخالفة) ومدة نفاذ اجازة البناء والامور المتعلقة بمنحها .

اما الباب الثاني من القانون فقد تضمن بعض المواصفات لمساحات الابنية والعرصات والطرق وما شابهها والتي يمكن ايجازها بالجدول التالي مع اخذ الشروط التالية بنظر الاعتبار :

١ ـ استثناء مشاريع الاسكان من المحددات المذكورة في الجدول .

٢ ـ جواز انشاء الدكاكين ضمن الدور السكنية في المنطقة العمرانية الاولى والثانية فقط ، على ان لا تقل مساحتها عن (٦) م^2 .

٣ ـ مقياس الرسم لخارطة اجازة البناء يكون بمقياس ١/١٠٠ أو ١/٢٠٠ وموقعة من قبل معمار او مهندس .

٤ ـ للمجلس البلدي تحديد ارتفاعات الابنية في الطرق التي يقرها .

٥ ـ لا يجوز انشاء الابنية الطينية الا في تسوير الحدائق او اعادة تطويق ماهدم من الطوف في البساتين او مع الطابوق والحجر في المساكن .

٦ ـ يجوز استعمال الفضاء فوق الرصيف على ان لا يقل عرض الطريق عن (١٢) مترا وحسبما يلي مع وضع شروط للاعمدة والمواد المستعملة .

عرض الطريق (م)	عرض التسقيف (م)
١٢	٢٫٥٠
١٥ فأكثر	٣٫٠٠
٢٥ فأكثر	٤٫٠٠

جدول لخلاصة الباب الثاني من نظام الطرق والابنية

المرقم (٤٤) لسنة (١٩٣٥) المعدل

	الوحدة القياسية	اولى	ثانية	ثالثة	رابعة	ممتازة	خاصة
مساحة العرصة لا تقل عن	م٢	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠	٦٠٠	٨٠٠	٢٠٠٠
عرض واجهة العرصة لا تقل عن	م	—	—	١٥	٢٠	٢٥	٢٥
الارتداد عن حدود الشارع بمسافة لا تقل عن	م	—	—	٢٫٥	٤	٥	٥
عرض الطريق العام لا تقل عن	م	٤	٨	١٠	١٢	١٥	١٥
عرض الطريق الخاص لا تقل عن	م	٢	٣	٦	٦	٦	٦
نسبة مساحة البناء الى مساحة العرصة لا تزيد عن	٪	١٠٠	١٠٠	٦٥	٥٥	٣٠	٣٠

٥ ـ ٢ ـ قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤

يعتبر هذا القانون طفرة نوعية في التشريع لتخطيط المدن في القطر في حينه ، الا ان قلة الكوادر الفنية والبلدية قد جعلت امر تنفيذ ابوابه وفصوله تتعثر بأستمرار ولم تغط متطلباته بشكل دقيق نتيجة ذلك، فالقانون اعلاه تطرق في اهم ابوابه التي تخص التخطيط العمراني وتخطيط المدينة العراقية الى الاسس التي تم فيها احداث البلديات واساليبها ، حيث حدد ذلك على حجم السكان والاهمية الادارية والوظيفية للمستوطنات والقرى، كما حدد اسلوب استحداث البلدية بالاعلان واعداد الخرائط والقرارات المرافقة لذلك والجهات اللازمة لاتخاذ القرارات .

لقد صنف القانون البلديات الى (٦) انواع ابتداء ببغداد كصنف خاص ، واعتبار كل من (البصرة والموصل وكركوك) بلديات من الصنف الممتاز ، وانتهاء ببلديات الصنف الرابع . كما حدد القانون اعداد المجلس البلدي لكل صنف من هذه الاصناف واساليب اجتماعه ووظائفه المتعلقة بتحديد شكل المدينة وهيكلها كتحديد رقعتها الجغرافية وتقسيمها الى قطاعات ومناطق عمرانية واستعمالات الارض المختلفة فيها ، وقد ثبت القانون ضرورة احتساب حجم المدينة وتطورها لمدة (٢٥) سنة مع اعداد التقارير الازمة لذلك او الغاء المناطق المتهرئة والمزدحمة واعادة بنائها على وفق شروط خاصة .

لقد ركز القانون على نقطتين هامتين لم يتم التطرق اليهما ضمن التشريعات التي سبقته ، الاولى اعتماد مبدأ المشاركة الجماهيرية وابداء رأيها في التصميم الاساس للمدينة عن طريق اعلان التصميم لمدة (٩٠) يوما وقبول الاعتراضات والملاحظات عليه ، والثانية تحديد مواقع الابنية وحجومها وعدد الطوابق وارتفاعها والشكل الهندسي للابنية ومظهرها الخارجي سواء في الابنية الجديدة او تحسين الابنية القائمة منها عن طريق الطلب من اصحابها بأجراء

ذلك ، مما يعتبر تبدلا نوعيا في اعمال البلدية مقارنة مع نظام الطرق والابنية السابق : وخطوة نحو تطور الصورة الحضرية للتخطيط والتصميم الحضري (Urban planning في المدينة العراقية وتفصيلات مكوناتها (الابنية والفضاءات المفتوحة) يضاف لما تقدم ان القانون قد عالج اساليب فتح الشوارع وتوسيعها وتعيين استقاماتها وتشجيرها مع التنفيذ وكيفية (اشغال ارصفتها وفضلات القطع والوحدات الواقعة عليها ، كما عالج انشاء الحدائق والمتنزهات العامة والمراسي والارصفة النهرية والشرائع ••• او انشاء الجسور والقناطر والمعابر وصيانتها مع تحديد وتعيين كيفية تشييد جبهات الابنية وتنسيقها والمواد الانشائية المستعملة وانشاء الاسواق العامة واسواق الاسماك واللحوم ، وتحديد المعامل والمصانع وتجميعها ومحلات خزن الانقاض . مما يعكس نضوجا فكريا في تخطيط المدن والتخطيط الحضري لتلك الفترة ولم تقتصر سلطة القانون ضمن حدود امانة العاصمة او حدود البلديات المعنية بل امتدت خارجها حيث حتم استحصال موافقة وزارة البلديات عند تقسيم العقارات الواقعة خارجها للاغراض السكنية او الصناعية وفقا لما يلي : ـ

- ضمن (١٠) كيلومترات من حدود امانة العاصمة •
- ضمن (٧) كيلومترات من حدود بلديات الصنف الممتاز (البصرة ، الموصل ، كركوك) •
- ضمن (٥) كيلومترات من حدود بلديات الصنف الاول •
- ضمن (٣) كيلومترات من حدود بلديات الاصناف الاخرى •

وبهذا فقد ضمن القانون سلامة استعمالات الارض خارج حدود البلديات وعدم تركها دون سيطرة رسمية ، وخصوصا في ضواحي المدن ومجاوراتها •

٥ ـ ٣ ـ قانون التصميم الاساس لمدينة بغداد رقم (١٥٦) لسنة (١٩٧١) :

على الرغم من اقتصار هذا القانون على مدينة بغداد بالذات ؛ الا انه يعتبر انضج وأدق القوانين المتعلقة بتخطيط المدن واقليم بغداد من حيث المضمون التشريعي والافكار التخطيطية والنظرة المستقبلية لمدينة بغداد كنموذج جيد يمكن الاحتذاء به مستقبلا كأساس وقاعدة للانظمة والتشريعات المستقبلية ، وعلى هذا الاساس فأن شرح مضامينه وابعاده التخطيطية بشكل مفصل قد تكون ضرورية لتوضيح ما قام به المخطط والمشرع العراقي خلال العقدين الاخيرين من الزمن وخصوصا بعد ثورة (١٧ ـ ٣٠) تموز ١٩٦٨ لقد اعدت مع القانون خارطة لمدينة بغداد بمقياس ١/٢٠٠٠٠ وارفقت معها خرائط تفصيلية بمقاييس تفصيلية ، مع ملحقين للقانون ، شمل الاول منها خارطة التصميم واستعمالات الارض فيها[٥٥] ، والثاني اقتصر على خلاصة للتقارير الفنية والتوصيات والرسومات البيانية والتوضيحية ، ومما تجدر الاشارة اليه ان القانون قد نص على تأليف لجنة عليها سميت (اللجنة العليا للتصميم الاساسي)[٥٦] ، تشكل برئاسة امين العاصمة وعضوية (٦) خبراء ثلاثة منهم في تخطيط المدن[٥٧] .

ان الملحق رقم (٢) الخاص بخلاصة التقارير والتوصيات والرسوم البيانية والتوضيحية التي تتضمن الخطوط الرئيسة والمبادىء العامة للتصميم الاساسي لمدينة بغداد وبعدة فصول بدأت بالمقدمة وانتهت بالفصل الرابع .

لقد ابدع المشرع والمخطط في المقدمة الخاصة بالقانون حين اعتبر (التصميم الاساس ليس غاية بحد ذاته والا هو مخطط دائم ، بل هو اميل الى ان يكون خطوة اساسية اولى نحو الاعمار المخطط للمدينة التاريخية (بغداد)، او اجراء يؤمل ان يكون بداية لنشاط تخطيطي منظم طويل الامد) .

وضمن هذا التعريف الموجز تتضح المعالم الفلسفية في التصميم ومدى تطور التخطيط وتشريعاته خلال ربع قرن تقريبا .

لقد اعتبر التصميم كهمزة وصل مع اطار التخطيط الاكبر وضمن المنهاج العام للتخطيط الاقتصادي الوطني (خطة التنمية القومية) وتوفير رابطة اساسية بين مختلف المستويات التخطيطية (الوطني ، الاقليمي ، المحلي) ، وقد اشترط القانون ضرورة اتصاف المقترحات التخطيطية « بالمرونة » واعتبار التصميم اداة مفيدة للتوجيه الصحيح وضرورة التنسيق مع المؤسسات العامة والخاصة .

لقد حوى الفصل الاول المتعلق بـ (العرض العام) ، المبادىء الاساسية للتصميم لسنة الهدف التي اعتبرها لعام (١٩٩٠) ، مع افتراضات وتوقعات، وتوضيح المتطلبات الاولية للمرحلة الاولى للتنفيذ ، وذكر الاساس القانوني للتصميم . لقد تم ايضاح اهمية بغداد ووظائفها المختلفة (كعاصمة مركز ترفيهي ، مركز اداري ، مركز خدمي للتجارة والمهن ، كبوابة سياحية ...) كما طرح في الفصل الاول اهم الافتراضات والتوقعات التي بني عليها التصميم وقد شملت : ــ

١ ــ ان التصميم اعد لعام ١٩٩٠ .

٢ ــ حركة الهجرة للسكان ستخفف كثيرا وتتحول الى المدن الاخرى .

٣ ــ نفوس بغداد ستزداد من (١ر٥) مليون نسمة في عام ١٩٦٥ لتصل الى (٣ر٥ ــ ٤) مليون نسمة عام ١٩٩٠ ، اما بغداد الكبرى فستصل نفوسها الى (٦) ملايين .

٤ ــ اعطاء مقترحات لنسب المشتغلين في الاقتصاد الوطني ومعدلات نمو محددة .

٥ ــ اعطاء مقترحات لتغير معدل دخل الفرد مع نسب المجاميع الرئيسة .

لقد حدد التصميم الاساسي لمدينة بغداد ان منطقة الاعمار ستقتصر من حيث المبدأ على حدود امانة العاصمة حتى عام (١٩٩٠) وتتوسع هذه

الحدود من (٣٣٨) كم٢ كما هي حالها عام (١٩٧١) لتصل الى (٨٦٣) كم٢ في سنة الهدف (اي عام ١٩٩٠) وقد صنف استعمالات الارض ضمن هذه الرقعة الجغرافية الى سبعة اصناف رئيسة شملت :

آ ـ الاسكان :

يتضمن المقترحات الرئيسة التالية :ـ

- اعادة النظر في الاصناف السكنية عموما وكثافاتها ومواقعها •
- ادخال العمارات السكنية بنسبة (٣٠٪) من مجموع السكن وكصنف جديد للسكن •
- تنظيم المناطق السكنية على اساس التدرج بتنظيم المحلات ، فالاحياء ، ثم القطاعات وربطها بمحلات العمل قدر الامكان •

ب ـ الصناعة :

وقد اعتمد بذلك الحد من توسعها في مدينة بغداد على وفق الاسس التالية:

- تطوير الصناعات والاصناف الانتاجية الموجودة حاليا •
- تعيين مواقع جديدة للصناعات الجديدة •
- عدم تشجيع احتواء المدينة وضواحيها على مواقع الصناعات الثقيلة والمضرة •
- اعادة تعيين المواقع لبعض الصناعات الحالية والترحيل التدريجي للصناعات الصغيرة •

ج ـ التجارة والاعمال :

التوسع بالمرافق التجارية والتسويق ومراكز الاعمال ، وخلق مراكز متكاملة للقطاعات وعلى اساس التدرج والتنويع •

د ــ الخدمـات الاجتماعية والثقافية :

حيث اقترح رفع معدل مستويات الخدمة الاجتماعية في الميادين الصحية والثقافية والمناداة بالتوزيع العادل للخدمات حسب تدرج المناطق السكنية بما يؤمن تضييق الهوة بين المناطق السكنية الجديدة والقديمة •

هـ ــ النقــل :

لقد اولى التصميم اهميـة خاصة لهـذا الموضـوع وقد افترض بهـذا الصـدد ما يلـي : ــ

ــ ان نسبة عدد السيارات التقديري الى السكان ستكون بحدود (١٠٠) سيارة لكـل (١٠٠٠) نسمة من السكان •

ــ تبني فكرة تصنيف الشـوارع الموحدة ، مع التقاطعات للطـرق من الناحيـة الفنيـة والوظيفيـة •

ــ تنظيم وسائط النقل العامة (الباصات الكبيرة) مع ادخال نظام القطار ذي السـكة الواحـدة مستقبلا (Monorail) ، اضـافة للاستفادة مـن النقـل النهـري •

ــ ادخال نظـام لمواقـف السـيارات (Car parking) التي يكـون بعضـها متعـددة الطوابـق •

و ــ المنافـع العامـة :

حيث تم التطرق بهذا الصدد لتقديم مقترحات للتأسيسات ذات المنافع العامة والتي شملت (اسالة الماء ، المجـاري ، جمـع النفايـات ، شـبكة القـوة الكهربائيـة •••) •

ز ــ المناطـق الخضـراء او المفتوحـة :

وقد اعتبرت جزءا اساسا من مكونات المدينة وركز التصميم الاساس للمدينة على زياداتها (كمساحة) واتصال بعضها ببعض بشكل متسق وايجاد

منطقة كحزام اخضر في الجهة الشمالية الغربية واقتراح بعض الغابات والبساتين •

لقد تطرق القانون للمتطلبات الاولية لتنفيذ تصميم المدينة وحدد المرحلة الاولى منه ، وتم اقتراح بعض الاسس القانونية لدعمها •

اما الفصل الثاني من الملحق فقد ركز على استعمال الارض والمؤثرات الاقليمية في التصميم الاساسي ويمكن ايجازها بالنقاط التالية :

١ ـ تقسيم القطر الى ثلاث مناطق رئيسة (شمالية ، وسطى ، وجنوبية) وتكون اساس هذه المناطق المدن الكبيرة منها وهي (الموصل ، بغداد ، البصرة) على التوالي •

٢ ـ اما على مستوى المنطقة الوسطى (بغداد ومجاوراتها) فقد قسمت الى ما يلي :

آ ـ الدائرة الداخلية : ونصف قطرها (٢٠ ـ ٥٠) كيلومترا من بغداد وتقع ضمنها عدة مدن تكون قابليتها الاستيعابية بحدود (١٠٠ ـ ١٥٠) الف نسمة •

ب ـ الدائرة الخارجية : ونصف قطرها (٥٠ ـ ١٠٠) كم وتحتوي على مدن كبيرة قابليتها الاسكانية بحدود (٣٠٠) الف نسمة ، تدرس امكانية اقامة الصناعات المختلفة وتطويرها فيها •

٣ ـ السيطرة السريعة على منطقة بحدود (١٠) كم من حدود امانة العاصمة الحالية •

٤ ـ تخطيط الاحزمة المشجرة والخضراء حول بغداد وخصوصا في الاتجاه الشمالي الغربي •

٥ ـ انشاء وتنظيم شبكة المواصلات الاقليمية •

٦ ـ السيطرة على الفيضان وتنظيم تصريف مياه نهر دجلة والفرات وديالى.

٧ ـ العمل على وضع نظام اقليمي صحيح للتخلص من النفايات والازبال .

٨ ـ اعادة النظر في مختلف القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بالتنمية .

٩ ـ البدء بالتخطيط لمختلف المدن والقصبات المحيطة ببغداد .

تقسيم مدينة بغداد وبعض مقترحات التصميم فيهـا :

لقد قسم الشريط الممتد بمحاذاة نهر دجلة والذي سمي (حزام دجلة) الى ثلاث مناطق رئيسة : ـ

القسم الشمالي : حيث يمثل المنطقة الخضـراء والبساتين والحدائـق والغابـات ومحـلات اللهـو .

القسم المركزي : ويتمثل بمراكـز الاعمـال والفعاليـات المرتبطـة بمركـز المدينـة .

القسم الجنوبي : ويمثل المنطقة التي تقع فيها فعاليـات الخدمـات الصناعية والخزن .

اما المناطق السكنية التي قسمت الى شطرين بالنسبة للشريط اعـلاه (حزام دجلة) فقد قسمت الى (٦) قطاعات تقع كـل ثلاثة منها على جانب من جوانب دجلة وقد صمم كل قطاع لكـي يتسـع لاسكان (٣٠٠) الف نسمـة وهـي متكاملـة مـن حيـث خدمـاتـها الاساسيـة ، كمـا حددت المنطقة المركزية لمدينة بغداد على جهتي الكـرخ والرصافة بأربعـة شوارع رئيسة هي شارع ١٤ تموز غربا ، شارع المـرور السريع شـرقا ، جسر باب المعظم والشوارع المتصلة به شمالا ، وشـارع المـرور السريع المقترح قرب العلوية جنوبا وتم اقتراح الفعاليات الرئيسة التـي ستوقـع ضـمن هـذا المركـز .

المناطق السكنية :

لقد اقترح تقسيم هذه المناطق على وفق الاسلوب الاتي :ـ

١ ــ القطاع السكني (Sector) : وهو اكبر وحدة سكنية وبحجم (٣٠٠) الف نسمة ويحوي خدمات متكاملة (كالتجارة ومراكز الاعمال ، ومواقف وسائط النقل ...) ويقسم الى عدة احياء .

٢ ــ الحي السكني (Community) : وهو بحجم (٥٠ ــ ٨٠) الف نسمة ويكون الوصول الى مركزه بحدود (١٠ ــ ١٥) دقيقة مشيا على الاقدام ، ويحتوي مركزه على مدرسة ثانوية وخدمات اخرى ويقسم الحي الى عدة محلات سكنية .

٣ ــ المحلة السكنية (Neighbourhood) : وهي بحجم (٦ ــ ٧) الاف نسمة ، وتكون في مركزها مدرسة ابتدائية او متوسطة مع الخدمات اللازمة لهذا الحجم السكاني وتعتبر المحلة اصغر وحدة تخطيطية في المناطق السكنية .

كما اقترح التصميم مناطق خضراء مرتبط بعضها ببعض وتتخلل المناطق السكنية لربطها عمرانيا وفيزيائيا .

ان تفاصيل تصميم استعمالات الارض الرئيسة والمبادىء التي حددت فيها المساحات المستقبلية قد تم شرح فلسفتها وافكارها في الفصل الثالث ، وقد حوت الاستعمالات السبعة التي تم التطرق لها اضافة الى استعمال ثامن (تضمن الاستعمالات الخاصة) والجدول ادناه يلخص الاستعمالات القائمة كافة عام ١٩٦٥ والمقترحة للتصميم المستقبلي عام ١٩٩٠ .

جدول استعمالات الارض في مدينـة بغـداد
(الحاليـة والمقترحـة)

	استعمالات الارض	الحالي لعـام ١٩٦٥			المقترح لعام ١٩٩٠		
		كم مربع	م٢/شخص	٪	كم مربع	م٢/شخص	٪
١	ســكن	١٥١ر٨	١٠١ر١	٦٢ر٦	٢١٣ر٥	٦٦ر٩	٥٣ر٦
٢	صـناعة	١٥ر٦	١٠ر٤	٦ر٥	٣٠ر٧	٩ر٦	٧ر٧
٣	تجارة وادارة	٤	٢ر٧	١ر٧	٩ر٥	٣	٢ر٤
٤	المرافق والخدمات العامة	٣ر٥	٢ر٤	١ر٥	١٦ر٦	٥ر٢	٤ر٢
٥	النقـل	٣٧ر٤	٢٤ر٩	١٥ر٧	٦٣ر٥	١٩ر٩	١٥ر٩
٦	الخدمات الفنية العامة	١ر٢	٠ر٨	٠ر٥	٤ر٢	١ر٢	١ر-
٧	المناطق الخضراء والمفتوحة	٦ر٩	١٢	٧ر٦	١٩	٥ر٨	٤ر٧
٨	الاستعمالات الخاصة	١٨	٤ر٦	٢ر٩	٤١ر٩	١٣ر٢	١٠ر٥
	المجمـــوع	٢٣٨ر٤	١٥٨ر٩	٪١٠٠	٣٩٩ر٣	١٢٤ر٨	١٠٠

لقد عالج قانون التصميم الاساس لمدينة بغداد الكثافات السكانية ضمن الرقعة الجغرافية وصنف المناطق السكنية الى ثلاثة اصناف رئيسة حسب كثافاتها وهي (سكنية صنف (١) ، سكنية صنف (٢) ، وسكنية صنف (٣) تتدرج من المناطق الواطئة الكثافة الى العالية على التوالي واقترح مساحات للقطع السكنية وحدد مساحات هذه المناطق ونسبها المئوية كما في الجدول التالي :

جـدول

أصناف المناطق السكنية وكثافاتها لمدينة بغداد عام ١٩٩٠

الصنف السكني   مساحة القطعة

الصنف السكني	مساحة القطعة (م٢)	الكثافة السكانية (نسمة / هكتار)	المساحة الكلية (هكتار)	النسبة المئوية (٪)
سكنية صنف ١	٤٠٠ـ٩٠٠	٥٠ – ٨٠	٦٣٧٠	٢٩
سكنية صنف ٢	٢٠٠ـ٤٠٠	٨٠ ـ ١٢٠	٦٧٩١	٣٢
سكنية صنف ٣	١٠٠ـ٢٠٠	١٥٠ – ٣٠٠	٦٧٢٨	٣١
سكنية قديمة (تقليدية)	مختلفة	اكثر من ٥٠٠	٦٢	١
عمارات سكنية	مختلفة	٣٠٠ـ٦٠٠	١٤٢٨	٧
المجموع	–	–	٢١٣٨٩	٪١٠٠

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان التصميم اضاف ولاول مرة في تاريخ تخطيط المدن في العراق صنفا جديدا من السكن وهو «العمارات السكنية» وبكثافات عالية ، لكي تتماشى مع التطور الحضاري والعمراني للقطر وللتقليل من ازمة توفير الاراضي السكنية خصوصا في المناطق المركزية للمدينة .

اما المناطق الصناعية : فقد اقترح تقسيمها الى خمسة اصناف خصصت لمختلف الصناعات والفعاليات الصناعية والانتاجية ، وقد حددت المعايير المتخذة لهذا التصنيف بنوع الصناعة من ناحية (الضوضاء ، الازعاج ، التاوث ، الانتاج) وخصوصا مستوى الانتاج ، حيث سمح لمحلات التصليح الصغيرة والصناعات اليدوية والخدمات الصناعية ان تكون قريبة من المناطق السكنية ، في حين ابعدت الصناعات الكبيرة والملوثة الى مناطق خصصت لهذا الغرض ، وقد اقترحت احاطتها بأحزمة وقائية خضراء تراوحت بين (٥٠) مترا للصنف رقم (١) ، و (١٠٠٠) متر للصنف رقم (٤) وكما موضحة في الجدول اناه :

الاستعمالات الصناعية المقترحة في بغداد

صنف الصناعة	مجموع المناطق المقترحة (هكتار)	(٪)	عرض منطقة الحماية الحزام الاخضر (م)
خدمات صناعية	٣٠	١	—
صناعة (١)	١٣٨٠	٤٥	٥٠ مترا
صناعة (٢)	٩٠٢	٢٩	١٠٠
صناعة (٣)	٥٣٠	١٨	٥٠٠
صناعة (٤)	٢٢٥	٧	١٠٠٠
المجموع	٣٠٦٧	١٠٠٪	—

كما تم التطرق في الملحق الى تفاصيل الاستعمالات الاخرى ، وتوزيعها على مختلف القطاعات السكنية الرئيسة للمدينة والتي لا مجال لذكرها حيث اعطيت خلاصة لمختلف الاستعمالات في الجدول السابق .
وبشكل موجز يلاحظ ان القانون قد تطرق الى مفاهيم متنوعة لم يتم التطرق لها سابقا فيها : ــ

١ ــ النواحي الاقليمية على مستوى القطر وعلى مستوى اقليم بغداد المركزي وادخال المدن المحيطة بنظر الاعتبار .

٢ ــ دراسة المناطق السكنية وكثافاتها بشكل مفصل والتعامل معها على هذا الاساس .

٣ ــ استعمال التدرج الهرمي في السكن وتقسيماته (المحلة ، الحي ، القطاع) اضافة الى تقسيم الشوارع على اساس تدرج هرمي حسب اهميتها وسعة تصريفها للسيارات .

٤ ــ استعمال مفاهيم لتطبيق العمارات السكنية (High Rise) في المناطق السكنية وبنسب حددها التصميم .

٥ ــ التوزيع النوعي للصناعة وتقسيمها حسب درجة تلوثها وحمايتها بأحزمة خضراء واقية .

٦ ــ التفصيل الواسع للاستعمالات الاخرى وخصوصا المناطق الخضراء وحزام دجلة وغيرها من المناطق الترفيهية ، اضافة الى ايلاء مشكلة السكن ودراسة مشاكلها بشكل مفصل واعطاء الحلول الكفيلة بحلها .

٧ ــ اعطاء بعض الاسس في الادارة والتنفيذ كأيجاد الاساس القانوني المناسب ووضع الرقابة على التنمية ، ودراسة التخطيط المالي وايجاد المصادر للاعمار .

٨ ـ تم الطرح في بعض الملاحق لمراقبة التطور والسيطرة على التنمية تضمنت انظمة (تقسيم الارض ، افراز الارض ، قواعد خاصة بالبناء ، انظمة المقاييس والمعايير والقواعد الخاصة) .

٥ ـ ٤ ـ تشريعات اخرى ذات علاقة بالتخطيط العمراني في القطر

لقد صدرت عدة تشريعات ذات علاقة قريبة او بعيدة في حقول التخطيط الحضري او الاقليمي والتي اثرت بشكل واضح على مجمل العملية التخطيطية منها على سبيل المثال لا الحصر :

١ ـ قانون مصلحة المجاري المرقم (٨٩) لسنة (١٩٦٣) : حيث ساعد هذا القانون على تحسين المستوى الصحي في المدينة العراقية وخصوصا بغداد وتطوير بيئتها وحمايتها .

٢ ـ قانون تمليك الاراضي الاميرية الواقعة ضمن حدود البلدية الى الوحدات الادارية والبلديات ، والمرقم (٨٠) لسنة (١٩٧٠) ، حيث سهل هذا القانون عملية تنفيذ التصاميم الاساسية للمدن المختلفة ، اضافة الى زيادة وارداتها من جراء تمليك هذه الاراضي الاميرية ضمن حدود التصميم الاساس .

٣ ـ قانون مركز التخطيط الحضري والاقليمي المرقم (١١٦) لسنة (١٩٧١) والذي تم بموجبه انشاء مركز للدراسات العليا في التخطيط الحضري والاقليمي ولاعداد متخصصين في هذا المجال ، وقد تم ربط المركز بجامعة بغداد ، حيث يرفد هذا المركز الدوائر التخطيطية على مختلف المستويات بالكوادر الفنية والتخطيطية المتخصصة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان امانة العاصمة قد قامت بتكليف احد الاستشاريين العراقيين بأعداد دراسة متكاملة عن نظام كامل للبناء لمدينة بغداد الا ان الدراسات التي عدت بهذا الصدد لم تشرع حتى الان[٥٨] .

٦ ـ الاتجاهات الحديثة في التخطيط الحضري والاقليمي في العـراق :

لقد اضطلعت مختلف الاجهزة التخطيطية بالقطر بمهام متنوعة منـذ اوائل السبعينات وتسارعت بعض هذه المهام في اوائـل الثمانينات وحتـى الوقت الحاضر ، ومن أهم الدراسات والمشاريع التي نفذت خـلال هـذه المرحلة يمكن ايجازها كما يلـي :ـ

٦ ـ ١ ـ اعداد دراسات وتصاميم اساسية مفصلة

لكل من بغـداد والمدن الثلاث الرئيسة (البصرة ، الموصل ، كركوك) في الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) كما قامـت هيئـة التخطيط العمراني بوزارة التخطيط في عام (١٩٨٢) بأعداد دراسة مدينتي تكريت وسامراء والتفاصيل التخطيطية والمعمارية لبعض الاجزاء الهامة في المدينتين ، كما قدمت تفاصيل مقترحاتها وبمشاركة احدى الشركات الاستشارية المتخصصة عام (١٩٨٤) •

كما قامت هيئة التخطيط العمراني (عام ١٩٧٥ بأعداد التصميم الاساس لمدينة جديدة ساحلية قرب منطقة خور الزبير بسـعة (١٠٠) الف نسـمة واعطت تفاصيل عمرانية لمختلف اجزاء المدينـة[٥٩] ، وقد تم في مرحلة لاحقة اعداد التصاميم كافة القطاعية والتفصيلية والسكنية في نفس الدائـرة[٦٤] اضافة الى ذلك فقد قامت هيئة التخطيط العمراني بأعداد دراسات ضمن هيئتها ومن خلال كادرها الفني بأعداد التصاميم الاساسية للمدن والمستوطنات كافة في العراق وتم تغطيتها بخرائط التصاميم الاساسية ، الامر الذي عانت منه الدوائر المعنية طيلة الفترات السابقة نظرا لقلة كادرها الفني •

٦ ـ ٢ ـ اعداد دراسات تفصيلية لبعض مراكز المدن :

وقد شملت المركز المدني لكل من مـدن (اربيل[٦١] ، الديوانية[٦٢] ، البصرة[٦٣] ، النجف[٦٤]) ، اضافة لدراسات تفصيليـة لكل من منطقة بين المرقديـن في كربـلاء[٦٥] ودراسـة منطقـة الكورنيش فـي منطقـة الموصل القديمة[٦٦] •

٦ ـ ٣ ـ دراسات مرورية :

شملت مدينتي الكوت[٦٧] والحلة[٦٨] حيث تم تحليل حركة المرور فيها، مع اعطاء بعض المقترحات لحل المشاكل المرورية في بعض عقدها الرئيسة ، وتجدر الاشارة الى ان دراسة اخرى شملت مدينة بغداد . قامت بها امانة العاصمة بالمشاركة مع شركة استشارية متخصصة[٦٩] .

٦ ـ ٤ ـ دراسة مشروع المترو في بغداد

حيث قامت وزارة النقل والمواصلات بدراسة شاملة لانشاء شبكة من النقل النفقي (المترو) مع شركات متخصصة واستشارية الاولى اعدت دراستها عام ١٩٨٠[٧٠] والثانية[٧١] قدمت سلسلة من الدراسات والتقارير بلغت (٩) اجزاء ، وقد تم اعداد دراسة للخطين الاولين في الشبكة والمارين بمركز بغداد احدهما بمحاذاة نهر دجلة ويخترق بغداد من الشمال الى الجنوب والاخر يتعاقد معه ليخترق بغداد من الشرق الى الغرب ، كما تم اقتراح ربط شبكة المترو بشبكة الباصات المحلية اضافة لمواقع مواقف السيارات الرئيسة قرب المحطات النفقية المقترحة وتمثل هذه الدراسة وسابقتها الدراسة الاولى لمشروع المترو في العراق ومدنه ، ولم يتم دراسة مثل هذه الشبكة في مدن اخرى عدا بغداد .

٦ ـ ٥ ـ مشروع تخطيط وتنمية السياحة في العراق :

حيث تم اعداد دراسات تفصيلية لتطوير السياحة في القطر ، وقد قامت المؤسسة العامة للسياحة بالاشتراك مع بعض الشركات التخطيطية المتخصصة[٧٢] بأعداد مخطط عام للسياحة في العراق وقد حوت الدراسة السياسات الرئيسة وكيفية تطوير وتنمية السياحة وشمل التقرير على (١٩) جزءا شملت بشكل عام ما يلي : ـ

١ ـ تحليل الحالة العمرانية (الطبيعية) .

٢ ـ تحليل الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

٣ ـ دراسة البنى الارتكازية والنقل .

٤ ـ دراسة الموروث التاريخي .

٥ ـ دراسة المسوحات الاجتماعية .

٦ ـ دراسة الامكانات السياحية (التحليل والتقييم) .

٧ ـ دراسة السوق السياحي (التحليل والتقييم) .

٨ ـ دراسة التشخيص (الافكار) .

٩ ـ دراسة البرامج (المتغيرات) .

١٠ـ دراسة التقييم (التوصيات) .

١١ـ دراسة دور الاستراحة والمراكز الترفيهية .

١٢ـ دراسة فحص السوق ـ الاسلوب الاجتماعي .

١٣ـ دراسة الملخص .

١٤ـ دراسة المخطط (البرامج) .

١٥ـ دراسة التنفيذ وادارة المخطط .

١٦ـ دراسة المخططات التفصيلية (سامراء) ـ برنامج المخطط .

١٧ـ دراسة المخططات التفصيلية (هيت) ـ برنامج المخطط .

١٨ـ دراسة المخططات التفصيلية (الحضر) ـ برنامج المخطط .

١٩ـ دراسة المراكز الترفيهية (البرامج والمخططات) .

لقد ركزت الدراسة على تشخيص وتقييم المواقع السياحية في القطر ، وطرح امكانياتها مع التأكيد على المواقع الاثرية ، ومن ثم تحديد المواقع نفسها واولوياتها لغرض ضخ الاستشارات على ضوء تلك الاولويات ، ويرافق ذلك مقترحات لتهيئة المؤسسات السياحية والكوادر الفنية والادارية اللازمة لتنفيذ البرنامج بشكل كفوء وفعال ، وقد قدمت الدراسة خارطة

السياسة السياحية للقطر بمقياس ١/٠٠٠ر٥٠٠ (ملونة وغير ملونة) لتوضيح اهم ما طرحته من مقترحات بهذا الصدد •

٦ ـ ٦ مشروع مخطط الاسكان العام في العراق :

لقد اقر مجلس التخطيط في السبعينات اقرار وضع خطة سكنية شاملة، وتم رصد المبالغ اللازمة لها ، حيث تم تثبيت الوضع السكني الراهن ودراسته مع وضع البرامج لتنفيذه وقد حوت الدراسة بعد اكمالها على ما يلي[٧٣] :

- التوقعات للمستقبل وتحديد الحاجة السكنية بموجب الاستنتاجات المستنبطة من الحالة الراهنة لعام ١٩٧٦ ، كما حددت الحاجة بين عامي (١٩٧٦ ــ ٢٠٠٠) بحوالي (٥ر٣) مليون وحدة سكنية للانشاء او التبديل او الترميم (اي بمعدل (١٦٠) الف وحدة سكنية سنويا) ، مما يتطلب مهمة في انتاج المواد الانشائية واجزاء البناء والايدي العاملة والكوادر الفنية وقد فصل ذلك في المخطط العام •
- تم تقديم نموذج Model لسياسة اسكانية بثلاث ستراتيجيات لتنفيذ تلك السياسة ، وقد حوت اعتبارات واحتمالات النمو السكاني وتوزيع السكان على القطر وموازنة الاسكان الحضري والريفي ، كما تم تحديد الانماط السكنية (كالنمط الادنى) •
- تم اختيار احدى الستراتيجيات التي تتماشى مع المؤشرات التي حددها التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في مجالات تنفيذ المخطط من قبل القطاع الاشتراكي والخاص مشتركا ، كما تم تحديد انشاء البنى التحتية وتنفيذها من قبل القطاع الاشتراكي ، وقد تم اقرار الستراتيجية ومن ثم العمل في الجزء الثاني من الدراسة •

- حدد منهاج قصير الامد في الجزء الثاني من الدراسة لوضع تصاميم ومخططات ومستندات التعهد لـ (٧٥٠٠) وحدة سكنية في ثلاث مجاميع تقع في (شمال ، ووسط ، وجنوب القطر) ، الغرض منها تنفيذ تجريبي لاختبار درجة تكامل المعايير .

ويمكن ان يقال ان هذه الدراسة الاسكانية تعتبر من اوسع واشمل الدراسات في القطر بخصوص الاسكان وتحديد مشاكله وسبل علاجه ، كما انها نهجت النهج الصحيح في تحديد المشكلة من دراسة واقع حال القطر بمختلف مناطقه التي قسمتها الدراسة الى خمسة اقسام او اقاليم اسكانية لأغراض الدراسة ووضعت المعايير لكل منطقة ، كما حوى المخطط على مسوحات اجتماعية واقتصادية ومسح الرصيد السكني في عام ١٩٧٦ للمستوطنات الحضرية والريفية مع مسح الانماط والفعاليات والانتاج السكني .

٦ - ٧ دراسات المدن الجديدة

اضافة لما تم ذكره حول المدينة الصناعية الجديدة في خور الزبير والتي خططت عام (١٩٧٥) فقد تم اعداد دراسات اقليمية اربعة للمدن الجديدة المحيطة بكل من (بغداد ، البصرة . الموصل) واعالي الفرات : كما تم اقتراح ثلاثة مواقع لمدن جديدة تحيط ببغداد[٧٤] هدفها تقليص الزخم السكاني عنها وتوزيع الاستشارات الصناعية في بعضها وقد شملت هذه المدن الجديدة ما يلي :

١ - مدينة الثرثار الجديدة وسعتها (١٥٠) الف نسمة تقع جنوب بحيرة الثرثار) ، وهي مستقلة اقتصاديا عن بغداد .

٢ - مدينة الصويرة الجديدة - وتقع قرب مدينة الزبيدية الحالية وسعتها المقترحة (٣٠٠) الف نسمة ، وتكون مستقلة اقتصاديا بشكل كامل .

٣ ـ مدينة المدائن الجديدة : وتقع قرب المدائن ، هي مدينة تابعة سعتها تتراوح بين (٥٠ ـ ٧٠) الف نسمة •

اما مدن الموصل الجديدة فقد شملت (دراسة المحاور والطرق الرئيسة المارة والتي تربطها بالمدن الاخرى ، وتم اقرار اربع مدن جديدة هي : ـ

١ ـ مدن (تلسقف ، برطلة ، النمرود) كمدن جديدة تكون تابعة اقتصاديا لمدينة الموصل وسعة كل منها بحدود (٥٠ـ٧٠) الف نسمة •

٢ ـ مدينة الموالي الجديدة ، وهي من المدن المستقلة عن الموصل اقتصاديا كما تمت دراسة مدن جديدة حول البصرة لاستيعاب الزيادات السكانية فيها وامتصاص الضغط السكاني الفائض عنها . وقد اقترحت بنوعين الاولى تابعة وبحجوم صغيرة والاخرى كبيرة وبحجوم تؤهلها ان تكون مستقلة اقتصاديا •

ومما تجدر الاشارة اليه في موضوع المدن الجديدة ، ان العراق قد نفذ في العصر الحديث مدينة عنه الجديدة على وفق احدث المعايير التخطيطية وتم استكمال منشآتها في الثمانينات ، وتعتبر هذه المدينة الجديدة التي شيدت لاعادة اسكان اهالي عنه القديمة التي انغمرت اراضيها في مياه سد القادسية (حديثة سابقا) من المشاريع الرائدة على المستوى التخطيطي والتنفيذي في القطر •

٦ ـ ٨ ـ دراسة خطة الاستيطان والتطوير الريفي في العراق :

حيث قامت هيئة التخطيط العمراني بعملية مسح شاملة وواسعة خلال الاعوام (١٩٨١ ـ ١٩٨٣) لتغطية ما يقارب من (١٢) الف قرية منتشرة في القطر ودراسة مواقعها وواقعها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ، وقد كان الهدف من ذلك اعداد ستراتيجية لتطوير تلك القرى ورفع مستوى الخدمات الاساسية فيها وقد تم تقليص عدد القرى ورشح قسم منها

للتطوير املا في القضاء على ظاهرة التبعثر ، والحد من التصرفات الكيفية في انشاء القرى حسب رغبة الافراد ، حيث يتوجب اعداد تصاميم اساسية لهـا اسوة بالمدن الحضرية[٧٥] • لقد شارك في عملية اختيار وتطوير القرى الريفية المنظمات الفلاحية والجماهيرية وشاركت في عملية المسح والتحليل ، وقـد عقدت ندوات عديـدة بلغت ما يقارب ٢٠٠ ندوة[٧٦] لاغراض طرح الافكار الرئيسة والتعرف على آراء الجماهير فيها ، وتعتبر هذه الدراسة اول دراسة رائدة في حقل الاستيطان الريفي وخطوة نحو ريـف متطور • وقـد اقرت الدراسة من قبل مجلس الوزراء في عام (١٩٨٦) •

الملحق رقم (١)

خلاصة التقارير للمدن التي اعدت لها تصاميم اساسية من قبل دوكسيادس للفتـرة (١٩٥٥ ــ ١٩٦٢) وحسب تسلسلها الزمني

Doxiadis Associates - Consulting Engineers,

1- THE FUTURE OF "KERBALA" - 1/9/1958
2- THE FUTURE OF "SULAIMANIA" - 9/9/1958
3- THE FUTURE OF "AMARA" - 9/9/1958
4- THE FUTURE OF "NEJEF & KUFA" - 1/11/1958
5- THE FUTURE OF "DIWANIYA" - 8/11/1958
6- THE FUTURE OF "KUT" - 11/11/1958
7- THE FUTURE OF "NASSIRIYA" - 15/11/1958
8- THE FUTURE OF "ARBIL" - 21/2/1959
9- THE FUTURE OF "RAMADI" - 14/3/1959
10- THE FUTURE OF "BAQUBA" - 11/4/1959
11- THE FUTURE OF "KIRKUK" - ?
12- THE FUTURE OF "BAGHDAD", under the name of "REPORT ON THE DEVELOPMENT OF BAGHDAD 12/12/1958

ملحق رقم (٢)

البحوث والدراسات التي اعدتها مديرية التخطيط والهندسة العامة / قسم المعلومات الاساسية والبرامج منذ ١٩٧٥ ولغايـة ١٩٧٩ مـع تقريـرين في عـام ١٩٨١

١ ــ ماهر شاكر ــ غماس/دراسة ديموغرافية اقتصادية اجتماعية/١٩٧٥

٢ ــ عبدالستار كاظم ــ جلولاء/دراسة ديموغرافية اقتصادية اجتماعية/١٩٧٥

٣ ــ ماهر شاكر وعبدالستار كاظم ــ طوز خرماتو / دراسـة ديموغرافيـة اقتصادية اجتماعية / ١٩٧٥ .

٤ ــ آصف العمـري ، ناصـر الشمري ــ السـيبة دراسـة ديموغرافيـة اقتصادية اجتماعيـة / ١٩٧٥ .

٥ ــ ماهر شاكر ــ المشخاب ، الحصوة ، ابو غريب ــ دراسة ديموغرافيـة اقتصادية واجتماعية / ١٩٧٥ .

٦ ــ بهجة اسماعيل ، ناصـر الشمري ــ المدينـة ــ دراسـة ديموغرافيـة اقتصـادية واجتماعية / ١٩٧٥ .

٧ ــ بهجة اسماعيل ، ناصـر الشمري ــ الهويـر ــ دراسـة ديموغرافيـة اقتصـادية اجتماعية / ١٩٧٥ .

٨ ــ د. كمال أبو حمدة وآخرون /دراسة تخطيطية اقليمية لمحافظات (اربيل، سليمانية ، دهـوك) / ١٩٧٧ .

٩ ــ د. كمال أبو حمدة وآخرون/ التصميم الاساس لمدينة اربيل /١٩٧٧ قسم المعلومات والدراسات التفصيلية / وحدة المعلومات الاساسـية ــ وزارة التخطيـط .

١٠ــ عادل مرزا هادي ــ قصبة سوق الشيوخ ــ دراسة تحليلية لواقع الحال ــ ١٩٧٧ .

١١ــ صلاح جاسـم عـراك ــ قصبة الشوملي ــ دراسـة تحليلية لواقـع الحـال / ١٩٧٧ .

١٢ــ عـادل مـرزا هادي ــ قصبة المجر الكبير ــ دراسـة تحليليـة لواقـع الحـال / ١٩٧٧ .

١٣ــ موسـى جاسم محمـد ــ قصبة أبي غرق ــ دراسة تحليليـة لواقـع الحـال / ١٩٧٧ .

١٤ــ بـدر درويـش ــ قصـبة القرنـة ــ دراسـة تحليليـة لواقـع الحـال / ١٩٧٧ .

١٥ــ صلاح جاسـم عـراك ــ صفوان ــ دراسـة تحليليـة لواقـع الحـال / ١٩٧٧ .

١٦ـ ماهو شاكر بدرة ـ المحمودية ـ كربلاء دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٧
١٧ـ ماهر شاكر ، صلاح جاسم ـ دهوك ـ دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٨ .
١٨ـ صلاح جاسم عراك ـ الهندية ـ دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٨ .
١٩ـ موسى جاسم وآخرون ـ السماوة ـ دراسة تحليلية اواقع الحال / ١٩٧٩ .
٢٠ـ الهام جميل وآخرون ـ الشوملي ـ دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٨ .
٢١ـ منور رفعة واخرون ـ حمام العليل ـ دراسة تحليلية لواقع الحال / ١٩٧٨ .
٢٢ـ هادي سهيل وآخرون ـ مقترح التصميم الاساسي لمدينة الكوت / ١٩٧٨ .
٢٣ـ خالد محيالدين وآخرون ـ التصميم الاساس لمدينة الحلة /١٩٧٨

قسم المعلومات الاساسية ـ وحدة المرور ووحدة الدراسات التفصيلية .

٢٤ـ رمزي حمدي وآخرون ـ دراسة حركة المرور في مدينة الكوت/١٩٧٩
٢٥ـ رمزي حمدي وآخرون ـ دراسة حركة المرور في مدينة الحلة/١٩٧٩
٢٦ـ خالد عبدالمجيد وآخرون ـ مركز مدينة الديوانية / دراسة تفصيلية ـ ١٩٧٩ .
٢٧ـ وداد عباس وآخرون ـ دراسة المركز المدني لمدينة البصرة ـ ١٩٧٩
٢٨ـ وداد عباس وآخرون ـ دراسة المركز المدني لمدينة النجف ـ ١٩٧٧ .
٢٩ـ وداد عباس وآخرون ـ دراسة المركز المدني لمدينة اربيل ـ ١٩٧٩ .
٣٠ـ هادي سهيل وآخرون ـ مدينة السليمانية ـ دراسة ميدانية لواقع الحال ـ ١٩٧٩ .
٣١ـ علي نوري حسن وآخرون ـ التصميم الاساس لمدينة تكريت ـ ١٩٨١
٣٢ـ عادل سعبد هادي وآخرون ـ التصميم الاساس لمدينة سامراء ـ ١٩٨١

الهوامش

(١) بيل ، المس « فصول من تاريخ العراق القريب » ترجمة جعفر خياط / بغداد ١٩٧١ ، ص (٣٩٣) .

(٢) لونكريك ، س . هـ « اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » ترجمة جعفر خياط بغداد / الطبعة الخامسة ـ ص (٣٥٨) . كما تم تشكيل بلدية لمدينة بغداد وتعيين ابراهيم الدفتري اول رئيس لها وذلك عام (١٨٦٨) م على عهد الوالي مدحت باشا ، انظر ـ مجلة «امانة العاصمة» العدد ١٥ ـ اذار ١٩٧٨ عبدالمنعم كاظم ـ بغداد بين الماضي والحاضر ـ ص (٨) .

(٣) بيل ، المس ـ مصدر سابق ص ٣٩٣ .

(٤) Fethi, Ihsan, "The Importation of planning in Iraq", Unpublished M.A. Thesis presented to the Univ. of Sheffeild, 1974, p. (19).

(٥) المصدر السابق ـ ص (١٩) .

(٦) المصدر السابق ـ ص (٢٠) .

(٧) المصدر السابق ـ ص (٢٠) .

(٨) المصدر السابق ـ ص (٥١) .

(٩) زينل ، نمير يوسف « ممارسات التخطيط العمراني في القطر العراقي » ـ محاضرة القيت في المركز القومي للاستشارات الهندسية والمعمارية في ١٩٧٩/٢/٢٧ وطبعت من قبل المركز نفسه ـ ص (٢) .

(١٠) نظام الطرق والابنية رقم (١٤١) لسنة (١٩٣٥) ـ المادة ٣٠ من الفصل .

(١١) Zaki, Adil S., "Physical planning & Urban Development In Modern Iraq", A paper written for The International Seminar On Physical Planning Techniques For The Construction of New Towns Organized by U.N. & The Gov. Of U.S.S.R., Baghdad (1968), p. (2).

(١٢) Lock, Max, "The New Basra", London (1956).

(١٣) Squire, Raglan & Partners, "Mosul - Mother Of Two Springs", London, (1956).

(١٤) Doxiadis Ass. - Consulting Engineers, "The Future Of Kerbala", Baghdad, (1958).

كما تضمنت كل مدينة تقريرا منفصلا وقدمت تباعا ويمكن مراجعتها مع تواريخها في الملحق رقم (١) .

(١٥) زينل ـ نمير يوسف ـ مصدر سابق ص (٥) .

(١٦) قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة (١٩٦٤) .

(١٧) تم تخرج اول دورة من المهندسين المعماريين من جامعة بغداد نهاية عام ١٩٦٤ .

(١٨) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ، الدور الحالي والافاق المستقبلية لمسيرة التخطيط العمراني ـ بغداد (١٩٨٢) (ص ٤) .

(١٩) قانون التصميم الاساس لمدينة بغداد رقم (١٥٦) لسنة ١٩٧١ .

(٢٠) قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٠ الخاص ب « تمليك الاراضي الاميرية الواقعة ضمن حدود البلدية الى الوحدات الادارية (البلديات) » .

(٢١) قاون مركز التخطيط الحضري والاقليمي رقم (١١٦) لسنة ١٩٧١ .

(٢٢) Liewelyn Davis & Others, "Basrah Developmene Plan", First Report, Second Report (2 Vol.), and Third Interum Report, London (1973-1975).

(٢٣) S.C.E.T. International & Dar Al-Imara, " Mosul Master Plan", (6) Vols. + Analysis Report & Master Plan Report, (1973-1975).

(٢٤) Doxiadis Associates International & N.C.F.E., " Kirkuk Master Plan", (7) Reports, (1973-1975).

(٢٥) تمثل اربيل رابع اكبر مدينة حيث بلغ عدد سكانها عام (١٩٧٧) بحدود (١٩٦) الف نسمة اما المدن التي تقل عن (١٠٠٠) نسمة فتمثل مراكز لوحدات ادارية على الرغم من عدم وصولها الى الحد الادنى المطلوب كبلدية بموجب قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة (١٩٦٤) مثل العظيم حيث لا يزيد سكانها عن (٢٥٠) نسمة لعام (١٩٧٧) .

(٢٦) James, J.R., "Report On Physical Planning In Iraq", A Report Presented to His Excellency Minister of Municipalities and Rural Affairs, Baghdad (1970).

(٢٧) مشروع اعادة تطوير مدينتي تكريت وسامراء (التقرير النهائي / التصميم الاساسي تكريت ١٩٨٤ .

مشروع اعادة تطوير مدينتي تكريت وسامراء التقرير النهائي / سامراء / ١٩٨٤ .

(٢٨) Jones, Emrys, "Towns & Cities", Oxfor, 1970, p. (93).

(٢٩) هيئة التخطيط الاقليمي بوزارة التخطيط / تحديد المناطق التخطيطية في العراق / بغداد ١٩٨٤ ص ٢٤ .

(٣٠) نفس المصدر السابق ص ٢٥ .

(٣١) لونكريك ـ مصدر سابق ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦ .

(٣٢) د . خياط ، جعفر (صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة) بغداد ١٩٧١ ص ٣٠٣ .

(٣٣) Naval Int. Office, "IRAQ", Oxford, 1944, p. (394).

(٣٤) الحكومة العراقية / وزارة العدلية (مجموعة البيانات والنظامات العدلية) ١٩٢٠ ـ ١٩٢٢ بغداد ص ١٧٩ .

(٣٥) هكذا كتبت .

(٣٦) يقصد بها محافظة الانبار الحالية .

(٣٧) يقصد بها محافظة ذي قار الحالية .

(٣٨) الارادة الملكية الصادرة في ١٩٢٢/٥/١ رقم (٢) من الفصل الاول من النظام الموقت لانتخاب المجلس التاسيسي بتاريخ ١٩٢٢/١٠/٢١ .

(٣٩) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى دراسة وزارة التخطيط (تحديد المناطق التخطيطية في العراق) ص ٣٧ ـ مصدر سابق ـ .

(٤٠) الخلف ، جاسم محمد (جغرافية العراق) القاهرة / ١٩٦٥ .

(٤١) تم تشكيل لواء السماوة ولواء دهوك بموجب المرسومين الجمهوريين رقم ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ في ١٩٦٩/٩/١٧ اما محافظتي صلاح الدين والنجف فقد تم تشكيلهما بموجب المرسومين المرقمين (٤١ ، ٤٢) في ١٩٧٦/١/٢٩ على التوالي .

(٤٢) وزارة التخطيط (تحديد المناطق التخطيطية في العراق) ، مصدر سابق ص ٣٨ ايضا .

(٤٣) د . الجابري واخرون (الاطار العام لستراتيجية التخطيط الاقليمي في العراق) وزارة التخطيط بغداد / ١٩٨٣ .

(٤٤) وزارة التخطيط / خطة بحوث الوزارة رقم ٧٠ / التخطيط الاقليمي واثره في تقليص التباين بين المحافظات ، بغداد ١٩٨٣ ص ٢٥ ـ ٣١ .

(٤٥) للتعرف على المزيد من هذه الدراسات يمكن الرجوع الى المصدر السابق ص ٣٠ .

(٤٦) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني الدور الحالي والافاق المستقبلية لمسيرة التخطيط العمراني) ورقة عمل قدمت الى وزارة التخطيط عام ١٩٨٣ (ص ٢ — ٣) .

(٤٧) انظر قانون السلطة التنفيذية رقم (٧٤) لسنة ١٩٥٩ الذي نص على تشكيل وزارة البلديات وبموجب هذا القانون صدر نظام وزارة البلديات رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٠ .

(٤٨) لقد تم التنبيه لاهمية التخطيط الاقليمي والاشارة الى غيابه عن اجهزة التخطيط المركزية منذ عام ١٩٦٩ من قبل الدكتور الفاضل نعمان الجليلي الذي كان يشغل في ذلك الحين منصب المدير العام لمديرية الخدمات البلدية والقروية بورقة قدمت الى المؤتمر الدولي للتخطيط العمراني (الفيزيائي) المنعقد في بوخارست /رومانيا في ايلول/١٩٦٩ تحت عنوان

" National Development & Need For Comprehensive Regional Planning In Iraq", A Paper Submitted To International Seminar On physical Planning For Urban & Regional & National Development, Bucharest - Romania, Sept. (1969). by N.Jalili.

(٤٩) الجمهورية العراقية / وزارة البلديات « الدليل التنظيمي » الجزء الاول ص (٤ ، ٥) .

(٥٠) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي / المصدر السابق ص ٥ .

(٥١) يلاحظ ولاول مرة استعمال عبارة **المخططات الهيكلية(Structure plans)** والتي تعني بتخطيط هيكلي اقليمي على مستوى المحافظات .

(٥٢) الامر الوزاري لوزارة التخطيط رقم (٨١/٢٢٦) عدد (١٣٤٦) في ١٩٨١/٢/١ والامر الوزاري لوزارةالحكم المحلي رقم (٩٤) في ١٩٨١/١/٢٥ .

(٥٣) تتكون هذه الهيئة حاليا من دائرتين الاولى دائرة (سياسات التنمية الاقليمية) والثانية دائرة (الموازنة المكانية) .

(٥٤) قانون وزارة التخطيط رقم (٤٥) لسنة ١٩٨٥ وتعليمات تنفيذه رقم (١) لسنة ١٩٨٥ ايضا انظر وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي « لمحة عن التخطيط الاقليمي في العراق » بغداد (١٩٨٧) ص (٤—٥) .

(٥٥) اعد المخطط الاساس من قبل مؤسسة بولسيرنس عام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ .

(٥٦) المادة الثالثة ، الفقرة (١) من القانون .

(٥٧) المادة الثالثة ، الفقرة (٢) من القانون .

(٥٨) تم تكليف مكتب الاستشاري العراقي بذلك بمشاركة مكتب بيكر مايك ومشاركوه .

(٥٩) هيئة تخطيط المدينة الصناعية (وزارة البلديات ــ مديريــة التخطيــط والهندسة العامة) « مدينة البكر الصناعية في خــور الزبير التصــميم الاســاس » ــ بغــداد /١٩٧٥ .

(٦٠) Ministry of Planning / Planning & Engineering Office, " Bakr Industrial Town - Detailed Studies for The 2nd. Phase of Development", Baghdad (1978).

(٦١) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ــ وداد احمد عباس الشالجي « دراسة المركز المدني لمدينة اربيل » ــ بغداد / ١٩٧٩ .

(٦٢) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ــ خالد عبدالمجيد « مركز مدينة الديوانية دراسة تفصيلية » بغداد /١٩٧٩ .

(٦٣) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ــ وداد احمد عباس الشالجي واخرون « دراسة المركز المدني لمدينة البصرة » بغداد /١٩٧٩ .

(٦٤) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ــ وداد احمد عباس الشالجي « تقرير المركز المدني لمدينة النجف » بغداد/١٩٧٧ .

(٦٥) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط العمراني ــدائرة التخطيط والهندسةــ صالح سعيد وعلي غالب واخرون « مشروع تطوير المرقدين الشــريفين في كربــلاء » بغــداد /١٩٧٧ .

(٦٦) لم يعد تقرير مفصل بهذا الصدد .

(٦٧) وزارة التخطيط / دائرة التخطيط والهندسة ــ رمزي حمدي واخرون « دراسة حركة المرور في مدينة الكوت » بغداد /١٩٧٩ .

(٦٨) وزارة التخطيط / دائرة التخطيط والهندسة ــ رمزي حمدي واخــرون « دراسة حركة المرور في مدينة الحلة » بغداد /١٩٧٩ .

(٦٩) Scott Wilson, "Baghdad Comprehensive Transport Study", (1982).

هناك عدة تقارير شملت مواضيع متنوعة وقد بدات الدراسة بالمسوحات عام ١٩٧٩ وانتهت الدراسة النهائية وتم تقديم التقرير النهائي عام ١٩٨٦

(٧٠) Swiss Consultants & Deconsult, "Baghdad Metro- Modified Studies & Preliminary Design", August (1980).

(٧١) British Metro Consultants Group (BMCG), " Baghdad Metro-predesign Report", Vol. (1), 1982.

علما با هناك ثمانية اجزاء اخرى من التقرير وقد تم وضــعها باشــراف ومشاركة هيئة مشروع النقل السريع .

(٧٢) OTH-OTU, "Omnium Technique De L'Urbanisme with TH Tourisme ET Hotellerie S.A Paris", "National Tourism Development Plan Master Plan & Feasibility Studies", Paris (1975).

Polservice & Others. "General Housing Program For Iraq", Report No. (4) - Final Report, (1979) + Other Reports.

(٧٣) وزارة الاسكان والتعمير ، ١٩٧٨ مسيرة غنية بالانجازات (ص ١٠٠ وما بعدها ايضا).

(٧٤) New Towns Commission, "New Towns - Technical Proposals", (J.C.C.F.), Tokyo, (1982).

(٧٥) اصدر مجلس قيادةالثورة قرارابذلك برقم ٢٠٨٣/٨/٥٢ في ١٩٨٤/٤/٦.

(٧٦) وزارة التخطيط ـ هيئة التخطيط العمراني (اللجنة الفنية للتطوير الريفي) في العراق ـ التقرير الموحد ـ بغداد (١٩٨٣) علما بأن هناك سلسلة من تقارير هذه الخطط تشمل كل محافظات من محافظات القطر الثمانية عشر .

الفصل السادس

« مدينة المستقبل »

المهندس المعماري علي نوري حسن
(BSC. Arch., M.A., MRTPI)

المقدمـــة :

يمكن ان يتم استقراء المستقبل من خـلال معرفة الماضـي ودراسـة وتحليل الحاضر ، ويرافق هذه الدراسات مقارنة للبلدان المتطورة والسابقة في مضـار التحضر بالبلدان التي في دور التطور والنمو • وعلى هذه الاسس، فان دراسة مشاكل العراق ومدنه ومستوطناته وامراضها يمكن ان تعين في تحديد سمات مدن المستقبل وطموحات المخطط العمراني في تطويرها تلافيا لازماتها وماتتعثر او تعاني منه في ماضيها وحاضرها • وفي العالم المتطور فأن الامراض التي تعاني منهـا مدنه كثيرة وهي اخـذة في التشـعب وبانت بوادرها في العالم شبه المتطور وفي البلدان النامية بخاصـة • ويمكن ادراج هذه المشاكل بما يلي :ـ

- الانفجار السكاني •
- النقل داخل وخارج المدن •
- التلوث وتدهور البيئة •
- الاسكان وتوفير المأوى الملائم •
- توفير الخدمات الاساسية والابنية العامة •
- توزيع استعمالات الارض ونسبها والسيطرة على تنفيذها •

وهناك مشـــاكل اخرى تنفيذيـــة كتوفير المـــوارد ، وتأمين الادارة الجيدة ...، ولغرض التعرف على كل مشكلة واساليب حلها ، كما يحلم بها المخططون العمرانيون ، والحضريون والمهندسون المعماريون ، فان من الضروري طرحها بشكل منفصل .

الانفجار السكاني (Population Explosion)

ينمو العراق بمعدل نمو سنوي مركب بحدود ٣ر٣٪ للفترة (١٩٧٠-١٩٧٧) ، ويعتبر هذا المعدل عاليا قياسا بغالبية الدول النامية وخصوصا عند مقارنته مع بلدان عربية او مجاورة مثل (المغرب ، مصر ، تركيا ...) ، ويعادل اربعة اضعاف معدل نمو السويد وخمسة اضعاف معدل نمو سكان المملكـــة المتحـــدة[١] .

وتتزايد المدن وحجومها في العراق بمعدلات نمو تزيد عن النمـــــو الطبيعي العام للعراق حيث تشكل الهجرة من الريف الى المدن الرئيسة ، او من المدن الصغيرة الى المراكز الحضرية الكبيرة احـــد اسبابه الرئيسة . وللتدليل على صحة مايقال ، فان سكان الحضر قد تزايد بشكل مطرد في المدن وعلى حساب الريف العراقي ، مما خلق في الماضـــي تعثرات واضحة في مسيرة تطوره الحضاري والانمائي وعلى المستويين الحضري والريفي ، فقد اربـــك المدن وادى الى توسعها غير المنظم وسبب في تردي مستوى خدماتها ، اضافة لتردي الريف وهجر الطاقات الشابة للزراعة سعيا وراء العمل في المـــــدن الكبرى المتمثلة في بغداد والبصرة ، مما جعل نســـب الســـكان في المـــدن والارياف تختل على الدوام لتؤشر زيادة سكان المدن على حســـاب سكان الريف بشكل كبير . فبينما كانت غالبية السكان في عام (١٨٩٠) تعيش في القرى وتصل نسبهم الى حد (٩٥٪) من السكان تقابلها نسبة (٥٪) فقط تعيش في المدن ، فقد تساوت هاتين النسبتين تقريبا عام (١٩٦٥) ، ثم ارتفعت نسبة سكان الحضر لتربو على (٦٠٪) من مجموع السكان عام (١٩٧٧) ، مما يشير

الى ان هذه التبدلات في مجتمع المدينة والريف ستستـــــتمر وبنفس الاتجاه للاعوام القادمة •

لقد اتصفت ملامح الهجرة السكانية خلال العقود القليلة الماضـــــية بكونها في الغالب تتركز باتجاه رئيس واحد هو مدينة بغداد ، كما اتصفت محافظة ميسان بكونها المصدر الرئيس لهذه الهجرة • كما تمثل مدن البصرة وكركوك مدن جاذبة ثانوية ولتقابلها محافظة ذي‌قار وواسط وديالى كمناطق طاردة للسكان[٢] •

تتضخم بعض المدن العراقية الكبرى بشـكل ســـريع مثل بغداد ، والبصرة ، والموصل ، وكركوك ، وقد استأثرت بغداد بغالبية هذا التوسع• فقد استقطبت حوالي (٧٨٪) من الهجرة عـــام (١٩٧٧[٣]) ، ولتمثل مدينة يقطنها ربع سكان العراق (حوالي ٣٦٪ من مجموع السكان) ، مما ينعكس سلبيا على توزيع الخدمات والاستثمارات • كما تؤثر على شـــبكية المدن الاخرى على المستوى القطري • وتعتبر بغداد المدينة الطاغية[٤] الاولى • وتمثل (لوطبقت قاعدة زيف[٥] على المدن العراقية) خللا واضحا ، حيث تمثل اضعاف حجم المدينة الثانية وهي البصرة ، وكذا بالنسبة للمدينة الثالثة المتمثلة بالموصل ، مما يشير الى انحدار شديد في منحنى زيف واختلافا في النمط الهرمي المثالي للمدينة الاولى والثانية ، وحتى للمدن التي تلي الموصل• وتمثل منطقة تأثير او نفوذ (Influence Zone) مدينة بغداد مساحة كبيرة لاتنسجم مع رقعتها الجغرافية ، بل تنسجم مع ثقلها السكاني والاداري والسياسي •

تاسيسا على ماتقدم ، فان مخطط المستقبل يطمح في حل مشـــــكلة السكان بان تكون معدلات نمو السكان في القطر معدلات قريبة من معدلات النمو للبلدان المتطورة[٦] كما يطمح ان تستمر عملية التحضر وزيادة السكان الحضر مقارنة بسكان الريف نتيجة للفائض السكاني في الريف نتيجة عملية

المكننة الريفية والتطور التكنولوجي في عملية الانتاج الزراعي ، على ان يرافق هذا التحول برمجة لعملية الهجرة وتوزيع مدروس للايدي الريفية الفائضة بحيث لاتستأثر بغداد على الجزء الاكبر ، وانتشار هذا الفائض السكاني على المدن الاخرى بما يجعل بغداد مدينة متجانسة من حيث الحجم السكاني مع المدينة الثانية والثالثة على سلم حجوم المدن وبما يؤمن زيادة في المدن الوسيطة (الواقعة بين المدن الكبرى والمدن الصغيرة) ، حيث سيؤمن ذلك توزيعا جغرافيا افضل للسكان والايدي العاملة ومن ثم الاستثمارات والصناعة . كما سيضمن ذلك توزيعا امثل للمشاريع التنموية بحيث يقل التفاوت بين المناطق المختلفة ، ويحقق تجانسا اقتصاديا بين المحافظات المختلفة وبالتالي مستوطناتها ومدنها ، كما سيحقق هدفا وطنيا في تقليل التفاوت بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف وخلق خدمات متقاربة فيهما وخصوصا في رفع مستوى الخدمات الريفية الحالية . وعلى هذا الاساس يتوقع مستقبلا ان تحدد حجوم المدن بحيث تنمو على وفق حسابات وخطط دقيقة تبرمج مسبقا على المستوى القومي والاقليمي والمحلي .

ان المستقبل سيشهد مع هذا النمو الحضري قيام العديد من المدن الجديدة والمخططة على وفق احدث الاسس العلمية والفنية لحل مشاكل المدن الكبرى عن طريق توزيع هذه المدن لتخدم عدة اهداف منها امتصاص الفائض السكاني وتحويله عن المدن القائمة ، وتوفير بيئة عمرانية كفوءة وجيدة في المواقع الجديدة ، وتوزيع الاستثمارات وتشجيعها في المواقع الجديدة ، وتطبيق اسس ومعايير عمرانية يصعب تنفيذها في المدن القائمة .. اضافة الى تطلعات ومبادرات عمرانية ومعمارية وتخطيطية يصعب تطبيقها في المدن القائمة . وقد اتضحت معالم هذا التحول من خلال انشاء مدن عصرية حديثة في العراق مثل مدينة خور الزبير الجديدة وعنه الجديدة والتخطيط لمدن محيطة ببغداد كمدينة الثرثار والمدائن والصويرة الجديدة وغيرها .

نظام النقـل داخل المدن وخارجها : Transportation

تمثل شبكة النقل ووسائطه الحديثة اهم نتاجـات القرن العشرين ، ويتوقع ازدياد الطلب على وسائطه المختلفة مستقبلا بما يضمن اسـتمرار تطورها نحو الافضل من حيث الكفاءة وتقليل الاستهلاك مع تقليل الملوثات الناتجة عن عملية الاحتراق • كما يؤمل تقليل التلوث الصوتي الناتج عـن وسائط النقل وضجيجها وخصوصا مايستعمل منها في قلب المدينة او احيائها الهادئة • ويتوقع ان تحل هذه المشاكل على المستويات المختلفة (القومي ، والاقليمي ، والمحلي) •

على المستوى القومي يتوقع ان تربط مراكز المدن الرئيسة بطـرق مواصلات (جوية ، سكك ، وطرق برية) عالية الكفاءة بحيث تؤمن نقـل المواطنين والبضائع بالانواع الثلاث ، اضافة لاحتمالات استغلال النقـل النهري في المواقع التي يصلح فيها النهر للاستخدامات الملاحية[٧] • وعلى هذه الاسس فان ربط مدينتي البصرة وبغداد بطريق سكة مارا بالعمارة والكوت امر حيوي ومهم للمستقبل القريب • كما ان ربط العاصمة بباقي مراكز المحافظات ضرورة حتمية • ونسمح للامل والطموح ان يأخذنا بعيدا لنتصور امكانية ربط هذه المدن بشبكة القطارات السريعة المشابهة لما يستعمل فـي البلـدان المتطـورة كاليابـان وكالقطـار المسـمى بالطلقـة أو بقطـارات اقليميـة تسـير عـلى مخـدات هوائيـة وبسرع فائقة بحيث تقرب المسافات عن طريق تقليص الزمن وزيادة الراحة والامان في التنقل حيث تسير هذه القطارات بالحاسبات الالكترونية وتدار بها •

ان تنفيذ مراحل مـن طرق المرور السـريع بين بغداد والبصرة[٨] وامتدادها مستقبلا لتربط بغداد بالموصل ، وبغداد بالرطبة فالحدود العراقية الشمالية والغربية ، ترسم سياسة مستقبلية لربط جميع مراكز المحافظـات

المتبقية بمثل هذه الشبكة الكفوءة ، والتي ستساعد في حل مشاكل النقل على المستوى القومي والاقليمي ، كما يمكن ان ترافق ذلك شبكة مرورية اخرى لتربط هذه الشبكة بباقي مراكز الاقضية والنواحي وبمستوى عال من حيث التبليط والتقاطعات والخدمات المرورية عليها . كما يتوقع ان تربط المدن الرئيسة (وكما هي الحال في البلدان المتطورة) مع مدن الضواحي والمستوطنات القريبة منها بشبكة من خطوط السكك الكهربائية التي تؤمن سرعة عالية يرافقها الامان وقلة الملوثات الناتجة عن استغلالها الطاقة الكهربائية وابتعادها عن استعمال الحرق في التشغيل . ويؤمل ان تعزل جميع هذه الشبكات المختلفة بعضها عن بعض وبمستويات مختلفة بحيث لاتتقاطع او تتعارض فيما بينها على مستوى المدينة او خارجها .

ان المشاكل تتشعب وتزداد على مستوى شبكات المرور في المدينة .حيث اصبحت السيارة الواسطة الرئيسة للتنقل ، وباتت تمثل ضرورة ملحة في المدن المعاصرة . ان هذه الواسطة بدأت تفرض ضغوطا متنوعة على البيئة العمرانية والمحيط وتؤثر سلبا على البيئة الحضرية . فمن جهة ساعدت السيارة في ربط اجزاء المدينة المترامية الاطراف ، وقصرت المسافات واختصرت الزمن بينها . بحيث بات امرا ميسورا في الوقت الحاضر ماكان مستحيلا في السابق . كما امنت توفير مختلف الامكانات لسكان المدينة ووفرت اوقاتا استغلت لاغراض اخرى كالراحة والترفيه وزيارة الريف والمناطق السياحية في اوقات الفراغ . الا انها في نفس الوقت زادت من حالات الحوادث ، التلوث ، الضجيج ، واثرت على شكل المدينة بشكل كبير . حيث فرضت الشوارع العريضة وتوفير مواقف للسيارات افقية وعمودية في مركز المدينة . ومزقت هيكلها العمراني الموروث ، واثرت على المقياس الانساني
الذي كان سائدا في المدن قبل تسللها .

لقد حدا الامر بالدول المتطورة بالعمل بعدة اتجاهات للتخفيف من التاثير السالب للسيارة ولكي ترجح الجانب الايجابي لها وتعمقه ، ومن هذه الاتجاهات التي يؤملها انتشارها وتطويرها مستقبلا مايلي :ـ

١ ـ تطوير الوقود ومكوناته واساليب الحرق للماكنة ، بحيث تؤمن حدودا دنيا من التلوث في مخلفات الرصاص ، وغاز اول اوكسيد الكاربون ، ومركبات الكبريت اضافة لتقليل الضجيج الناتج عن الماكنة والحركة .

٢ ـ تطوير الطاقة المستعملة لتسيير السيارة والعجلات بحيث يمكن ان يستبدل بها الطاقة الكهربائية او الطاقة الشمسية في مسيرها او تنقلها من منطقة الى اخرى .

٣ ـ استخدام العقلانية في حجومها بحيث تتلاءم والطرق وسعتها وزيادة كفاءة الطرق القائمة .

٤ ـ ايجاد عملية موازنة بين متطلبات بيئة المدينة العمرانية وجمالها وهويتها ، والمتطلبات الفنية للسيارة ومواقفها وشوارعها .

٥ ـ ادخال الحاسب الالكتروني في اجزاء السيارة المهمة للتقليل من الحوادث مثلا او برمجة خط الرحلة وغيرها .

٦ ـ التركيز على النقل العام وتحجيم استعمال النقل الخاص والسيارة الخاصة الى اقصى الحدود .

٧ ـ تسهيل عملية استئجار السيارة (التاكسي) وتطوير تقنيتها واستعمال الحاسب الالكتروني في ذلك .

ويجب التوقف بهذا الصدد بالنسبة للمدن المستقبلية وكيفية استغلال هذه الجوانب ، وخصوصا فيما يتعلق بالنقل العام ورفع كفاءته ، حيث سيقلل ذلك من استغلال السيارة الخاصة ومن ثم تقليل الكثافة المرورية عليه

ورفع كفاءته • ويتم هذا التطوير في المدينة بعدة اتجاهات ، منها استعمال الشبكات النفقية (Underground) في المدن الرئيسة[٩] • وعلى الرغم من ارتفاع كلف تنفيذها ، الا انها تمثل افضل السبل الكفوءة لنقل المواطنين . حيث انها لاتؤثر سلبا على البيئة او هيكل المدينة العمراني والبصري ، كما انها تؤمن عدم عرقلة او مداخلة من وسائط النقل الاخرى •

كما سيشهد المستقبل ان يرافق ذلك ويزامن تطور لشبكات الحافلات والباصات العامة وربطها مع محطات ونهايات شبكة القطارات النفقية ، لكي تتزاوج الشبكتان وتخدم احداهما الاخرى بما يؤمن اعلى المستويات في هذه الخدمة • ولتطوير شبكة الباصات فان ذلك يتم عن طريقين ، الاول : زيادة اعداد السيارات بما ينسجم وحجم السكان المنقول وخصوصا في ساعات الحمل القصوى (Rush Hours) ، وبرمجة مواعيد وصول وحركة هذه الحافلات باوقات محددة لكل محطة ونقطة على مسارات الشبكة ، ولرفع ثقة المواطن بكفاءتها والتحول عن استعمال النقل الخاص الى النقل العام••• وزيادة خطوط الشبكة ، والثاني : التطور التكنلوجي الذي سيتم على وسائط النقل واشتغالها بعدة انواع كأن تكون ذات عجلات مطاطية في شوارع مركز المدينة ، وتسير على خطوط السكك وبالطاقة الكهربائية في الطرق الاخرى والخارجية (وهي مستعملة حاليا في بعض الدول المتطورة كاليابان)• •

اما بخصوص مرحلية تطوير النقل ، فان المراحل الاولى للمدينة المستقبلية ستتطلب تطويرا وتحويرا في الطرق والشوارع الرئيسة داخل وخارج المدن كاستعمال التأشيرات المرورية والاشارات الضوئية •• وتقسيم الشوارع هرميا لتحديد السرع في كل نوع منها ، حيث تقسم الى شبكة رئيسة ، وشبكة ثانوية ، وشبكة محلية ، ثم طرق خدمة ووصول • كما يتطلب

ذلك تحديد قنوات السير وتطوير التقاطعات ، والقضاء على الاختناقات... اما على المستوى المتوسط والبعيد ، فقد تتضمن تحديد انواع مختلفة من وسائط النقل للسير بقنوات خاصة تعزل بشبكات ذات مستويات متعددة (Levels) لاتتقاطع مع شبكات النقل الاخرى كشبكات السابلة ، شبكات الطرق .شبكة السكك الحديدية ... كما يمكن ان تحدد شبكات النقل العام بقنوات خاصة ترفع كفاءة السير فيها ، وقد تستعمل الاحزمة الناقلة للمسافات القريبة والكثيفة في مركز المدينة . وتتطور جميع هذه الانواع على المدى البعيد ويمكن ان تتحول الى استعمال واسع النطاق في الوسادة الهوائية او الطائرة (Air Cushion) للسيارات الشخصية او القطارات ، والقطارات ذات السكة الواحدة (Monorail) او التي تسير على سكة مغنطة وبوسادة هوائية ... وجميع هذه الانواع والاصناف رهينة بالتطور التكنلوجي العالمي لهذه الوسائط عموما .

التلــوث والبيئــة

تتعدد وتتنوع مشكلة التلوث بتطور المجتمع تكنلوجيا وصناعيا . كما تتنوع المدثات من صناعة وزراعة او مخلفات طاقة لكي تصل الى انواع من التلوث البصري المرتبط باشكال الابنية وارتفاعاتها وكتلها على مستوى المدينة واختلاطها . الا ان المتعارف عليه تقليديا تقسيم التلوث الكيميائي والبصري الى اربعة اصناف تشمل (تلوث الهواء ، تلوث المياه ، تلوث التربة ، وتلوث البيئة الحضرية (ويعرف مجازا بالتلوث البصري) . كما يمكن اضافة انواع اخرى من التلوث كالتلوث الحراري والتلوث الاشعاعي والذري . ويربط باحثون اخرون انواع التلوث بالحواس البشرية ، وعلى هذا تقسم الى ملوثات سمعية تؤثر على حاسة السمع كالضجيج . وتلوث بصري او شمي او حسي ... الخ . وما يجب ان تضمنه وتؤمنه مدن المستقبل هو تأمين بيئة صالحة وخالية من الملوثات المتنوعة مهما اختلفت وتعددت اسماؤها ومسمياتها .

على نطاق تلوث الهواء ، يتوقع ان تتم السيطرة على الملوثات الهوائية وخصوصا المعامل بثلاثة طرق :ـ

- توزيع المعامل وعلاقتها بالمدينة واقليمها وحركة الرياح السائدة واتجاهها •
- معالجة تصاميم المداخن وزيادة ارتفاعها ، لتأمين توسيع عملية نشر الملوثات لضمان تخفيف تركزاتها في الجو •
- استعمال المرشحات ، والمرسبات الكهربائية والسايكلونات والوسائل الميكانيكية وغيرها لتقليل المواد المتطايرة مع تطوير معدات الاحتراق الخاصة •

تدرس العوامل اعلاه مع تخطيط المدن من حيث المناخ المحلي وعوامله (حركة الهواء ، الامطار ، العواصف ، درجات الحرارة ، الرطوبة النسبية••) اضافة لطوبوغرافية الموقع وشكل الارض ، وعلاقتها بالمدن القريبة وبعد المعامل عنها •

تشكل ملوثات الهواء ثلاث طبقات رئيسة في الجو ، الاولى بارتفاع ٥٠ ـ ١٥٠ سم عن سطح الارض وتكون نتيجة لحرق وقود السيارات ، وتمثل اخطر انواع التلوث لقربها من نقاط الاستنشاق البشري والحيواني ولاحتوائها على غاز اول اوكسيد الكاربون ذلك الغاز الخامل والثقيل • اما الطبقة الثانية فتكون بارتفاع (٦ـ١٢) مترا عن سطح الارض وتسببها مداخن السخانات المنزلية والمداخن الخاصة باغراض التسخين ، حيث يتناسب الارتفاع مع ارتفاع المداخن والطبقة الثالثة يختلف ارتفاعها من بلد الى اخر ، ويتناسب مع ارتفاع مداخن المعامل التي يفرض ارتفاعها الشروط البنائية والصحية والبيئية لذلك البلد • ولغرض ايضاح التبدلات في البيئة يمكن دراسة اختلال نقاوة الهواء بين الريف والمدينة حيث تم ادراجها في الجدول ادناه :ـ

جـدول رقـم (١)

الزيادة الحاصلة في نسب بعض الملوثات والعوامل بين الحضر والريف
(باعتبار الريف مساويا لـ(١) والرقم ادناه يمثل المضاعف في المناطق الحضرية مقارنة مع الريف) •

المصدر :
Chanlett, E.T. "Environmental protection", MaCraw Hill 1973 : p. P. (236) .

الملوثات	معدل نسبة الزيادة للحضر (الريف = ١)
ذرات الغبار	١٠
ثاني اوكسيد الكبريت	٥
اول اوكسيد الكاربون	١٠
الشمس المشرقة	٠ر٨
الاشعة فوق البنفسجية (شتاءا)	٠ر٨
الاشعة فوق البنفسجية (صيفا)	٠ر٧
الغيوم	١ر١
الضباب (شتاءا)	٢
الضباب (صيفا)	١ر٣

* تؤثر هذه العوامل في حالة امتزاجها بالدخان ، خصوصا في حالة عدم وجود حركة للرياح او سرع كافية لتصريفها . والحوادث العالمية بهذا الصدد عديدة يمكن الرجوع لها في المصادر الباحثة في التلوث ومشاكله .

وتنفث انواع محدودة من المعامل ملوثات رئيسة في العراق مثل معامل الاسمنت ، مصافي النفط ، مصانع الورق ، مصانع الطابوق ، المنظفات الصناعية . صناعة الاسمدة الفوسفاتية ، ولكل من هذه المعامل انواع محددة من الملوثات[١٠] كما في الجدول ادناه :ـ

جدول رقم (٢)

جدول يبين انواع المعامل والملوثات الرئيسة الصادرة عن كل منها

انواع المعامل	نوع الملوثات الصادرة منها
مصانع الصلب	الجسيمات + الدخان + اول اوكسيد الكاربون + الفلوريدات .
مصافي النفط .	الجسيمات + الدخان + ثاني اوكسيد الكبريت + الروائح + الهيدرو كاربونات .
مصانع الاسمنت البورتلندي .	الجسيمات + مركبات الكبريت .
مسابك الصلب وحديد الزهر الرمادي .	الجسيمات + الدخان + الروائح .
مصانع الورق .	الجسيمات + مركبات الكبريت + الروائح .
الصابون والمنظفات الصناعية .	الجسيمات + الروائح .
صناعة الاسمدة الفوسفاتية .	الجسيمات + الفلوريدات + الامونيا .

وحلول التلوث في الهواء لمدن المستقبل تكون في عدة محاور تشمل :ـ

- ابعاد المعامل عن المناطق السكنية والمستوطنات وتحديد مواقع محددة لها وفصلها باحزمة واقية .
- التوزيع النوعي للمصانع والمعامل في المناطق الصناعية لتامين عدم تلويث بعض الصناعات لبعضها الاخر كتلوث معامل المواد الغذائية بملوثات معامل المواد الانشائية وغيرها .
- تصميم المداخن بارتفاعات عالية وباشكال كفوءة تؤمن انتشار بشكل مخفف جدا ينسجم والشروط الصحية والمعايير الموضوعة لحماية البيئة البشرية والنباتية والحيوانية .

ـ تعيمم استعمال المرشحات وعوامل تليل التلوث في المعامل كافة بما يؤمن السيطرة الكاملة على الملوثات وحصرها ضمن المنطقة الصناعية او المناطق القريبة منها قبل انتشارها بالهواء لمساحات خارج المنطقة الصناعية .

تلوث الميـــاه :

وتتلخص اسبابه في عمليات (التصنيع ، المخلفات المنزلية (المجاري) ، المبازل الزراعية ، المياه المستهلكة في المدن ، تصريفات حمضية من المناجم) . وتكون ملوثات المياه الرئيسة هي (المواد الصلبة العالقة ، البكتريا ، المواد الاخرى المستهلكة للاوكسجين في المياه .

ان المعالجات التي تتطلبها المدن في الحاضر والمستقبل تتم عن طريقين :ـ

المعالجة الاولية ـ عن طريق الفصل باستعمال الحصى، التصفية ، الطحن، التلبيد ، الترسيب .

المعالجة الثانوية ـ وتتم عن طريق الاكسدة البايولوجية باستخدام المرشحات النضاضة ، الحمأة المنشطة للتحكم في عمليات الهضم والتحلل التي تحدث في الطبيعة[11] .

كما تتطلب عملية تنقية المياه والسيطرة على ملوثاتها السيطرة على مسبباتها اصلا ، ويقصد بذلك :ـ

١ ـ السيطرة على عمليات التصنيع ورمي المياه الصناعية لضمان مياه نقية من مخلفاتها .

٢ ـ تنفيذ شبكات لمجاري المياه المنزلية لمختلف المدن العراقية والسيطرة على عمليات تصفيتها قبل اعادتها الى النهر .

٣ ـ السيطرة على المبازل الزراعية وانشاء المبازل المختلفة بشبكات متكاملة لاتتقاطع مع شبكات الري . ومن الجدير بالذكر فان مشروع المصب

العام بين نهري دجلة والفرات يهدف بشكل رئيس الى حل هذه المشكلة .

٤ ـ تقنين استعمالات المياه ضمن المدن بما يؤمن سلامة استغلالها واستعمالها .

٥ ـ السيطرة على المياه الحمضية وخصوصا مايتم رميه من المناجم المختلفة .

تلوث التربة :

ويتركز هذا النوع من الملوثات في تراكم الازبال ومخلفات القمامة ، وملوثات مواد التسميد والمبيدات ، ومخلفات المناجم وحفر المقالع المستغلة لانتاج المواد البنائية .

وتتم السيطرة على مختلف هذه الملوثات بالطرق التالية :ـ

ـ استعمال المحارق المتطورة

ـ السيطرة على استعمال الاسمدة والمبيدات ومعالجة التربة والمياه المستعملة للزراعة بعد الرش ، والسيطرة عليها عن طريق السيطرة على المبازل كما تم طرحه في تلوث المياه .

ـ طمر المقالع باساليب علمية واعادة استغلال اراضيها لمختلف استعمالات الارض وخصوصا تحويلها الى مناطق خضراء او مفتوحة للاستعمالات الترفيهية .

التلوث البصري

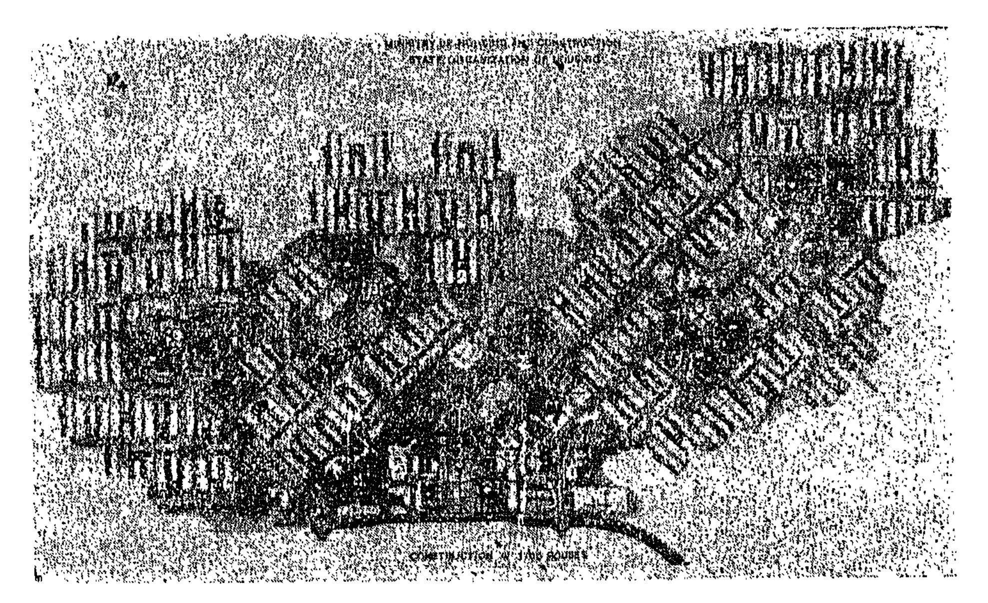
يصعب قياس مدى تلوث المدينة بهذا النوع من التلوث (كما في الحالات السابقة) لعدم وجود الاجهزة التي يمكن استعمالها لهذا الغرض . وتتباين المعايير في ذلك بين مهندس معماري او مخطط وآخر ... الا ان انواع هذا التلوث البصري اصبحت شائعة على مستوى المدينة والزقاق والبناية او اجزائها . فتراكم الازبال والنفايات ، او تجاور الابنية المتنافرة

(المستشفيات والمقابر او المساكن والمصانع مثلا) واختراق خطوط الضغط الفائق وتمزيقها لشكل المدينة او الريف الهادىء وهيمنتها على الطبيعة الوادعة امثلة صارخة على هذا النوع من التلويث[١٢] •

اما على مستوى الشارع والزقاق ، فان اختلاف الارتفاعات والمواد الانشائية المستعملة للابنية ، فتحات الشبابيك واختلاف مداخل الابنية ، يجعل الابنية غير متناغمة عموما فيما بينها ولحل المشاكل المطروحة والمشابهة يمكن ان تحوي مدن المستقبل عوامل السيطرة على ذلك مثل :ـ

- التشريعات الضرورية اللازمة للسيطرة على طرق البناء ومواده ، وارتفاعات الابنية وعدد طوابقها ، وتوفير المخططات والدراسات التفصيلية اللازمة لذلك •
- التوزيع العقلاني لمختلف الاستعمالات ، وايجاد موازنة ناجحة بين الكتل الانشائية والفراغات والمناطق المفتوحة والمشجرة ومواقف السيارات وتوفير تخطيط مسبق ومدروس لكل ذلك •
- اعطاء الخصوصية لبعض المدن المتميزة ، كالمدن النهرية وتخطيط واجهاتها النهرية بشكل دقيق ، والعناية بطبيعة المدينة ومورفولوجيتها
- السيطرة على مكونات الشارع المختلفة من اعمدة نقل الطاقة ، الاسيجة، محطات وقوف الباصات ، اسيجة الشوارع والمرور ، انواع التبليط ومواده ••• ووضع تفاصيل موحدة ومنسقة لتأمين جمالية الشارع •
- الحرص على مزاوجة القديم بالحديث ، والحفاظ على هوية القديم والتأكيد على اصالته وتراثه ومعالمه ، وتأمين ابنية حديثة تنسجم مع متطلبات التكنوجيا الحديثة وتطوراتها الهائلة شريطة المواءمة والتنسيق بين الجديد والقديم بحيث تندمج دون سيطرة اوتاثير احدهما على الآخر •

- ايلاء عناية كبيرة لموضوع التشجير لاهميته البصرية والمناخية ، واعتباره عاملا معادلا لمختلف الملوثات سواء البصرية او الكيمياوية ، حيث تعمل الشجرة كمرشح للملوثات الهوائية ، وعازل مقلل للضجيج وبوفر الظل اللازم للسابلة ، مما يؤدي الى تحسين الحالة النفسية للبشر بتحسين البيئة التي يعيشون فيها .

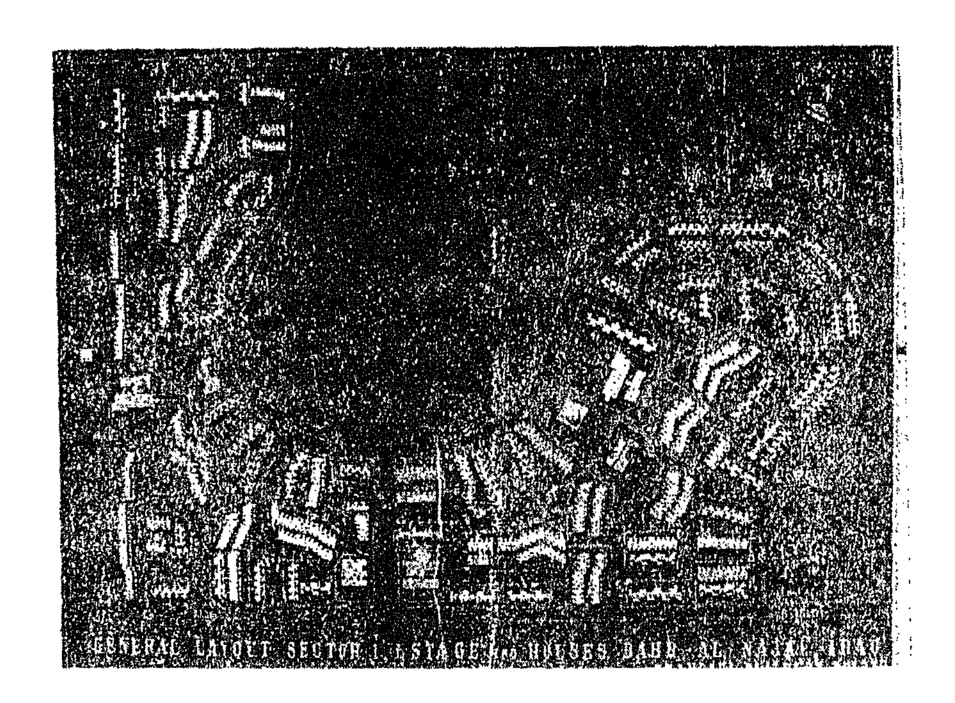


مشروع تطوير مدينتي عنه وراوه (المرحلة التخطيطية الرابعة)

السكن وتوفير دور ملائمة

ستعيش مدن المستقبل لكي يكون مواطنوها بعيدين عما عانى منه اسلافهم في حل ازمة السكن . فسيكون لكل عائلة عراقية دار سكن صالح وملائم لحياة كريمة وتتوافر فيه شروط الصحة والراحة والرفاه ، كالفضاءات الواسعة ، الحدائق التي تنسجم وحجمه ، وبتصاميم مترابطة على مستوى الوحدة السكنية نفسها فالزقاق السكني والمحلة والحي والقطاع ومن ثم

المدينة عموما • وتصل اشعة الشمس والتهوية الطبيعية لمرافق البيت المختلفة وبما ينسجم وموقعه الجغرافي وبيئته ومناخه •



مشروع تخطيط وتنفيذ دور سكنية في بحر النجف (المرحلة التخطيطية الرابعة ــ وتاثيرات مخطط الاسكان العام في القطر)

وعند الرجوع الى الماضي لاستقراء ومعرفة ما كانت عليه ازمة السكن، فسيتضح ان القضاء على ازمة السكن سيتطلب توفير (١٦٠) الف وحدة سكنية سنويا منذ عام ١٩٧٧ ولكي تحل الازمة بحدود عام (٢٠٠٠[١٣] • كما ان الدراسات الاولية لمخطط الاسكان قد اوضحت ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية والمرافق اللازمة لـ(٣٫٥٨) مليون وحدة سكنية جديدة خلال العشرين سنة القادمة[١٤] • (حيث تضمن هذا الرقم بعض الوحدات السكنية القائمة وغير الصالحة في القطاعين الحضري والريفي) •

ان طلائع المشاريع الاسكانية وحل ازمة السكن تمت المباشرة فيها من قبل وزارة الاسكان والتعمير (المؤسسة العامة للاسكان) في عدة محاور وعدة مواقع • فقد نفذت حوالي (٢٠٠٠) وحدة سكنية منها شقق للمتزوجين واخرى للعزاب في مدينة المحمودية • وقد صممت بشكل متكامل مع كافة خدماتها من مدارس ورياض اطفال واسواق • كما استعملت طرق بناء الاعمدة والقوالب بالاسمنت المسلح وبجدران ببلوكات كونكريتية وعلى شكل عمارات سكنية بثلاث طوابق • كما تم تنفيذ مشروع عنه الجديدة حيث تم تنفيذ (١٥١٤) مسكن في عنه (سكن واطيء) اضافة لتنفيذ (٤٨٢) سكن في راوة (وبسبعة نماذج مختلفة[١٥]) •

وان تنفيذ مشاريع اخرى سكنية في كل من مدينة النجف والعمارة والكوت وبغداد وبانماط مختلفة واعداد متفاوتة حسب حجم هذه المدن قد خفف من ازمة السكن القائمة وباتجاه حلها في المستقبل القريب •

لقد رسم مخطط الاسكان العام للعراق سياسة لحل ازمة السكن خلال الـ(٢٠) سنة القادمة وتضمن اجراء مسوحات شاملة لدراسة الوضع الراهن ومسوحات الانماط والفعاليات الحضرية والريفية مع مسوحات اجتماعية وطوبوغرافية مختلفة ويطمح مخطط المستقبل للمدن العراقية في مجال السكن ان يكون كما يلي :ـ

١ ـ الدور السكنية جميعا مشيدة بمواد صالحة وثابتة وبمواصفات ومعايير تنسجم مع القرن الحادي والعشرين • وذلك سيتطلب استبدال الدور غير الصالحة كافة او ترميم التي تحتاج لذلك اضافة الى توفير الدور الاخرى اللازمة نتيجة لزيادة السكان •

٢ ـ عدد الدور السكنية يتناسب وعدد السكان وحجم العائلة والكثافات السكانية وتحليل تركيبهم وتوزيعهم •

٣ ـ تتلاءم اشكال الدور وانماطها مع الطبيعة الجغرافية التي تسقط فيها المشاريع السكنية ، ويؤخذ بنظر الاعتبار الموروث الحضاري والتراث لتلك المناطق والمدن •

٤ ـ توفير الخدمات المرافقة كافة للسكن والقاطنين كالماء ، والكهرباء ، المجاري ، الطرق ، طرق السابلة ، التشجير ••• اضافة الى المباني العامة كرياض الاطفال والمدارس والاسواق والمتنزهات بحيث تتماشى مع المسافات المسموح بها لحركة السابلة والقاطنين وتجمع بمراكز قريبة تتوسط المناطق السكنية •

٥ ـ ايجاد معادلة حرجة بين السكن العمودي والسكن الافقي بحيث تؤمن الاستغلال الامثل للارض السكنية المتوافرة من جهة ، وقيمة الارض ، وطبيعة وتقاليد المجتمع ومتطلباتة من جهة اخرى ••• كما لايغيب عن الذهن اخذ هيكل المدينة وطبيعتها الطوبوغرافية وشكلها البصري •

٦ ـ ابعاد المناطق السكنية عن مناطق التلوث والضوضاء والضجيج وتأمين بيئة صالحة للسكن والعمل والتنقل بينهما •

٧ ـ استعمال الطرق الحديثة في البناء كالبناء الجاهز والمصنع والتنميط على مستوى الوحدة السكنية ، لكي تؤمن بيئة متطورة معماريا في الدار والزقاق والمحلة والمدينة تنعكس محصلتها على الشكل العام لها •

وستتطابق مثل هذه المتطلبات مع تطوير الصناعات الانشائية وتوفير مواد جديدة وبدائل للمواد التقليدية وتؤمن علاقة وثيقة بين الموروث المعماري والتكنولوجيا الخدمية مما يتطلب بالنتيجة تطوير الكوادر الفنية والعاملة بهذا الاتجاه وتامين توفيرها •

توفير الخدمات الاساسية والابنية العامة :

لقد شخص المؤتمران القطريان الثامن والتاسع في تقريرهما مشكلة الخدمات الاساسية وأهميتها وتوفيرها ، فقد نص التقرير السياسي الصادر

عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في عام (١٩٧٤) على ما يلي :

« تمثل مسألة الخدمات العامة أهمية بالغة في العلاقة بين الحزب والثورة من جهة وجماهير الشعب من جهة اخرى ، ولعل من اهم المقاييس التي تحكم الجماهير على صلتها بالنظام ، المستوى الكمي والنوعي لما تقدمة لها الدولة من خدمات في ظل ذلك النظام[١٦] .

كما اكد التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع في عام ١٩٨٢ على الموضوع بالنص :ـ

« ... ركزت الثورة ، في هذا الميدان ، باتجاهين متلازمين ، اولهما تطوير الخدمات العامة الاساسية كما ونوعا ، وثانيهما تاكيد مفهوم اجتماعي اشتراكي للخدمات العامة ... وبذلك يتحقق هدفان كبيران في آن واحد هما تطوير البلاد ، ورفع مستوى معيشة الجماهير في الميادين كافة..[١٧] » .

كما اكد التقرير للمؤتمر القطري الثامن في مجالات تجهيز المياه الصالحة للشرب في القرى والارياف مثلا « ورثت الثورة تركة ثقيلة انعكست في التخلف الشديد المتمثل بالحقائق التالية » :ـ

أ ـ ان نسبة عدد نفوس القرى المحرومة من الماء النقي الى مجموع نفوس القرى العراقية بلغت حوالي ٩٦٪ .

ب ـ ان نسبة القرى المجهزة بالماء النقي الى مجموع القرى في العراق تبلغ ١ر٢٪ فقط وازاء هذا الواقع كان لابد من مبادرة الثورة الى وضع مشاريع خدماتها هذه في اطار بعيد المدى ...[١٨] » .

والمتتبع لمسيرة وتطور الخدمات المختلفة يلاحظ ترديها وتفاقمها طيلة الفترات السابقة ، وخصوصا قبل ثورة تموز (١٩٦٨) . كما اهملت غالبية الخطط السنوية والخطط المركزية هذا الجانب في السابق ، منعكسا على

نسبة الميزانية العامة والخطة السنوية لهذا القطاع المهم . الامر الذي ادى الى اعطاء اهمية كبيرة لهذا الموضوع من خلال المذكرة الايضاحية للاطار العام لخطة التنمية القومية ١٩٧٦-١٩٨٠[١٩] والتي تنص على :-

« تؤكد خطة التنمية القومية الثانية (١٩٧٦-١٩٨٠) على المعنى في تطوير البنى الارتكازية للاقتصاد الوطني ويتطلب ذلك بصورة اساسية تطوير النقل والمواصلات ومشاريع الاسكان ، والمباني ، ومشاريع الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية التي تقتضيها طبيعة وابعاد التنمية الاقتصادية والتحولات الاشتراكية خلال مراحل التطور القادمة ...[٢٠] » .

وازاء هذه التركات الكبيرة فقد بادرت الدولة الى سد النقص في مختلف الخدمات التي شملت بشكل كبير مشاريع البنى الارتكازية والتحتية مثل الطرق ، السكك الحديدية ، شبكات الماء ، الكهرباء ، المجاري ...) اضافة لتوفير الابنية العامة كالابنية التعليمية والصحية والثقافية ...

ويتوقع غالبية المخططين القضاء على هذه المشكلة خلال السنوات القادمة بما يؤمن توفير هذه الخدمات عام (٢٠٠٠) كسنة هدف . ومع اطلالة القرن الحادي والعشرين فان مدن العراق ستشهد انتقالة نوعية وكمية لمستوى الخدمات المقدمة في المجالات المذكورة وعلى النحو التالي :-

١ - توفير المياه الصالحة للشرب للمواطنين وبمعدل ٤٥٠ لتر/شخص يوميا في المناطق الحضرية وبارقام مقاربة في المناطق الريفية .

٢ - توفير وايصال الطاقة الكهربائية بالمستويات الملائمة على المستوى الحضري وكهربة القرى الريفية المرشحة للتطوير في الريف العراقي .

٣ - مد شبكات الطرق ولاصغر المستوطنات البشرية القائمة ، خصوصا ماتم ترشيحه للتطوير ، وربطها بطرق مواصلات وشبكات كفوءة . اضافة لربط المدن الرئيسة ومراكز المحافظات بطرق المرور السريع وشبكات السلك الحديد .

٤ ـ تأمين المشاريع الخاصة بالمجاري للمدن الكبرى وتوسيع هذه الممارسة على المدن الاصغر فالاصغر لكي يؤمن تامين انتشار ذلك على اوسع نطاق •

٥ ـ ربط القطر بشبكة اتصالات هاتفية وماكروية ودولية عالية الكفاءة ، وبما ينسجم والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والنهضة العمرانية التي يشهدها •

٦ ـ اما على مستوى الابنية وخدماتها فيمكن ان يشمل ذلك مستقبلا :ـ

٦ ـ ١ الابنية التعليمية :ـ

وتشمل رياض الاطفال والمدارس بكل مستوياتها التعليمية (الابتدائية والمتوسطة والثانوية والتعليم المهني) ولتتماشى مع خطط الدولة في اهدافها العامة في الزامية التعليم للمدارس الابتدائية وتعسيق التجربة للمراحل اللاحقة • وتقضي هذه المتطلبات توفير جو دراسي ملائم للطلبة بحيث تؤمن مدن المستقبل(٢١) مايلي :ـ

- توفير اعداد كافية من المدارس والصفوف وحسب الفئات العمرية للهرم السكاني ونشرها بما ينسجم والكثافات السكانية وانتشار السكان •
- فك الازدواجية الثنائية والثلاثية في المدارس المختلفة •
- التعويض عن الابنية غير الصالحة (ان وجدت كالابنية الطينية وغير الثابتة وغيرها) والاستغناء عن الابنية المستأجرة •
- معالجة الصفوف المزدحمة والمدارس المبعثرة •
- الاخذ بنظر الاعتبار الزيادات السكانية المتوقعة للسنوات القادمة •
- توفير ساحات وملاعب وفضاءات ملائمة لاغراض الدراسة وبأبنية حديثة ومواصفات ومعايير عالية تنسجم والتطورات العمرانية والحضارية للقطر •

- توقيع هذه المدارس على وفق معايير تخطيطية وعمرانية معتمدة كــان تكون اقصى مسافة للمدرسة الابتدائية عن الدور السكنية التي تخدمها لاتزيد عن (٣٠٠-٣٥٠) مترا وبحيث تقطع المسافة بالسير على الاقدام عن طريق شبكة متكاملة للسابلة والمشاة تؤمن سلامة وصول الاطفال دون تعارضها وتقاطعها مع شبكات النقل الاخرى كالسيارات . على ان تطبق معايير تخطيطية ومعمارية اخرى مستقلة تشمل حجوم الصفوف المثالية وحجم المدرسة وعدد المعلمين والكادر التدريســـي ، وضرورة تطبيق مبادىء مشابهة تنسجم مع متطلبات المدارس المتوسطة والثانوية والاعداد المهني او الجامعي[٢٢] .

٦ - ٢ الابنية الصحية :-

ان اعتماد التسلسل الهرمي في الخدمات الصحية امر ضروري لتأمين مستوى جيد من هذه الخدمات مستقبلا . فتوفير المستشفيات المتخصصة على مستوى مراكز المحافظات كمستشفيات (الولادة ، الطوارىء والكسور، الاطفال ...) اضافة لتوفير المستشفيات العامة ، ومن ثم التدرج بالخدمات الصحية لتشمل المراكز الصحية الرئيسة والمراكز الصحية الاعتيادية ..... حيث ان المستقبل كفيل بتوسيع هذه الخدمات الضـــرورية لضمان خدمات صحة عالية (وقائيا وعلاجيا) وعلى وفق أحداث المعايير المتبعة محليا وعالميا ، ومن امثلتها اعتماد المعايير التالية :-

- توفير طبيب واحد لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان .
- تأمين توفير (٤) ممرضـــات لكل طبيب ، وضـــعف عدد المرضات كمنتسبين صحيين .
- توفير سرير واحد لكل (٢٠٠) نسمة من السكان[٢٣] .

وتتطلب هذه الابنية والكادر الطبي التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارات الاخرى لغرض توفير الاعـــداد اللازمة وتوجيه الجامعات لتخريج الاعداد الكافية مـــن الاطباء والمرضات

وماشابه • كما ان التطوير بهذا الاتجاه يحتم توفير المعدات الطبية ومستلزماتها لاغراض تقديم افضل الخدمات الصحية بهذا المجال •

ان مواطن المستقبل ستتوافر لديه مستلزمات التعليم والصحة كافة وستكون في متناول يديه ، كما ستطبق المعايير التخطيطية في تحديد مواقعها وستويات الخدمات الهرمية اللازمة ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تأمين الابنية الاجتماعية والثقافية الاخرى مثل المكتبات والمتاحف ودور الرعاية الاجتماعية والمباني الترفيهية ومراكز الشباب ••• وستكون المرافق السياحية قريبة من مراكز المستوطنات لكي تؤمن حياة رفاهية وراحة للمواطنين •

توزيع استعمالات الارض ومعاييرها والشكل العام للمدينة : Land - Use & Urban Form

يربط غالبية الباحثين تخطيط المدن باستعمالات الارض (Land - Use) ويعرفه بعضهم بانه « فن وعلم استعمال الارض وتحديد صفات الابنية واسقاطها (Siting) وتحديد مسارات طرق المواصلات والنقل ، بشكل يضمن اعلى درجة من الاقتصاد والراحة والجمال[٢٤] » • ان هذه الاستعمالات تتعدد وتتفرع فمنها (السكن) الصناعة ، التجارة ، الترفيه ، النقل ، المناطق المفتوحة ويشكل كل منها نسبا محددة في المدينة • وقد توصف المدينة بالمرض والتدهور في حالة اختلال هذه النسب التي يمكن ان تشبه بالمعادلات الكيمياوية وتوازنها الضروري لضمان سلامة تفاعل عناصرها المختلفة • فزيادة نسبة المناطق السكنية على حساب المناطق المفتوحة والخضراء يمكن ان يشبه بالتوسع السرطاني غير المنظم ، وسيؤدي الى اختلال توازن المناطق الخضراء وغياب الرئة التي تتنفس منها المدينة وكما هي الحال مثلا في مدينة سامراء حاليا (عام ١٩٨٦) حيث اوضحت احدى الدراسات[٢٥] فقدان المدينة للمناطق الخضراء بشكل شبه كامل • الامر الذي حدا بمخططي التصميم الاساس للمدينة رفع هذه النسبة لكي تقترح مساحة

مزروعة وخضراء مساوية لـ (٦٨٠) هكتارا ، أي مايعادل نسبة (٢٦٪) من مساحة المدينة عموما[٢٦] .

وانطلاقا من واقع الحال ، فان مدن المستقبل في العراق ستمتاز بتجانس في نسب استعمالات الارض المختلفة سواء في السكن او المناطق الترفيهية او استعمالات الارض الاخرى . كما ان من الضروري اخذ بعض الخصوصيات التي تحتم زيادات مسموحة لبعض الاستعمالات عن المعدلات وكمثال استحداث مناطق تجارية اكبر في المدن ذات السياحة الدينية ، او تخصيص مساحات للمعاهد والكليات التعليمية اكبر من غيرها في المدن الجامعية ومن افضل الامثلة على مصداقية هذه الطروحات المدن ذات التاريخ العريق فمدينة الموصل القائمة تحوي على مساحات كبيرة من مدينة نينوى العريقة ضمن نسيجها الحضري وتقع ضمن حدودها البلدية ، وآثار سامراء المتوكل الملاصقة لمدينة سامراء الحالية . وتمثل هذه المداخلات والاختلاطات مدا حضاريا بين الماضي والحاضر تنعكس في مدن المستقبل بشكل حفاظ على الموروث الحضاري واعطائه الاهمية الكبيرة والعناية اللازمة ومزاوجة مع متطلبات الحاضر والمستقبل من طرق مواصلات وسكن حديث[٢٧] بما يؤمن الحفاظ على الموروث واستغلاله .

ان من الضروري في مدن المستقبل ان تتحلى في حسن العلاقات بين استعمالات الارض المختلفة وحسن توقيعها وترابطاتها . ويقصد بذلك التوزيع المثالي للاستعمال ، وتجنب توقيع ابنية متنافرة احدها قرب الاخر . والامثلة على ذلك يمكن ان توصف مثلا باسقاط المصانع قرب المناطق الترفيهية او التعليمية ، او اختلاط المناطق السكنية بالمناطق الصناعية الثقيلة وهكذا . اما التنسيق وحسن التوزيع فيتم عن طريق تحديد المناطق السكنية وتوفير المدارس والاسواق في مناطق مركزية لتخدمها وليصل اليها السكان بسهولة ويسر دون استعمال وسائط النقل ... كما يمكن ان

توقع مراكز العمل قرب المناطق السكنية (مع ضرورة تحديد مناطقها) لغرض تقليص استعمال وسائط النقل الى اقصى الحدود ، وايجاد العلاقات الوظيفية الكفيلة باستحصال تلك المحصلة النهائية .

ان مدينة المستقبل ستعنى بالتأكيد بالشكل العام للمدينة وتصميمها الحضري (Urbam Form) حيث سيتم التنسيق المسبق بين الابنية وارتفاعاتها وشكلها العام وموادها البنائية والوانها واضفاء صفة الصرحية (Monumentality) للابنية المهمة . واضفاء الطابع المميز لبعض المدن المهمة وحسب طبيعتها ووظيفتها ومناخها وموقعها الجغرافي الذي تقع فيه .

يتوقع ان تأخذ مشاريع الطاقة البديلة (الشمسية والكهربائية وغيرها) محاور مهمة في شكل المدينة وتخطيطها للتخلص من الملوثات الحالية التي تنتج من استعمال الطاقة النفطية والفحمية ؛ وبذا سيوفر للمدينة جوا نظيفا ومقبولا معماريا وعمرانيا وحضريا . كما يتوقع ان تتداخل الطبيعة مع تخطيط المدينة عن طريق التشجير الكثيف باجزاء كبيرة من رقعة المدينة وتوفير مناطق خضراء وملطفات الجو (كالمسطحات المائية والنافورات وغير) لكي تعادل المناطق الكثيفة والعمارات العالية .

مدن المستقبل في الدول المتطورة :

لقد بادرت بعض الدول المتطورة في شحذ افكار واذهان باحثيها باستقراء المستقبل وتخيل مدنه . وتراوحت فترات التوقع لمثل هذه المدن وتغيراتها المتوقعة بين عدة قرون من الزمان لمدن تعتبر خيالية في مفاهيمنا الحالية ، ومنهم من تواضع في توقعاته وقصرها على العقدين او الثلاثة القادمة. ومن الانصاف القول ان من اوائل المعماريين العالميين الذين فكروا بمدن المستقبل المهندسين المشهورين ليكوربوزيه Lecorbusier) وفرانك لويد رايت (Frank Lloyd Wright) فالاول خطط لباريس مدينة في عام (١٩٢٣) لكي تسع ثلاثة ملايين نسمة وتحوي على (٢٤) بناية كناطحات

سحاب في وسط المدينة تخصص لاغراض المكاتب والاعمال تليها منطقة عمارات سكنية واطئة تتراوح ارتفاعاتها بين (٥-٨) طوابق • كما خطط لشوارع رئيسة متعامدة ترتفع عن مستوى الارض لنقل المرور السريع (Elevated) ، وتعزل عن باقي حركات الطرق الارضية او النفقية (تحت الارض[٢٧])• اما فرانك لويد رايت فقد صمم في عام (١٩٥٦) عمارته المسماة (عمارة ايلينوي) حيث تحوي على (٥٢٨) طابقا[٢٨] وارتفاعها ميل يمتد من الارض الى السماء ، وتحوي على سطوح مستوية تتسع لهبوط (١٥٠) طائرة عمودية ولوقوف السيارات بسعة (١٥) الف سيارة •

مشروع اسكان وتطوير مدينة عنه الجديدة (مشروع تطوير عنه وراوه)

لقد اقترح بول منستر فولر (Buck Minister Fuller) تغليف جزء من نيويورك بقبة هائلة تؤمن التدفئة والتبريد الكاملتين للفضاء الذي تحتضنة تحتها ، والسيطرة على العوامل المناخية داخله ؛ على ان تبنى هذه القبة بطريقة فولر الشهيرة بتكرار وحدات متشابهة تتراكب لتكون اشكال هندسية تشبة الشبكة •

اما كنزو تانكه (Kenzo Tange) فقد خطط في عام (١٩٦٠) وضمن خليج طوكيو شريط رئيس يخترق الخليج ليشكل ٦٠٪ من المساحات المقترحة للخدمات وبعمارات تصل الى حد (٢٠) طابقا ، وتنتشر بعيدا عن هذا الشريط مناطق سكنية وبعمارات •

ان مقترحات هيرون (Ron Herron) في عام (١٩٦٣) شملت تنفيذ وانشاء مدن لها القابلية على التنقل من مكان الى اخر والسير بقوائم تلسكوبية متحركة بينما اقترح سوليري (Paolo Soleri) في عام (١٩٦٦) مدينة تحاكي شكل شجرة قائمة وتنقسم هذه المدينة الى اربع طبقات سكنية تنتشر

في الجو ، وتشترك جميعها بحيز رئيس مركزي واحد يحوي على الفعاليات المشتركة والمتنزهات • كما افترض ان تهوية هذه المناطق السكنية واختراق اشعة الشمس لها ستتم خلال الفراغات الموجودة بين الطوابق حيث يتـــم السيطرة على العوامل المناخية وتذليلها عن طريق جنائن معلقة ضمن ابنيتها • كما اقترح مدينة اخرى باسم (بابل ٢ ج) – Babel - 2 C ولتشمل مدينة يرتكز جزء منها على الارض ويرتفع الجزء الاخر بالفضاء على شكل قرص كبير قطره (١٧٠٠) مترا •

في عام (١٩٧٠) قدم فريدمان (Yona Frledmam)مقترحا لمدينة ذات فضـــــاءات (Spatial City) ، حيث اقترح انشاء شـــــبكة هيكلية بالابعاد الثلاثة (Three Dimentional web) [٢٩] لـــكي تقـلل مـــن الاحتكاكات الى اقصى الحدود ، ولتأخذ هذه الشبكة المجسمة في داخلهـــا الخدمات الارتكازية كافة ، وقد اقترح رفع هذه الشبكة على اعمدة يبعد كل منها عن الاخر مسافة (٦٠) مترا (تساوي ٢٠٠ قدم) معتقدا ان مثـــل هذه الاعمدة ستحتضن بصريا عند احاطتها بالفعاليات الحضرية الحية •

ويمكن ان ينتقل الفرد الى مقترحات الخيال العلمي للاطلاع على مـــدن الفضاء الخارجي ، فقد اقترحت شركة لوكهيد (Lockheed Missile & Space Comp.) مدينة فضـــائية لعام (١٩٩٠) • (Space City 1990) حيث اقترحتها على شكل عجلة دائرية جبارة ودوارة ، وهي تحوي عـــلى مكاتب ومختبرات ومحلات سكن ، واعطت تفاصيل لاساليب الحياة والعمل في الفضاء[٣٠] •

لقد قدم هيرمان كان وآخرون[٣١] مقترحين للمســـتقبل خلال القرنين القادمين ، احدهما يقضي بان غالبية سكان الارض ستعيش عليها وسيقتصر نشاط الاستكشاف في مستويات متواضعة لاستغلال الفضاء الخارجي • اما الاخر فقد طرح ان الانسان وفي مطلع القرن الحادي والعشرين سيبذل جهودا فعالة في الفضاء الخارجي يكون عملها انتاج المواد الخام والطاقة والســلع المعمرة ســواء للانتاج محليا او لتصديرها الى الارض ، وربما لمستعمرات اخرى في المجموعة الشمسية • وسوف يؤدي هذا الى هجرة واسعة مـــن الارض • ويقترح هيرمان وزملاؤه ان اوائل الحركات الجادة لاســـتعمار الفضاء ستكون في الاعوام (١٩٩٦ ــ ٢٠٢٥) م ، حيث يحول الانسان اهتمامه الى انشاء مجمعات في كل مكان من المجموعة الشمسية ، وربما اخيرا في النجوم وفي الاعوام التالية لعام (٢١٧٦) ميلادية •

المصـــــادر والملاحظـــات

(١) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي ، « التحضر في العـراق » ــ خطة دراسات الوزارة دراسة رقم (١٥١) ــ ص (٣٨) .

(٢) لايوجد تعارض في هذا الطرح مع التوجيهات المركزية في وجوب المحافظة على هذه النسـبة او امكانية زيادتها وكما تم طرحه في حديث الرفيــق المناضل صـــدام حســين في جمعيــة الاقتصاديين العرافيــة بتاريــخ ١١ــ١١ــ١٩٧٤ ووثق بالكراس « طريقنا خاص في بناء الاشتراكية » وقد ربط سيادته (حفظه الله) هذه الزيادة وضرورة توازنها مع نسبة الزيادة المحسوبة المتصورة في الوطن العربي والتصورات السياسية والاقتصادية المحتملة على المديين المنظور والبعيد . لذا ان ما تم طرحه من قبــل الباحث هو المدى البعيد جدا والذي يؤمن فيه العراق الثقل الســكاني الكافي للدفاع الذاتي عن النفس وعن مصالح الامة العربية والتي طرحها بهذه المضامين القائد المناضل صدام حسين (حفظه الله) . المصدر : حزب البعث العربي الاشتراكي / مكتب الثقافة والدراسات والاعـداد الحزبي ــ صـــدام حسين ــ « طريقنــا خاص في بنــاء الاشتراكية » ــ بغـــداد ١٩٧٧ ــ ص (٩٥ ، ٩٦) .

(٣) وزارة التخطيط / مصدر سابق ــ صفحة (٤٧ ــ ٤٨) .

(٤) المصدر السابق ــ جدول رقم ٢ ص (٥٣) .

(٥) المدينة الطاغية او المسيطرة : هي التجمع او المركز الحضري الذي يبلغ حجمه اضعاف حجم المركز الحضري الذي يليه في الســلم المتسلســل للمراكز الحضرية في القطر . اي انه يزيد على ضعف المدينة الثانية فــي التسلسل المذكور . وهناك نسبة تسمى نسبة السيطرة وهــي تمثــل النسبة بين حجم المدينة الاولى والثانية . كما ان حالة المدينة الطاغيــة تبدو واضحة عندما تكون السيطرة الاقتصادية والخدمية لهــذه المدينة ممتدة على مجاميع اخرى من المدن ذات الحجــوم الاصــغر في منطقــة او اقليــــم او قطـــر .

(٦) قاعدة زيف : هي قاعدة الحجم ــ المرتبة ، حيث وجد هذا الباحث انه اذا رتبت مدن اقليم او قطر حسب احجامها ومتتالية ، فان حجم المدينة (ن) يكون بنسبة ١/ن من حجم المدينة الاولى ، والترتيب ككل يخضع للمتوالية الهندسية التالية ١ ، ١/٢ ، ١/٣ ، ١/٤ ، ١/٥ ... ١/ن) وهكذا . اي ان المدينة الثانية في التسلسل تساوي نصف حجم المدينة الاولى والمدينة الثالثة تساوي ثلث الاولى ، والرابعة بمقدار الربع وهكذا .

(٧) وزارة التخطيط / هيئة تخطيط النقل « الاهمية الستراتيجية للنقل النهري » خطة دراسات وزارة التخطيط درسة رقم (٢٣٦) ــ ١٩٨٥ .

(٨) تم فتح جزء من هذا الطريق واصبح مستغلا بين (البصرة ــ والناصرية) ويتوقع اتمام باقي الاجزاء مستقبلا وبالتتابع .

(٩) تمت المباشرة بدراسة هذه الشبكة لمدينة بغداد بالذات ويفترض ان تتم دراسة المدن الاخرى في المستقبل القريب او البعيد (كالبصرة والموصل وكركوك) .

(١٠) « مكافحة تلوث البيئة » ــ ترجمة انور محمود عبدالواحد .

(١١) المصدر السابق .

(١٢) حسن ، علي نوري « تلوث العمارة من وجهة نظر تخطيطية » ــ جريدة الجمهورية في ١٩٨٦/٥/٢٤ .

(١٣) وزارة الاسكان والتعمير ، « مسيرة غنية بالانجازات ــ ١٩٧٨ » .

(١٤) وزارة الاسكان والتعمير ، « ما تحقق من انجازات خلال عام ١٩٧٧ » ــ اعداد لجنة المتابعة ص (٣) .

(١٥) وزارة الاسكان والتعمير / المؤسسة العامة للاسكان ــ نشرات دعائية متفرقة عن مشاريعها المنجزة .

(١٦) حزب البعث العربي الاشتراكي / التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ــ بغداد (١٩٧٤) ص١٢٤ .

(١٧) حزب البعث العربي الاشتراكي / التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع ــ بغداد ــ حزيران(١٩٨٢) ص ٩٧ .

(١٨) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي – مصدر سابق – ص (١٢٨) .

(١٩) وزارة التخطيط / ديوان مجلس التخطيط – « المذكرة الايضاحية المرفوعة الى السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة / رئيس مجلس التخطيط المؤرخة في ١٩/٤/١٩٧٧ » – بغداد – حزيران (١٩٧٧) – ص (١٥) .

(٢٠) المصدر السابق – ص (١٥) .

(٢١) وزارة التربية / اللجنة التحضيرية للمؤتمر التربوي العاشر « تقرير عن ملامح ومؤشرات خطة وزارة التربية للاعوام (١٩٨٦–١٩٩٠) » ، ايضا .
وزارة التخطيط/اللجنة التربوية من وزارتي التربية والتخطيط «مستلزمات قطاع التربية والتعليم العالي/ايلول ١٩٨٥ » ايضا .
وزارة التربية / المديرية العامة للتخطيط التربوي « الخارطة المدرسية » – بغداد (١٩٨٦) .

(٢٢) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي « خطة تنمية محافظة نينوى » – بغداد (١٩٨٦) .

(٢٣) وزارة التخطيط / دراسة رقم (١٤٠) « واقع الخدمات الصحية وآفاق تطويرها » – ص (٢٠) .

(٢٤) Keeble, L. " Principle & Practice of Town & Country Planning", London, (1969).

(٢٥) وزارة التخطيط / هيئة التخطيط الاقليمي – « اساليب تنفيذ الاحزمة الخضراء لحماية المدن وتنفيذ مشاريع تشجير المدن والاقاليم » – خطة بحوث الوزارة لعام ١٩٨٦ – دراسة رقم ٣٨٤ بغداد ١٩٨٦ – جدول رقم ٢٨ – ص ١٥٦ .

(٢٦) وابدلة بلان « مؤسسة استشارية » « مشروع تطوير مدينتي تكريت وسامراء » – (١٩٨٤) .

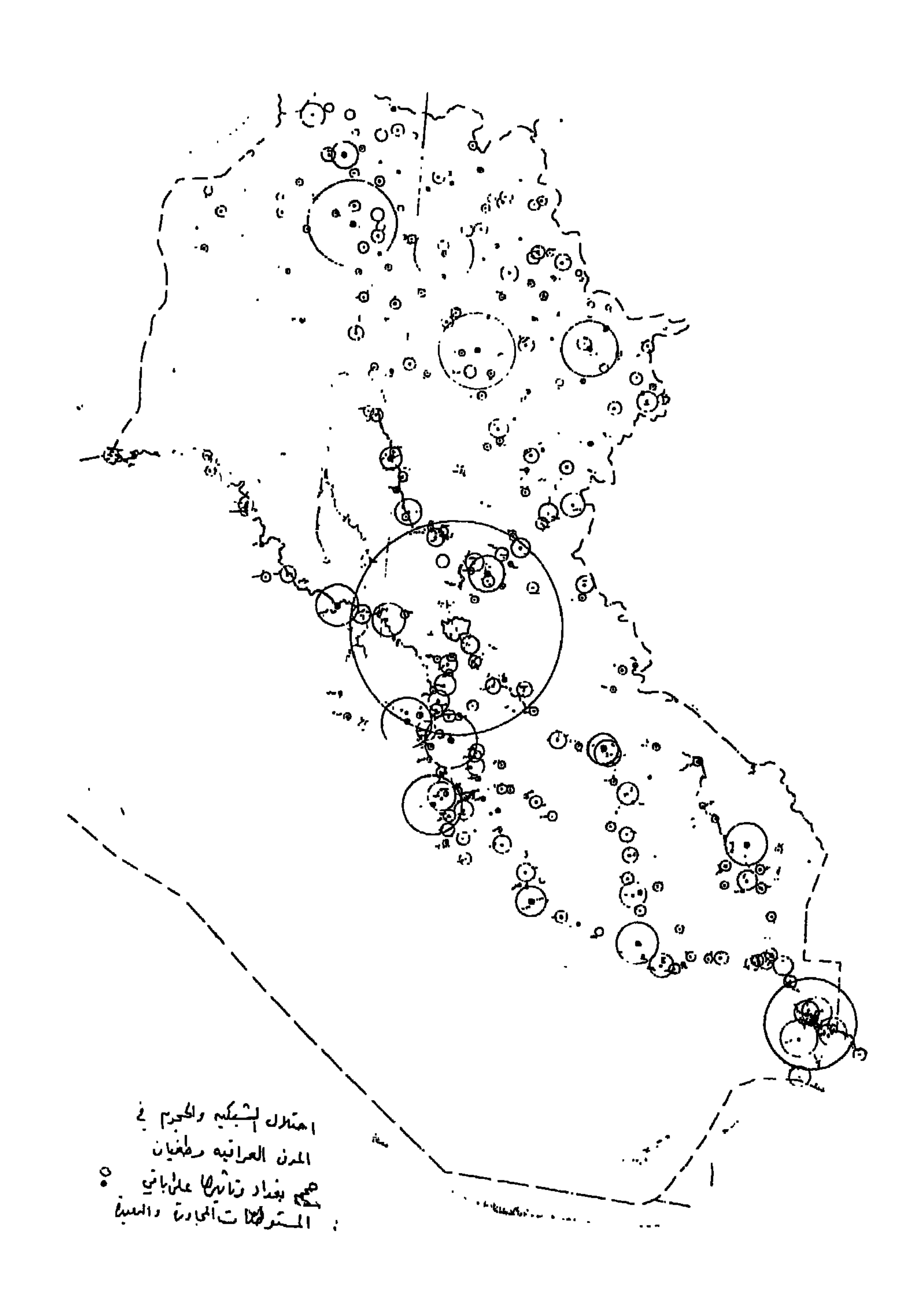
(٢٧) Le Corbusier "The City of Tomorrow", London (1970).

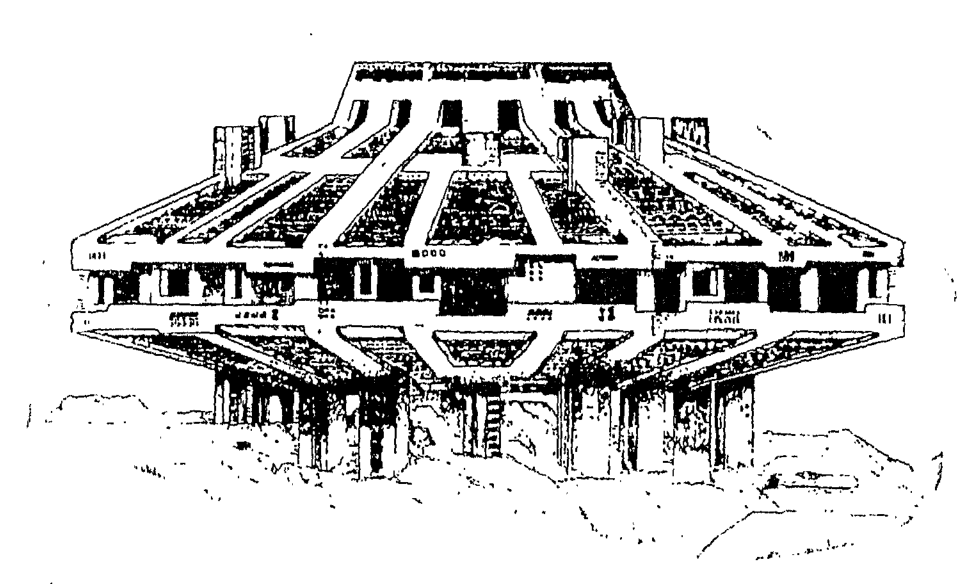
(٢٨) د . حماد ، محمد « فرانك لويد رايت / رائد العمارة العضوية » – القاهرة (١٩٦٦)

(٢٩) Jencks, Charles, "Architecture 2000, Predictions & Methodes", Studio Vista, London (1973).

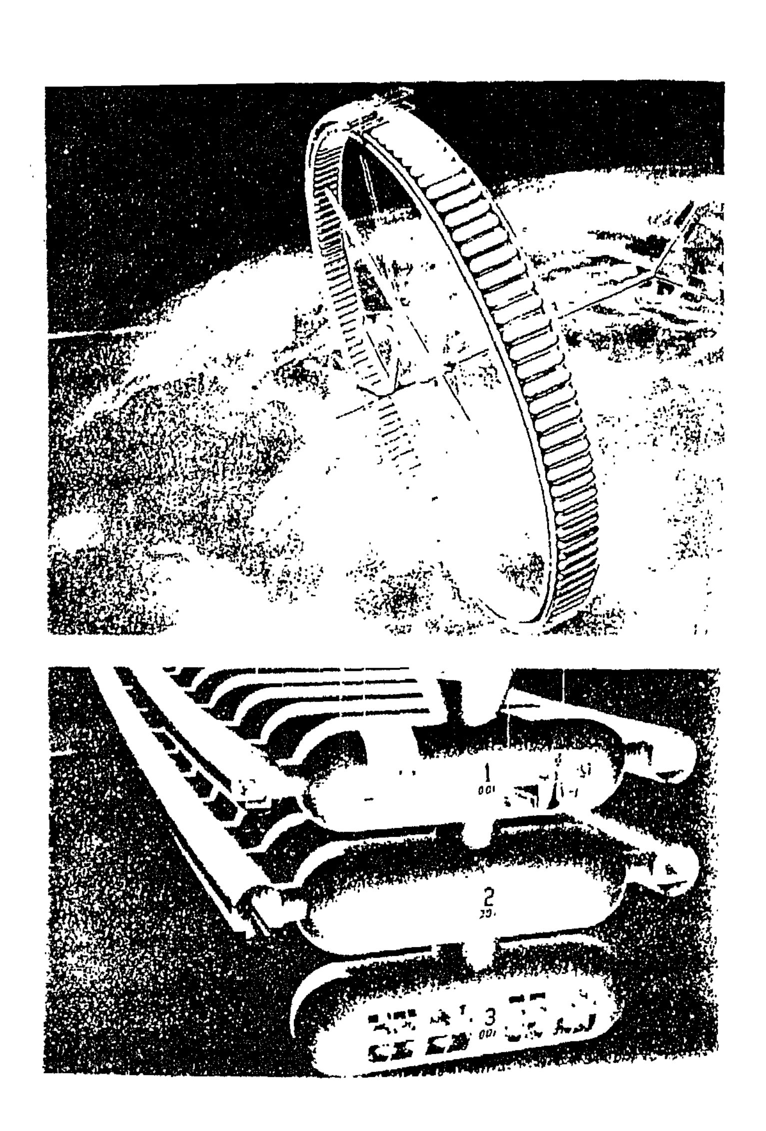
(٣٠) المصدر السابق – ص ١٠٨

(٣١) هيرمان كان وآخرون « العالم بعد مئتي عام » ترجمة د. شوقي جلال – عالم المعرفة – الكويت ١٩٨٢ .

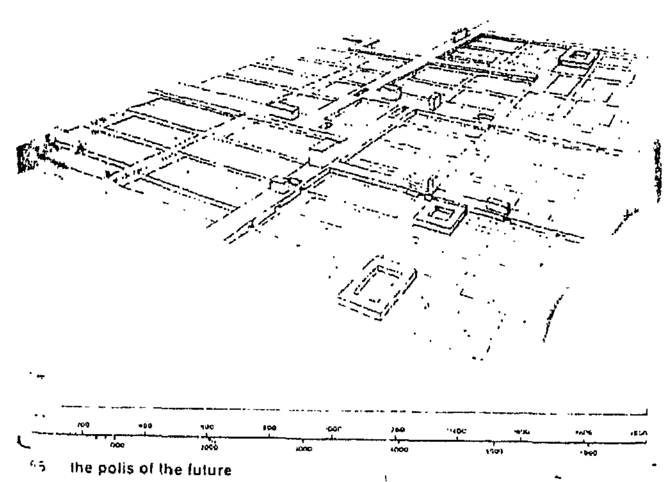

اختلال التشكيل والحجم في
المدن العراقية وطغيان
حجم بغداد وتأثيرها على باقي
المستوطنات المجاورة والبعيدة



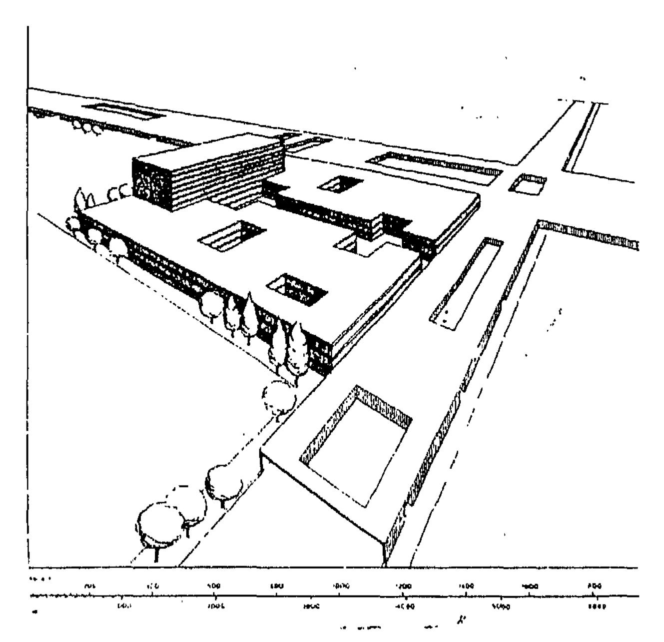
مدينة بابل ٢ ج – "Babel 2c- الباحث سوليري (محيطها ١٧٠٠ مترا)



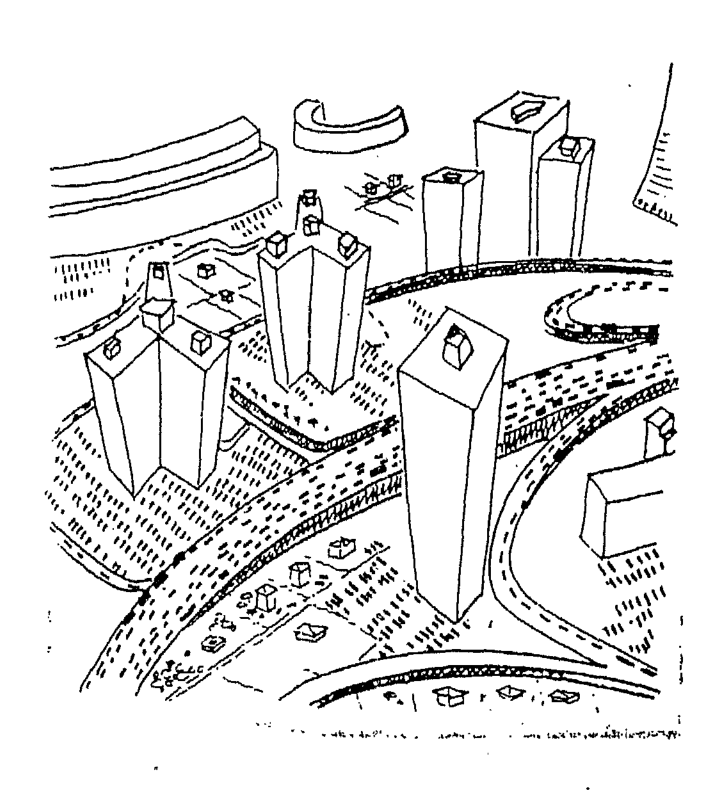
مقترح شركة لوكهيد(.Lockheed Missiles & Space Comp) المدينة الفضائية لعام ١٩٩٠ مع تفصيل لاسلوب العمل والسكن في الفضاء



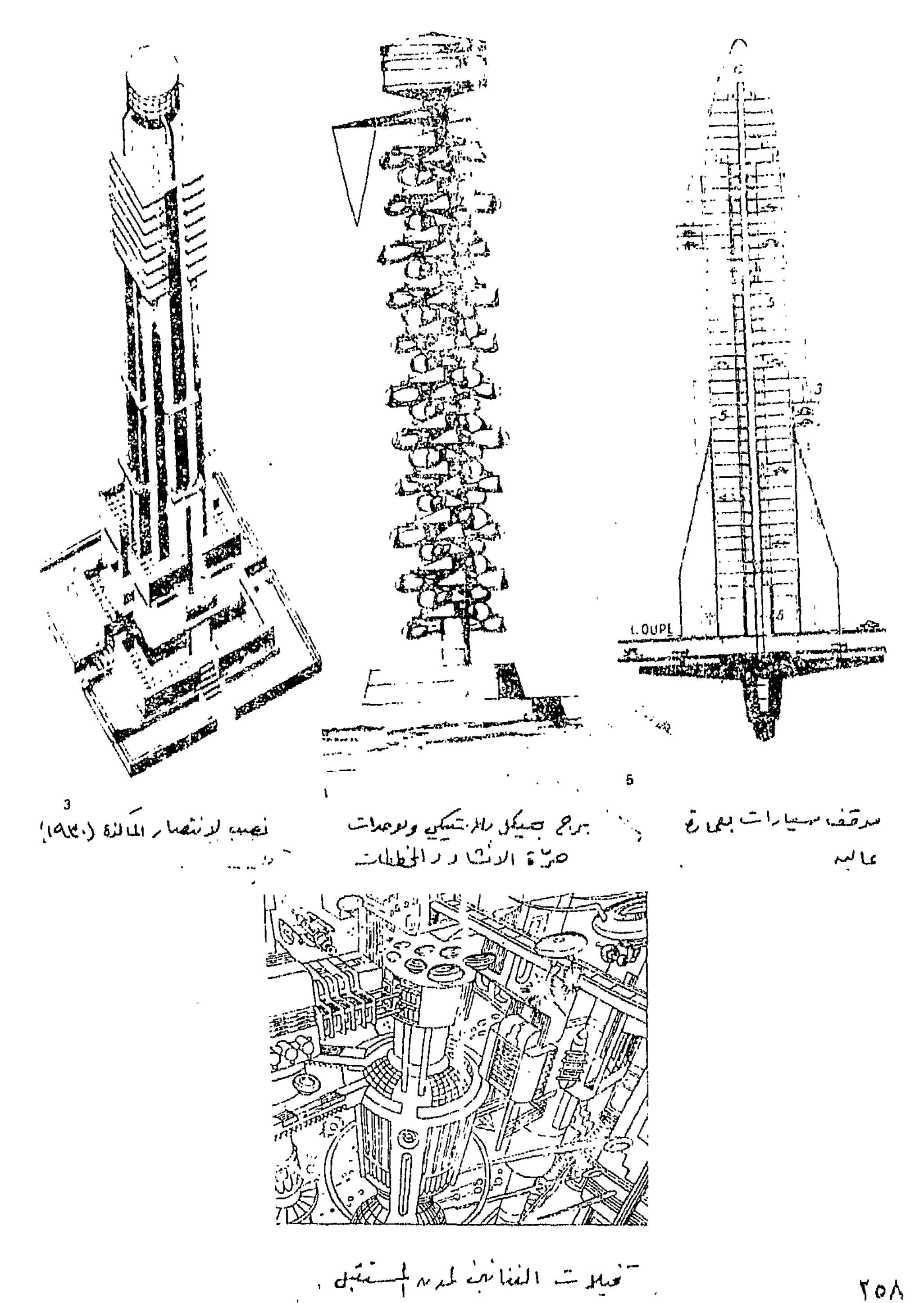
مدينة المستقبل كما يتخيلها
دوكسيادس ضمن توقعات
معقولة وبحجم صغير



مركز خدمات لمدينة كبيرة
يعادل مساحة مدينة صغيرة
من مدن الماضي (دوكسياد س)



توقعات المخطط اليوناني دوكسيادس لمدن المستقبل حول سيطرة العمارات المنعزلة واختفاء الدور السكنية مع سيطرة الآلة (السيارة) على الحركة بين العمارات



موقف سيارات بعمارة عالية

برج هيكل بلاستيكي ووحدات مرئية الانشاء والخطط

نصب لانتصار المانيا (١٩٣٠)

تخيلات الفنانين لمدن المستقبل

المحتوى

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ـ بغداد ت
(٧٢٢) لسنة ١٩٨٨

